DATE LABEL

Call No. ٦١٧ ع ٣٢٤ ش Date 17.1.'51

Account No. 1949

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last stamped date above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

BORROWER'S NO.	ISSUE DATE	BORROWER'S NO.	ISSUE DATE

BORROWER'S NO.	ISSUE DATE	BORROWER'S NO.	ISSUE DATE

LIBRARY
No. 1949
SRINAGAR
Allama Iqbal Library
1949

ومن یؤت الحکمة فقد اوتی خیرا کثیرا

بعون الله ذی الحکمة البالغة والعزة الغالبة شرح حجة الله البالغة المسماة

الشمس البازغة

[illegible] محمد عبد الحی اللکنوی رحمه الله القوی ❖ بتحشیة بحر المعقول والمنقول حاوی الفروع والاصول [illegible]

ابن البحر المعظم والحبر المعظم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم ادخله الله جنة النعیم
علی نفقة المالکین للمکتبة الرحیمیة الواقعة بدهلی

طبع فی جنید برقی پریس بازار بلیماران دهلی

ہر قسم کے قرآن مجید و کتب مذہبی درسی و غیر درسی عربی و تاریخی وغیرہ ملنے کا پتہ
سید احمد کتب خانہ عزیزیہ دیوبند

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما علمني الله والهمني من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المنخولة عن اغاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المصفاة من الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغلطة وشرعت في كتاب انيق وشرح على نظم رشيق مسميا للمتن بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت ادأب في التاليف ديدنا وآن للدهر في تقريب حمامي ارقالا وتقريبا فبينا اذ سودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر والمثبت من مطالب ما بعد الطبيعة الا الاقل اذ دهمني المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث منثورة على النظم قريب مما بوبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت متناسقة متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جمعتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة الميادة في حدقة الصورة والمادة قلت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون اقول العذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى تطلب من مفتح الكتاب وكذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد

ثم فى افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة بمعاضدة من تاثيرات الاجرام السماوية وفى الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض فى احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التى لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر فى حال النفس وقواها فان النظر فى النفس اعم من النظر فى النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم فى النباتات ثم فى الحيوانات وهذان كتابا النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ماهى من تلقاء النفس وهى قد استوفيت فى كتاب النفس واوردت فيه ماكان منها يعم النبات والحيوان وما يختص به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد فى كتابى النبات والحيوان من احوالهما البدنية مع كثرته يكاد يشبه الكلام فى الصناعات النازلة الجزئية وكان فى الغالب بناءه على الاستقراء الذى ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب الازمنة اليها رأينا ان نحذفهما اجدر بهذا المختصر فاقتصر فيه على الستة الاولى من اجزاء الطبيعى وعقدنا لكل منها فنا قلت الفن الاول فى سماع الطبيعى وفيه مقالتان المقالة الاولى وهى باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول فى الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادى والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعى علم جزئى موضوعه الجسم من جهة ماهو واقع فى التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له اولنوع منه او للاحق ذاتى له اولنوع من هذا صورا كانت او اعراضا او مشتقة منهما والجسم هو الجوهر الذى يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التى بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا للنسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ سيتضح فى العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين ان العلم بكل ماله مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلا بد فى معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فليسلم ههنا ويبين فى العلم الاعلى واما ماهيتها فنوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغى ان يبتدأ فى التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر فى الطبيعة بالعكس فان الغاية التى ينحوها الطبيعة هى النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والتشخصيات ايضا ليست مقصودة الا فى الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت قوة نفسانية وح فالتشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخييل انما يبتديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامى حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادركنا شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادى الموضوع الاعم

فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مبادٍ اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب وله من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ يتبع الاولين وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم ذي الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى

حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض بالقدر الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة موجودة بالفعل والمفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وبالحقيقة من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار لها تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه ستتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ماله مبدأ وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فلتسلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوثة عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف

من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة مابهما فان الاعم بورود مبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات متكثرة يكون اعرف غالبا من الاخص وبالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه ينبغي ان يتقدم على مايكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة لو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل وان كان انما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا المحنا شبح زيد فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى تشخصيا لكن زيد هو الشخص الصرف واما ما قبله فتشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين نحو من الاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم جنس طبعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعين فهو في نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو متكمل او كائن باي واحد من هذه الثلثة فيديته مبدأ زائد هو العدم

وهذا انخرط مع الاولين تبعًا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ بالعرض كما ستيضح قلت الفصل الثاني في الكلام

في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شأنه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعًا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها او انتهاء التحليل اليها عنصرًا واسطقسًا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة وسيتضح ان هذه الهيولى لاتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لاتتكون ولاتفسد لكن هناك هيولات اخر تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصيص الموضوع بما يحل هيئة عرضية والمادة ربما تعم حتى تطلق ايضا على ما يقبل امرا لايحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لايتقوم واحد منهما بالآخر ولايظهر لهذا وجود فان كان له مثال فكأنه النفس والمادة الاولى ان قومنا الانسان واما ان يكون المادة متقومة بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه اذا وجدان يقوم مادته بمفارقة او مخالطة وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا المقبول يسمى عرضًا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزءًا ماديًا لما هو ذو مادة وقد لايكفي بل لابد ان يكون معها غيرها وح فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر اقول اما الهيولى فالذي نعني بها ما هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة موضوعًا فانه وضع لان يحل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فتكون مشتركا فيها لكل ما يمكن ان يزاد عليه ايضا يشاركها في الاشتقاق المداد للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها مشترك فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل وتصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرًا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسًا اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما تخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم وبكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لاتقوم بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لاتتكون ولاتفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تتكون

وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعاً معاً لكن يجوز ان يكون قابل واحد هيولى وموضوعاً معاً بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية تحملها هي فالمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل اثرا يكون متعلقا به وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ثمه يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على رأي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منهما ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوا والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا نظير لهذا وجوداً في الواقع فان كان له مثال في الوجود فكالنفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام ان كان البدن شرطاً في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى المتقومة بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجدان تقوم مادته بمفارقة كما في النفس والبدن المقومين للانسان او بمخالطة كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءاً ماديا لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها وح اما ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من

الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لاتكون ترياقا بالفعل مالم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المتحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع وحقيقة كل شئ جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرف فان مما ذكرنا في المادة ونضع ههنا ان من الصور ما تتكون وتفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها هيئة تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل لقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من الجوهرية وربما يخص بعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المتحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل وتقال لحقيقة كل شئ جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وتقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منها ويعرف النسبتان مما ذكرناه في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة اللتبة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له يكون به بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** واما العدم فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شئ عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير والمتكمل بين اذ المتغير ان يزول عن الشئ ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن تحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم ما يكون عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدأ ان سمي كل ما يحتاج اليه الشئ من غير انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما والاجتماعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه لا يعقل حال مقايسته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده وكونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون الجسم متغيرا ونحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وان كان بالعرض ليس للجسم لا مفارقا كالفاعل والغاية ولم يكن محتاجا في الوجود للجسم من حيث انه متغير ونحوه بل يتقدمه كما سيأتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق

الصورة والهيولى ليست بمبدأ الاخرى بل هما مبدآن للجسم ١٢ مولانا محمد يوسف رح

بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى ولابد منه للجسم من حيث هو متكمل او متغير او كائن اما المتكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لابد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما تخلف العدم المقابل لها فتبين انه لابد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير او متكمل بالهيئات العرضية وكذا الصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد عنها فيكون الهيولى متغيرة بها او مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه متكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير من سبق وجود المتكمل والمتغير على ما تكمل وتغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس ببين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المتكمل او المتغير

اوالكائن اذ كل منهٔ الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلاً من

الصورة والعدم بانها تجامع كلاً منهما ولا شئ منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بان لها وجوداً زائداً على الوجود الذي للهيولى

بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة وكانت

القوة على قبولها موجودة يعقل عدم الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعقل من

الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات

بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون العدم

موجوداً بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجوداً بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان قلت

والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة

للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها نعم سيلوح ان

الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظاهر وكذا في العدم المضاف

اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى البتة وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم قول

لما ذكرنا هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد

بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر متشخص يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر متشخص ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين

امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول

اذ الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاها بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك بل تديم هيولاها

صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة لصورة وغير مستديمة لها نعم سيلوح

ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس

من النحو الاول فان عدم اشتراكها فی صورة واحدة بالعدد وظ ولكذا فی العدم الذی كلامنا فیه اعنی المضاف الیها فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام

والمضافة الیها بل الاشتراك فی هذه الثلثة من النحو الثانی فان الاجسام كلها تشترك فی ان لابد لها من الهیولی وهی معنی واحد وان

تعدد فی الوجود وكذلک تشترك فی ان لابد لها من الصورة والاجسام المتكلمة او المتحیزة او الكائنة لابد لها مع ذلک من العدم ولكل من

الصورة والعدم معنی واحد وان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل فی الامور الطبیعیة فیراد به مبدأ الحركة فی غیره من حیث هو غیره

ولو بالاعتبار ویراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الی فعل ومبدأ الحركة فی غیره اما هیئ یصلح المادة او متمم یعطی الصورة ویعل یعطی الصورة

المقومة للانواع الطبیعیة وهو الفاعل للاجسام بالحقیقة لایكون من الطبیعیات ولیس علی الطبیعی بیان نضح ان ههنا مهیئا ومعطیا

ان تحقق ذلک وان كان للطبیعیات فاعل واحد بالعدد لایكون من الطبیعیات البتة بل عسی ان لایكون علیه لها علیة خاصة فلا بحث

للطبیعی عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل لكل منها سوی نفسه كان یبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول علی كل من الفواعل الجزئیة لها

فجاز ان یبحث عنه انه كیف یجب ان یكون فی قوته وكیف یكون نسبته الی معلوله والفاعل المشترك للطبیعیات هو الطبیعة وحدت بانها مبدأ

اول لحركة ما هو فیه وسكونه بالذات لا بالعرض ای الفاعل القریب للحركة ان كان هناک حركة فی مقولة ما ذاتیة لاقسریة ولاعرضیة

او للسكون كذلک لنوضح ذلک بانه قد یقع من الاجسام افعال وحركات فیظن بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها

عنها انفسها اما لا ارادة ما طریقة واحدة او مختلف الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحیوانات او بارادة كتحرك الحیوانات

الی جهات والرای یجوز بهذین القسمین فیما یلزم طریقة واحدة ایضا ثم مایدرینا ان الامر فیما لانجد له اسبابا خارجة كما ظننا من صدوره عن المتحركات

انفسها فلعل هناک محركا من خارج غیر محسوس او محسوس الذات غیر محسوس التاثیر ولكن یوضع ههنا ویبرهن علیه فی العلم الاعلی ان مبادی هذه

الحركات انما هی قوی فی تلک الاجسام اما قوة تحرک علی نهج واحد من غیر ارادة وتسمی طبیعة او عن ارادة وتسمی نفسا فلكیة او لا علی نهج واحد من غیر

ارادة وتسمی نفسا نباتیة او عن ارادة وتسمی نفسا حیوانیة وقد تعمم الطبیعة فتطلق تارة علی كل قوة یصدر عنها فعلها بلا ارادة فیشمل النفس النباتیة

واخری علی كل قوة یصدر عنها فعلها من غیر رویة وان كان بارادة فیكون العنكبوت انما ینسج بالطبائع لكن التی تتفحص عنها ههنا والاجسام

الطبیعیة طبیعیة بها هی الطبیعة بالمعنی الاول وهی ربما تكون هی الصورة بعینها كما فی البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما فی المركبات ثم

الطبیعة تقال علی وجه جزئی وهی الخاصة بشخص شخص وعلی وجه كلی اما بحسب نوع نوع كما نعقله من مبدأ مفیض للتدبیر الواجب فی استحفاظ نوع او علی الاطلاق

كما نعقله من مبدأ مفیض للتدبیر الواجب فی استحفاظ الكل علی نظامه ولا وجود لهاتین فی ذوات قائمة فی الاعیان بل انما هو فی النفس **اقول**

واما الفاعل فی الامور الطبیعیة فیراد به مبدأ الحركة فی آخر غیره من حیث هو غیره ولو كانت المغایرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما یعالج

ویحرك الی الصحة من حیث هو طبیب وانما یتعالج ویتحرك من حیث هو علیل والعلیل من جهة ما هو علیل غیر الطبیب من جهة ما هو طبیب ویراد

بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الی فعل سواء كان الی صورة جوهریة او هیئة عرضیة بتدریج او بدفعة ومبدأ الحركة اما هیئ یصلح

المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني ما تصير به بالفعل صورة جوهرية كانت او ہيئة عرضية والا لم يمكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد بعد واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة الانواع الطبيعية وہو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ہهنا مہيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد ولا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة لما دونها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات من حيث ہي طبيعيات تعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما ہو فاعل لكل منها سوى نفسه كان الطبيعي يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون عليته لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فلينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك ہو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان تسليم وجودها وتعريف ماہيتها وحدها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل ولما قيل انها مبدأ للحركة والسكون وعني اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لهما وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما ہي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم كتخلخل الهواء لطبيعته بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف كتبرد الماء بعد ما تسخن واما

اليف وعليه الجمهور والفرق بان تكليف القاسر لا يزاحم التجاذب والاعياء بخلاف تكليف

في الاين كهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد
ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدأ او الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان
المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه
وسكونه في الجملة انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث
الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل فالطبيعة
ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من النفس والطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به تحرك المحرك كما هو الحق
فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فنها بيان قلت لعل
المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدئيته
للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو والكون اولية بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس
الفلكية فالشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية
والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث اسند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد
الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما تأتي بقوة جسمانية هي بمنزلة
قوة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك
القوة محركة قريبة كما يقع في عبارتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ هي اذا عدت

حركة الفلك ارادية والطبيعة عديمة الارادة والشعور فلا يكون تلك القوى من افراد الطبيعة المحدودة ١٢ مولانا محمد يوسف رح

فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب بالبرهان على ذلك وقوله بما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو من المبادي لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير قاسر او بالمتحرك اي ما يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون تحريكه بالعرض او لا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة او كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح ويتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونما النبت وتحرك الحيوان فنظن لبعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور نباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة فانما نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الراي لا يمنع من تجويز القسمين فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان يكون الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجود قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما رأيناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تاثيره في بادي الراي فانك اذا رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تكن قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تفطن لكون المغناطيس هو المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك

على نهج واحدٍ من غير ارادة وتسمى طبيعةً او عن ارادةٍ وتسمى نفسًا فلكيةً اولا على نهج واحدٍ من غير ارادة وتسمى نفسًا نباتيةً او عن ارادةٍ و تسمى نفسًا حيوانيةً فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادى الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارةً على كل قوةٍ يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لازمًا طريقةً وواحدةً فتشمل النفس النباتية وتارةً على كل قوةٍ يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادةٍ فتشمل نفوس الحيوانات العجم بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطباع لكن الطبيعة التى تختص عنها ههنا والاجسام الطبعية سميت طبعية بالنسبة اليها انما هى الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هى الصورة بعينها كما فى البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هى صورته التى اقامت هيولاه نوعًا وهى غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما يصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة فى جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الى المتاثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه والشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما فى المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهةٍ والمكان لا بد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معانٍ تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين فى الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئى وهى الخاصة بشخصٍ شخصٍ من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالى عن الطبيعيات وكلّى وذلك اما بحسب نوعٍ نوعٍ مثل ما نقله من مبدأ مفيضٍ للتدبير الواجب فى استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدأ مفيضٍ للتدبير الواجب

فيها بل انما وجودها فی التصور وذلک لانه كما ان العناية العالية دبّرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلايمه ويصلح له
كذلک دبّرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة فی جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبايع سارية
فی اشخاص نوع او فی الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع
فيها الطبايع الفاعلة بحيث يودی اجتماعها وترتيبها علی نمط خلقها الی حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلک مقتضی
واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملايما لنظام الكل بل لانه ملايم للارض والنارية انما تروم نحو
المحيط لانه ملايم للنار لكن باقتضاء تلک ذلک واقتضاء تلک هذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات
الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادی الفياضة من صورة انتظام الاكمل لكونه مفيضا لفيضان النظام
فی الانواع او الاعيان علی تلک الصورة كانه يسمی طبيعة علی ضرب من التخييل او يقدر هناک طبيعة مدبرة للكل من حيث
هو نوع او كل علی نحو من التخييل وقد يسمی طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التی هی الاصل فی استحفاظ النظام طبيعة
كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التی بحسب نوع والتی علی الاطلاق قوة موجودة فالاولی
سارية فی اشخاص النوع والثانية فی الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد فی ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقسيم انقسام
الكل ويختلف فی القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس علی الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا اولا فهو
محال لا يصغی اليه **قلت** ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعی وقد عرفته وماله الطبيعة وهو الجسم المتحرک او الساكن بطباعه وما بالطبيعة
وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجری مجری الطبيعی وهو ما توجبه
الطبيعة بذاتها والخارج عن المجری الطبيعی اعنی ما هو بسبب غريب وبها لكن لا لذاتها بل لعارض فی المادة القابلة لفعلها
كالراس المسفط وليسلم ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل فی الاجسام الطبيعية خارج عن مجری طبائعها الا علی سبيل
التادی والتوليد وربما يكون الخارج عن مجری الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجری الطبيعة الكلية كالموت الخارج
عن مجری طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التی لها خلق البدن واما تخلفها فی بعض فلسوء
الاختيار وكالخلاء المكان ليكون اشخاص اخر لينا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلو **اقول** هناک الفاظ مستعملة فيما بينهم
ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعی وقد عرفته ومنها ماله الطبيعة وهو الجسم المتحرک بطباعه او الساكن كذلک ومنها ما بالطبيعة وهو ما
وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثانی كالانواع الطبيعية ومنها
ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجری مجری الطبيعی وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار
عارض غريب ويقابله الخارج عن المجری الطبيعی وهو ما يكون

بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسقط والاصبع الزائدة فيما وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضهما لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم ههنا ويبيّن في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى جده وملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو نقيض لها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس المستعدة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرفت اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم تنظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا لطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان اشتغال متعولا بهم ومصالحهم ولم يفضل الا ايسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا احقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدالة ان يقضى هؤلاء نحبهم ويخلفهم امثالهم **قلت** اما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدأ لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله حدثت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات وتعلّ عليها في الطبيعيات

لا يكون علية مخصصة بل الاشتراك فيهما على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غناؤهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود من حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومت منها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب ومبتدئة وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع قلت وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا اقول كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين وتتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها تقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية وكالعناصر للصور المعدنية مثلا والتي بالعرض فنحو ان توخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقية له لفسادها عند كونه او مع صورة لا تضاد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يتعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا محصلا لما هي صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما نافعة كصفاء الزيبق والكبريت او لا ككثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب الفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو مبدأ كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني فانه انما يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره هامة فانشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ اصلا بل يتفق كثيرا ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير منه والغاية بالذات هي التي تنحو الحركة لاجل نفسها كالحصول بالحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما لا يقصد لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء لدقه وانما الغاية بالذات هي الصحة

ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرضها كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية وهو الغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرامي الى الصيد والمادة بالفعل كالهيولى الاولى للصور الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل ظاهرة والصورة بالقوة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما تحرقه بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزوايا له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة له كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل والمركبة كالجمال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة بالشخص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشيء له لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشيء والفاعل الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغبر لاشياء كثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لحركة صديقه اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب البنفسج والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما بازائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي او الخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي والجسم للكرسي والصورة الجزئية

يعني داخل اقسام التقسيم السادس في اقسام التقسيم الخامس ١٢ مولانا محمد يوسف رح

والكلية لا تخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض زيد على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا قلت **الفصل الثالث** في البخت
(اي استيفاء حقه منه كما كذا في القاموس ١٢ منه)

والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا انا من العادة ان نجد للاشياء اسبابا موجبة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بئرا ان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بحث البتة بل كل من يحفر الى الدفين يناله ومن يميل على زلق في شفير يزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان ينالها العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدور الشئ لا بسبب فذيمقراطيس واشياعه يرون تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل بضرورة المادة أليس اذا تبخرت فخلص البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شئ وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان التشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهؤلاء يصلح ان ترد مقالة الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين الافعال يجوز اختيار كل منها لغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية ولا ان لاعدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت حركة الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متأد الى غاية فان له اسبابا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامدادات لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل من سابقه فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما نضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية اما لا فعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية واجبة في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تتساق في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تادية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكانت هناك سبب غيره وان كان يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت خص بانه انما يقال لما يؤدي الى شئ يعتد به ومبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعدة او شقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد يقال له الميمون او المشوم واما مبدأ طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق
(هو الميمون او المشوم ١٢)

الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان ما فهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه لحقه بخت سعيد حتى عثر على الكنز
(اي من البخت والاتفاق ١٢)

أو شق حتى زلق في البير والقول بهذا مما لا يأتي من له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها
مرتاد العلة مجهولة الا ذو غباوة فان من حفر البير في موضع فيه كنز دفين توصل حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في
شفير تابعة يميله ذلك في البير وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجودة البتة يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم من ذلك
ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان
يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وهؤلاء لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختفية واخطأوا في نسبة كل ما لم
يدركوا سببه الى سبب واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشيء لا لسبب وهؤلاء
قد افترقوا فرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلموخوس واشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجد ولا غاية مقصودة
لكنهم يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح
وسينكشف في الفلسفة الاولى ما غم الامر عليهم وفرقة اخرى كانباذقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك
ولا ينكرون الفاعل ولكنهم يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك
لان الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد برد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع التفطن لهذا السبب وري
لا ترخص الفطانة ان تظن ان ذلك انما هو لما اتفق من احياء الارض بالنباتات واعداد اقوات الحيوانات وكما انه يصلح
بذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من
المقادير والاشكال لاغراض ومصالح وليست كذلك بل لاتفاق مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة
التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاتحددت والمادة التي خلقت منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة
القطع وبذا المنفعة للطحن قالوا وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت انما تفعل
للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت واما ما اغتر به القائلون بالغايات من النظام المشاهد
الذي اتفق في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان
النشو مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تروم الطبيعة لمضادته اياها
فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات فنظام الكون ايضا كذلك وهؤلاء ساعدهم على ان المادة ليست تقبل

الا الصورة التي تلبست بها لكن ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها

فمادة الثنايا وان لم تقبل الا الصورة الحادة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنيعة حكيم اقتضت ان تكون

في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران

مقلة والى سقف مظلة اتى للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة

بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب وليتامل في ان بقعة واحدة اذا اسقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت

سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة او الشعيرة

وتربيهما ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة

مثلا ما يصلح لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة

الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما

ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح ان تحريك الطبيعة كلما او انما هو على

قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تكن معارضة ولا معوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات

الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان

ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبة به باعتبار قوة فيفتقر

الى الروية لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المنبعث عن القصد متجها اليه بلا تردد لم يحتج الى روية وكذلك

النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفقة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من

غير روية مع كون فعلها ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من

غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا روى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة

ورام الوقوف على عدد النقرات يتبلد فيه هذا وقد تقرر الشبهة بانه لو كانت للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة

من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود

العلة من حيث هي علة على وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى

يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ارى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه

لا سيما في الطبائع البسيطة العنصرية واجيب

قوله واجيب الخ ملخصه انا لا نم ان الغايات معدومة بحتة فكيف تكون علة بل يكفي وجودها في الاذهان العالية ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى

٢٣

بل الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة فی افعالها الی غایات متصورة للملائکة العلویة المصیطرة علی النظام من العقول النوریة والنفوس الاثیریة وسنکر الی تحقیق الامر فی ذلک فی الفلسفة الاولی ان شاء الله تعالی واما قولهم لو کانت الطبیعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخیرات والکمالات لم تقع التشویهات والزوائد فی الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشویهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغایة الطبیعیة کالقصور عن تمدید المادة الی المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف القوة او تحیرها واضطرابها فیکون الاصبع قصیرة مثلا او هو عدم فعل کعدم تولید الطبیعة اللحیة فی الکوسجین والنطفة فی المخنثین ونحن لا نضمن ان الطبیعة تستطیع ان تحرک کل مادة الی الغایة المقصودة بل یجوز ان تقصر عن ابلاغها ایاها وذلک لا اعدام افعالها غایات بل انما ندعی الغایات لافعالها ومنها ای زیادة هی الغایات وان لم تکن غایات ذاتیة بل بعارض فی المادة فان المادة اذا فضلت حرکت الطبیعة فضلها الی الصورة التی تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الکون نظام الفساد فلو کان النشو لغایة کان الذبول لغایة فالجواب ان نظام الذبول ایضا لغایة وان لم تکن غایة بحتة للطبیعة الموکلة بالبدن وانما کان یجب ان تکون غایة لها لو کان السبب فیه هو مجرد تلک الطبیعة لکن له سببا مرکبا من الحرارة فتلک الطبیعة ولکل منهما غایة فالحرارة غایتها تحلیل الرطوبة وتلک الطبیعة غایتها حفظ البدن ما امکن بامداد بعد امداد لکن کل ثان من المدد یقع الاستمداد به اقل مما وقع عن سابقه لما یذکر فی العلوم الجزئیة فیکون ذلک سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعی ان کل حال للامور الطبیعیة غایة للطبیعة التی فیها بل انما ندعی ان فعل کل طبیعة یکون لغایة لها فلا ضیر ان یکون فعل غیرها لا لغایة لها والذبول من حیث هو ذو نظام متجه الی غایة وان لم یکن فعل الطبیعة البدنیة لکنه فعل الطبیعة الکلیة ونحو الموت وان لم یکن نافعا بالقیاس الی بدن زید فلا یکون غایة مقصودة لها لکنه واجب فی نظام الکل فیکون غایة للطبیعة الکلیة کما عرفت ومن تدبر فی منافع اعضاء الحیوان واجزاء النبات علی ما اشیر الی نبذ منها فی الکتب الجزئیة فبلغت الآفاق لم یرتب فی ان الامور الطبیعیة منساقة فی الکون الی غایة وخیر ولم یحسب کما حسب الذین قیل لهم افحسبتم انما خلقناکم عبثا ومع ذلک فلا ینکر ان فی الامور الطبیعیة اشیاء توجبها ضرورة المادة ویحتاج الیها للغایة کالسوداء الطبیعی فانها عکر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم الکبدی من جهة مادة الغذاء المشتملة علی الاجزاء الکثیفة ومع ذلک فیحتاج الیها لتدخل فی غذاء الاعضاء الصلبة کالعظام ولتغذی الطحال او غیر ذلک او تلزم الغایة ولا تکون مقصودة بوجه کشعر الابط والعانة وذلک کتخطیط القدم علی الارض عند الخروج الی اخذ الغریم فی الارادیة فهذا کله کان کلاما فی اقتصاص رای المخطئین فی امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقیق الحق فی ذلک فهو ان الامور الطبیعیة وان کانت بحیث لا یکون شیء منها بلا سبب ولا یکون ایضا بسبب مغایر للاسباب المذکورة وهو البخت والاتفاق لکن ما لا یکون متوقعة منها بالقیاس

الی شیٔ لکونها غیر دائمة ولا اکثریة بالقیاس الیه وان کانت دائمة او اکثریة بالقیاس الی سببه الذاتی یقال لها بالقیاس الی ذلک الشیٔ انها کائنة
بالاتفاق و ذلک الشیٔ المقیس الیه لایکون سببا مودیا دائما او فی الاکثر لتلک الامور والا لم تکن غیر متوقعة منه فح ان لم یکن مودیا الیها اصلا لم یکن سببا
اتفاقیا فلا یقال ان اکل فلان سبب اتفاقی لخسوف القمر ویکون لامحالة للکائنة بالاتفاق سبب غیر المقیس الیه لاتکون هی بالقیاس الیه کائنة بالاتفاق و
ان کان مودیا لکن علی القلة او التساوی یقال انه سبب اتفاقی لها اذ لیس موجبا لها فلابد فی صدورها منه من ضمیمة تنضم الیه حتی یصیر بتلک الضمیمة موجبا لها
اذ سیلوح فی الفلسفة الاولی ان الشیٔ مالم یجب لم یوجد فاذا قیست تلک الامور الی مجموع ذلک السبب والضمیمة لم یقل انها بالاتفاق لانها لیست غیر متوقعة
بالنسبة الیه وانما ذلک اذا قیس الیه بدون تلک الضمیمة فکل ما یقال انه صادر بالاتفاق یکون له البتة سبب حقیقی اذا نسب الیه لم یکن اتفاقیا فالعثور علی
الکنز اذا نسب الی حفر الارض لبناء البیت مثلا کان بالاتفاق لانه لیس بالقیاس الیه متوقعا لادائما ولا اکثریا والحفر سبب اتفاقی له لکونه مودیا الیه فی
الجملة وان نسب الی حفر غار فی موضع قد دفن فیه کنز لم یکن بالاتفاق لکونه متوقعا بل واجبا بالقیاس الیه ولم یکن الحفر المذکور سببا اتفاقیا بل موجبا ومن احاط علما
بمجاری الاسباب کلها بحیث لایشذ عنه شیٔ لم یکن عنده امر اتفاقی من جهة لحاظ الی الکل بل کان واجبا عن سببه ثم البخت کانه اخص من الاتفاق فانه انما یقال
حقیقة لما یودی الی شیٔ یعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقین وسعادة البخت ان یودی الی غایة محمودة وشقاوته ان یودی الی غایة مذمومة فان
استعمل البخت السعید او الشقی فی غیر الناطقین کان مجازا اوما لایکون سببا اصلا ولو بالعرض لکن قد تکرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقیة فیستشعر
من حضوره عودها اعتید من السعادة او الشقاوة یقال له المیمون او المشئوم واما ما مبدأه طبیعة لاارادة فیقال له الکائن من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع**
فی دخول العلل فی الجواب عن طلب اللم وتعیین اشد العلل اهتماما فی هذا العلم الجواب الحقیقی عن السؤال بلم انما هو بذکر العلل کلها الا ان تضمن السوال بعضها فبالبقیة لکن
قد یکتفی بالبعض واذا تضمن السوال الفاعل فقد یجاب بالغایة فانها علة لفاعلیة الفاعل لا بالصورة اذ السوال کانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا یغنی ذکرها
اللهم الا اذا کان خیرا بالذات وذکر المادة مع الاستعداد یکفی فی الامور الطبعیة دون الارادیة ویصعب فیها تادیة العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافی امور قلما
تیسر احصاؤها واذا تضمن الغایة یجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الی الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغایة او الفاعل دون المادة الا مع ذکر الاستعداد وملاقات
الفاعل والاستعداد الاصل ذاتی للهیولی فلا یسئل عنه بل من الاستعداد القریب انما یکون لصورة فیجاب بالغایة او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة کما اذا کان
السوال عن استعداد مرکب من مادة ثانیة او بالصورة المقربة واحری العلل بان یهتم به الطبیعی هو جزء الجسم المادة والصورة لکن اکثر باغیة المادة اعلم من حیث القوة والصورة
العلم من حیث الفعل وما افسد رای من اہمل امر المادة فان الصورة الطبعیة لاتتصور الا فی مادة ولاتوجد الا فی مادة مخصوصة واذا کان بعض العلوم التعلیمیة المناسبة للطبیعی
کالهیئة لاتعرض فیها عن المادة صفحا فما ظنک بالطبیعی نفسه واشد فسادا من ذلک رای من رفض الصورة فافقدنا الوقوف علی خصائص الامور الطبعیة ونوعیاتها **اقول**
لما کان وجود الامور الطبعیة منوطا بعلل فاذا سئل عنها لم فالجواب الحقیقی ان تذکر العلل الحقیقیة کلها فاذا ذکرت مختومة بذکر الغایة الحقیقیة وقف السوال الا ان یکون بعضها
متضمنة فی السوال فانما یوتی فی الجواب بالبقیة باسرها لکن قد یکتفی بالبعض کما قد یقام العلة الغیر الحقیقیة مقام العلة الحقیقیة فاذا تضمن السوال الفاعل کان یقال لم
قاتل فلان فلانا یجاب بما له علیة لفاعلیة الفاعل کالغایة نحو ان یقال لان ینتقم فقد عرفت انها علة لفاعلیة الفاعل وکالمشیر فی الامور الارادیة کان یقال لانه اشار علیه

فلانٌ فانه نبّه الفاعل على الحاجة وكالباعث المتقدم كانْ يقال لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحوٌ من العلية لصورة الاختيار الذى ينبعث منه الفعل لاخير ولا يجاب بالصورة اذا السوال كانه يطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السوال عن الصورة او دلالة كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يغنى ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانا فعا مطلوبا بالغيره او مظنون المنفعة فح يجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث انها صورة موجودة لان السوال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهى من هذه الجهة غاية فتعود الى الغاية الى ذكر المادة حيث ما تعرض فى السوال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب واما ما ذكرها مع الاستعداد فيكفى فى الامور الطبعية وذلك لانه يكفى فى تكونها ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل فى السوال كفى فى الجواب استعداد المادة واما فى الامور الارادية فلا يكفى ذلك بل لابد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافى امور قلما تيسر حصولها بكليتها او اذا تضمن السوال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء وبالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوى الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السوال الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تكون البخار فيقال ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة قلبها ابخرة من الاجزاء المائية هوا صاعدا الى فوق بالطبع مصعدا لما يخالطه من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفى ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعنى امكان قبول الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسال عنه لم بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى التهيؤ تاما كان او مقاربا له فى الجملة وانما يكون التهيؤ لصورة لاحقة للهيولى قربها الى الصورة التى اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التى بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يسال لم كانت المراة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السوال عن استعداد شئ مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسال لم كان هذا القدح قابلا للصدع فيقال لانه من الزجاج او يسال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من الاضداد او بالصورة التى بواسطتها حصل الاستعداد كان يسال لم صارت هذه الحديدة قابلة للشبح فيقال لانها مراة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدأن الداخلان فى تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادى كانه مبدأ بعيد فيها اخرى بان يهتم بهما الطبيعى الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة العلم بالشئ من حيث القوة فى قوامه ووجوده فى نفسه وفى لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بهما فى الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلهما اشرف واعلى وقوم من الطبعيين قد اهملوا

٢٦

قوله فيها اخرى الخ قال المحقق السندیلی لفهم منه ان امر المادة اهم من الفاعل والغاية وقد يقال بها اولى بالاهتمام فى المادة لتحقق وجود الشئ بها انتهى وفيه ان العلة المادية والصورية كما انهما علتا الماهية علتا الوجود ايضا بخلاف الفاعل

امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت لتظهر فيها الصورة بآثارها فمن احاط علماً بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها تشغلاً بما لا يعني وهذا رأى فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي الرأى باختصاصها بمواد ما كالصورة الانسانية تستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها بمواد ما كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس توجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت مهيات النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يحقق ذلك من حالها لم يستكمل بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية بحتة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضاً تاماً فما ظنك بالطبعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يكم هو وعوارضه وقد يعرض ان يشترك في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم او مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك وفي الهيئة برهان الآن اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات وبازاء هؤلاء قوم منهم الطبيعيون عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا او احصلنا المادة ما فات عنا بعد الاعراض ولواحق غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان يكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم هي المتجسمة المنطبعة دون الاولى وكأنهم عن الاولى غافلون وهذا الرأى اشد فساداً من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ولوعياتها التي هي صورها وايضاً ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو بلحاظ الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اي السبيل تثبت وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا اعمارهم الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا لصناعة مستنبطه بل هو غاية لصناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي يشتغل بحفرها وتذويبها وفعله هو صورة صناعته وصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما يبتدئ صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير افاد الشيخ في تفضيحهم وذلك ان تفضحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل الى نيل ما يعرض الهيولى لا بصرافتها بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صوراً فلم يكن شيء منهما موضوعاً

لضنائتهم بل غاية تاملهم ان يثبتوا وجود الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك ان عنى راموا رفضهما من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك مع الجواب

عن تيا سهم على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** في اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول** في تناهي الاجسام

ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم تناهي الاجسام ما يحد وحدودها في الانقسام وتبين فيه اتصال

الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتالف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والا تالف في الحجم من

اجزاء بالفعل فان كانت متجزية في الجهات ولو بوهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة

ولو في جهة فان لم يتلاق في تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم

او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان

الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينحل لك ذلك ثم كما امتنع التالف في الحجم

من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف

انصاف لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا تظن انه يلزم ان لا يلحق السريع

البطئ بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه اذ يدفعه ان

ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الازمان المتناهي ومن ظن ان كل

ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرهقه مع ما مر انها ان تداخلت

لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء

فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها اجزاء اول **اقول** اعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني

على عدم تالفه في الحجم من الاجزاء بل يجاء ان لا يكون بينهما فرق في المودى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التالف في الحجم الا من

اجزاء لا تتجزى اما في الجهات كلها او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من

اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه التالف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه

التحليل وح انما تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التاليف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء

التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية وهذا هو مآبطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن

قسمته بنحو اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية

في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن

بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة

...الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى لا بطلانها من حيث انها تاليفية فقط حتى يبقى مذهب الشهرستاني محتملا ولا بطلانها في انفسها فانه ليس لنا غرض متعلق به ههنا ١٢ احمد الله ١٤ قوله فسياتيك في العلم الاعلى لان البحث عن نحو وجود الاشياء

للقسمة مقوياً لكنه لازم له حتى يسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اى ما يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان كل ما يتألف منه مع بطلانه بما مر بهذا اجمال ما ذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان استصعب انه كيف يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلاً عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير اخذ اتصال في مفهومه كما ان كثيراً من مثبتي الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذٍ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذٍ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئاً من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلاً عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلاً بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضاً من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضاً للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث الاتصال او التألف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضاً له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تألفه منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التألف

او اللاتالف وان مفهوم التالف من اجزاء وان لم يكن داخلاً في حقيقة الجسم عند تثبيتها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو تبجا فلا ينظر فيه

بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في

مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى

او غير مركب كذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من

عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه

الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او

التالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي

الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحدوحدوها والذي يحكى وكلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم

تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه وملتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام

لا يبقى كلام في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك او

اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على

المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليها بالحركة والسكون

٣٠

دا يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل التالي في التناهي في العظم ولنرجع الى تفصيل ما في المتن فنقول من رأس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام ليس فيها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا خفاء في امكان ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان يتركب من جزئين من الارض متماسين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعي اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما ان يدعي اتصال الاجسام البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة وحينئذ يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ديمقراطيس واما ان يدعي اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك راي اولئك ولذلك لم ينتهض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس لا يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومؤلفا في الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الجسم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الجسم كالهيولى والصورة فاما ان تكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون مفردا وكلا منافيه واما ان لا تكون متجزية بنحو من انحاء القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهند وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا اعني كون الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ لا يحصل منها تالف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض ويتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم اولا بالاسر بل يكون شيء من جزء مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف فاللازم من ملاقاة الجزئين لا بالاسر ثبوت طرفين لكل لا جزئين لانا نقول لكانت الاشارة

۳۱

الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شئ دون شئ وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك في ما ذكرناه كفاية للقائلين بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما ينسب الى زنتون وهو غير زنتون الاكبر وطالما اعتصم به المتكلمون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي ما كان حاضرا وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون بجميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان اولا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم كذا المسافة المنطبقة هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال المذكور آنفا لنفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة الجزئين عند تماسهما بالآخر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجئ حل الشبهة في اول فصول باب الحركة ويعاد في باب الزمان ومحصله انه ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة وليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض منهما آن يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى لآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يتلوه اذ انما يفترض بفرض الانقسام او الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو من غير ان يكون لوجودهما ظرف لا زمان ولا آن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة منها في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم يتوقع حضوره فنشأ عن ارادة الآن بالحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين ولا يشعر بانقسامه فلا نسلم عدم انقسامه ولا ضير في عدم كونه حاضرا باتمامه بالحقيقة ولما امتنع تألف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها لشئ من انحاء القسمة امتنع التحليل في الجسم الى تلك الاجزاء لما ذكر في امتناع التألف منها لان الاجزاء

التحليلية الجسمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل يحصل منها الجسم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل

وح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى لا نهاية

له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه

غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك بهما القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها

لعدم قبولها لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي

القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء تأليفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت

قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير

المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما

بالعظم والصغر من هذا السبيل لجريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف

وانصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر

اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل

لعدم مساعدة الآلات مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها

الى صفائح غير متناهية تغمر وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتمييز الحس

بين مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ ويسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم

ان خردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة فواحدة

فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كسرتها ان تغشى بها صفحة الارض ومن عرف

تقدير الجزء الذي لا تتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في

اديمهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشى الارض غير التعجب اما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع

فرض تناهي الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لاتناهي الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما لا الى نهاية وجب ان لا يلحق

سريع بطيئا بل واقفا في مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا انقطع نصفها ولا نصفها الا انقطع نصف ذلك النصف وهلم جرا الى لا تناهي

من انصاف فی انصاف فلا یتاتی ان تقطع ما بینهما من المسافة فی زمان متناه والجواب انا لا نقول ان فی الجسم اجزاء بالفعل ما لم یتجزأ فلیس ہناک نصف ولا ربع بالفعل بل انما یکون اذا فرض القسمة ولا یمکن خروج التقسیمات الغیر المتناہیة والاقسام التی یجبہا من القوة الی الفعل حتی یلزم ان یکون المسافة المشتملة علیہا غیر متناہیة فلا یمکن ان تقطع فی زمان متناہ واما لاتناہی القسمة بمعنی لا وقوفہا علی حد لا یمکن بعدہ فلا یلزم منہ عدم امکان قطع المسافة فی زمان متناہ لانہا کما لا تقف فی المسافة المتناہیة کذلک فی الزمان المتناہی فان المسافة والحرکة والزمان متطابقة وکل منہا متناہ غیر مشتمل بالفعل علی الاجزاء ولا تقف قسمتہ علی حد لا یمکن بعدہ واذا فرض قسمتہ فی واحد منہا فبازاء اقسامہ تنفرض فی الباقیین واعلم ان بعض الناس کانکسا فراطیس وافیغورس من الاوائل والنظام من معتزلة المتکلمین لما وقفوا علی ادلة نفاة الجزء ولم یقدروا علی التشکیک فیہا او عنوا بہا فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الی نہایة لکنہم لم یفرقوا بین القوة والفعل فتوہموا ان القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندہم مؤلف من اجزاء غیر متناہیة بالفعل فتلک الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل فی المؤلف وعلی التقدیرین ففی الجسم مفردات غیر متناہیة ولما کانت القسمة انما ترد علی اجزاء موجودة بالفعل ولا جزء بموجود بالفعل فی المفرد فلا یکون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغیر المتناہیة فی الجسم غیر قابلة للقسمة فہم ہربوا من القول باجزاء لا تتجزی ولزمہم القول بہا غیر متناہیة وہذا اشنع من الہرب عن المطر والوقوف تحت المیزاب ویفہم من الشفاء انہ جری بین اصحاب الجزء اعنی القائلین صریحا بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزی وہی متناہیة عندہم وبین ہؤلاء ضرب مثل فی الاقدمین وکذلک فی المحدثین ای الاقدمین من اصحاب الجزء واوردوا علی ہؤلاء ان اخنوشا سریع العدو یجب ان لا یلحق سلحفاة بطیئة الحرکة فالتجأ افیغورس من ہؤلاء الی الطفرة وہی ان الجسم قد یقطع مسافة حتی یحصل فی حد منہا مقصود عن حد متروک ولم یلاق ولم یحاذ ما فی الوسط واما فی المحدثین فانہ لما ضیق اصحاب الجزء علی ہؤلاء بانہ یجب ان لا یفرغ ذرة من قطع نملة یسیر علیہا التجأ من تشبہ بافیغورس من ہؤلاء واظنہ النظام الی القول بالطفرة واورد لذلک مثالا من دوران الدائرة القریبة من طرف الرحی والدائرة الاخری القریبة من المرکز وذکر انہ لو کان الجزء عند الطرف تتحرک مع الحرکة الجزء الذی عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ومع ان یسکن الجزء فی الوسط لانہ متصل ملتزم بعضہ بعضا فتبین ان الذی فی الوسط یتحرک ویقبل طفرانہ مع ان الذی عند الطرف یتحرک ویطفر حتی یحصل فی بعد اکثر من بعد الذی فی الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزمہم ہذا الکلام ولم یجوزوا

ان يكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تسكين المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى يتفكك عند حركته بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك ويبطل مذهب هؤلاء مع ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة فكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعترافهم بذهاب القسمة المقدارية في الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون اليها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم للمرام وان فزع اليه النظام وان لم تتداخل بل تماست امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على رأي الجبائي وذلك بان يوضع جزءان فيحصل الطول وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق اوستة على رأي العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما نختار بان يوضع جزءان ويجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رأيهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد عادا للكل ولو بمرات غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتألف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين هف والأخصر ان يقال من الرأس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شئ منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق مهربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تأليفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة

فيكون ممتدًا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة وزمانها جزء اول اللهم الا بحسب الفرض والا فكل ما يفرض او لا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى النهاية وسياتيك بالعرض من الشبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها **قلت الفصل الثاني** في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعدًا او عددًا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها غير متناه بالفعل في جهة ب وليفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب اما بالمساواة على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوي الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آ ب يكون متناهيا او لا يزيد عليه آ ب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الباقي واما تجشم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الجملي لا يظهر به الانقطاع بل مجرد التفاوت وايضا ليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين فاذا حرك من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتاتى حدوثها مع غير المتناهي لا لما قالوا من انه لا بد لحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض في غير المتناهي اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما اقول من انها لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي ولا يتاتى ذلك في زمان متناه وهذا يخص بابطال لاتناهي الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل بدون الانفراج المتزايد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج كنسبتي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يخص بابطال لاتناهي الابعاد فيما فوق جهة **اقول الفحص** ههنا عن امكان اللاتناهي واستحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول تلك على ما صرح بذلك الشيخ في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل ولكن من شانه ان تعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يحتمل له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة

المادية المجتمعة والمتسقة اي المرتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم بمقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد ومترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب ونأخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون آب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون آب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق المساوي ج ب على آب ليظهر الخلف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه وعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض مّا معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال والاتساق كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذا تاتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك فان كانا غير متناهيين تطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية وذلك كما في القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع يبا من به في الاشارة سائر الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا ينهض البرهان على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ

٣٨

والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة اخرى لاشك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى وبتطبيق المبدأ على المبدأ ينتقل الزيادة فيما له التساق الى الجهة الاخرى واما مالا اتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل لايوجب الانقطاع اذ لاتميز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء على جزء مفصلاً فيقع في التطبيق ترتيب ولايتاتى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقاً في الخارج بجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لايرتسم منها في زمان متناه الاقدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالاً وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي والوهمي فلانم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة اوغير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة مايعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولوظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البرهان كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد يظن ان اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال اوالاتساق لايمنع من جريان البرهان في امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الباري فيقضي بتناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان مايفرض من التطبيق بين المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها اوالاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي لايصح ان يبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتاتي فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ماوجد منها في الخارج ثم انه لوكفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لنهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين اولاً بان لاتناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجوداً بالفعل وبحيلة البرهان واما اللاتناهية في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لاسيما بعده الالايلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عزاسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهياً ابداً لكن لاالى نهاية معينة وذريفه هو بان التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولاتدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجاً يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا حضوره عند الباري وثانياً بان الوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار الاول تعاقب ترتب اصلاً ولكن بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول اخترانه غير متناه ولم ينهض البرهان على احالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لايوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اخترانه متناه لاالى نهاية اخيرة

لا يتعدا بان الحكم التناهي انما يجري فيما حواه الوجود بالفعل في افق التغير والتعقب ولو كان لا محابل على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني بعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يتصور فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب المضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ونهذا انما بني هو نفسه انتهاض البرهان في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترف ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب ولا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في البيد اعتبار ينتهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها لست احصله هذا ولكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تسويلات المتاخرين وتمويهاتهم فان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا البرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول هذه البراهين للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلا يسقط ما حول من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزاما للفلاسفة يتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د متواز له متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لآب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او لا تكون لا محالة بزاوية حادثة عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف ويرد انه انما يتم لو وجب ان يكون للمسامتة

٣٩

الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون بحركة اول آن توجد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقطع طرفاً لها كذلك المسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث فى حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة فى المسافة فانها لا تبقى زماناً عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا لنقطة نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى مادامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من الموجودات بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او بقى زماناً بعد ما حدث فى آن كالصورة الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط لنقطة ينقطع الحركة عند مسامتتها والثانى ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضى كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة فى آن اصلاً لا فى آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا فى آن يفرض فيه او فى زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضناه فيه حدث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضى بل يكون حدوثه فى قدر معين من الزمان يسيراً يسيراً ويجتمع الجزء اللاحق مع السابق فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدأ فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود فى زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجوداً فى طرفه ويكون موجوداً فيه بتمامه وفى كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين

يجاى فى زمان بالانطباق عليه لا فى آن اول كزاوية معينة من حركة احد الخطين المنطبقين ١٢ مولانا محمد يوسف رح

من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية
وكمسامتة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر لا لنقطة منه وهذه المسامتة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده
في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن
يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك زمان يكون هذا الحادث
موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اول هذا التفصيل ما يهمنا في هذا المقام ويتم الكلام
فنقول كما تختلف الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات
فلا يكون جزء منها او من ظرفها مقدما وآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان
اردت بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم اولا عليه اولا
هذا ولا ذلك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما اعداد ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان لا يتصور
آن سابق على آن الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية
وان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام
في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده
دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له
اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية
الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه راسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم
اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة
ولا يكون لامحالة لوجودها آخر آن والزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور
الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية أو يكون انعدامه موافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون

بعدمه اللاحق اولاً آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وللافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ربي المحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعاً لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اول آن يفرض مع نقطة من الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فح لك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب المضي فلا تكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة ما الا بمرور زمان غير متناه بعد الموازاة تكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على هذه النقطة وهذا البرهان يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقاً ولا ينتقض على ابطاله في الاعداد الثالث البرهان السلمي تقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعاً بالتلازم بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج المتزائد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزائد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح منبها على ذلك انه لا يرتاب في ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يكون اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الامتداد للاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي السطح في الجهتين وكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين وترا لزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين ايضا كذلك فان ضر ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تفقية بمعنى ان كل مرتبة تفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة قلت الباب الثاني في المكان وفيه فصلان الفصل الاول في انه المكان

وتحقیق ماہیتہ یکاد ان یکون من الفطریات ان ہناک مایسکن الجسم فیہ وینتقل عنہ والیہ ویسمی المکان والنقلۃ شاہدۃ بہ ولولاہ لم یکن فوق ولاتحت لم
یختلف الحرکات الطبیعیۃ بالصعود والہبوط وقد بلغت قوۃ امرہ الی ان التخیل العامی یمنع وجود شیئ لافی مکان ویوجب بعداً قائماً بنفسہ حتی یوجد فیہ
الاجسام ثم المکان یطلقہ العامۃ تارۃ علی مایستقر علیہ الجسم تارۃ علی مایکون فیہ ان لم یستقر علیہ فیجعلون السہم ینفذ فی مکان فاذا توسعوا اطلقوہ علی مایسع
الشیئ ولو مع غیرہ واذا تضیقوا اخصوہ بما یختص بہ ہذا مایبحث عنہ وتلبیس لک مما علمت من لوازمہ الانتقال الی انہ حاد یختص بالجسم من غیر
دخول فیہ اوقیام بہ فہو اما بعد غیر مادی مساو لہ فی اقطارہ او السطح الباطن من الجسم الحاوی لہ المماس الظاہر منہ واما الجسم الحاوی فمن ترعرع یسیراً
من العامۃ یجد تحنۃ لخواص الاحاطۃ فلا یجعلہ مکانا حقیقۃ لہ بہذا المعنی بل سطحہ والاول باطل الا لکان اما فراغا موہوما لیس بشیئ فی الخارج
وقد لاح بطلانہ واما بعدا مجردا موجودا وہو باطل ایضا اذ یکون متناہیا ببرہان التناہی فیکون متشکلا لکنہ بذاتہ ولوازمہ لا یترجح لہ حد دون
حد فلا یکون الشکل لہ من ذاتہ او لوازمہ فیجوز تبدل شکلہ المستلزم لجہۃ القوۃ المحوجۃ الی المادۃ فلا یکون مجردا وایضا المانع من التداخل فی
الاجسام طبیعۃ البعد لا المادۃ فلو وجد مجرد امتنع من ان یداخلہ ابعاد الجسم فلا یکون مکانا لہ فالحق ہو الثانی واما قول اصحاب البعد ان وجودہ
ولو رفع الجسم فطری ولذا سموہ مفطوراً وانہ لو کان المکان ہو السطح لم یکن لبعض الاجسام مکان ولکان الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح
متحرکاً فاجاب بمنع الاول بل الوہم لاختلاف الاجسام تینبہ بتعاقبہا والقطاع بعضہا ببعض بخلاف الابعاد فیظنہا انما تمثلہا باقیۃ بعینہا
ولا یقدر لانہ بہا علی فرض زوالہا وایضا انما یدرک العامی من الہواء البعد دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بلا عکس والتزام الثانی وان کان
الوہم لعدم الفہ الاجسام فی المکان یوجب المکان للکل ومنع الثالث فان المتحرک بالحقیقۃ مایکون مبدأ الاستبدال فیہ لا کذلک الطیر فہو ساکن
ان اریدبہ لایتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ او الذی لو خلی وحالہ وترک علیہ مکانہ حفظا ولیس بساکن ایضا ان اریدبہ مایکون فی مکان واحد زمانا
اقول ہہنا مقامان المقام الاول فی انیۃ المکان اعلم ان الشیئ قد یتصور لعارض فیبحث عن وجودہ قبل تحقیق ماہیتہ فالمکان یتصور بما یسکن
فیہ الجسم وینتقل عنہ والیہ ویتکلم فی وجودہ وان لم نعلم بعد ان ماہذا شانہ ماہو فنقول یکاد ان یکون وجودہ فطریا وان خالف فیہ کثیر فنفاہ بعضہم
واثبتہ آخرون فی التوہم دون الخارج فکان توہمہ للاجسام عند اولئک من قبیل توہمہ للباری تعالی وعند ہؤلاء علی نحو من توہم المناطق
والمراکز للافلاک ویشہد علی وجودہ اولا النقلۃ فانہا موجودۃ بالضرورۃ وہی مفارقۃ شیئ لشیئ وکل ماسوی المکان ربما یبقی معہا فہی مفارقۃ
المکان وثانیا ان الشیئ انما یصیر فوق وتحت بالمکان فلولاہ لم یکن ہناک تحت ولا فوق والتالی باطل بالضرورۃ وثالثا انہ لولا ان ہناک
امکنۃ موجودۃ متمایزۃ لم یختلف الاجسام فی حرکاتہا الطبیعیۃ بان تتحرک البعض صاعدا بالطبع الی فوق والبعض ہابطا الی تحت فیکون
مطلوب ہذا مہروب ذلک لکنہا مختلفۃ قطعا فان نوقش بان النقلۃ مفارقۃ لوضع وترتیب للجسم مع غیرہ من الاجسام وصیرورۃ الشیئ
فوق او تحت ایضا بذلک المطلوب والمہروب بالحرکۃ الطبیعیۃ ایضا ذلک قلنا ذلک الوضع والترتیب ان کان بحیث یکون الاجسام
متراکمۃ بحیث یکون جسم محاطا بکلیتہ اما بجسم او اجسام یکون لا محالۃ سطح او سطوح من الحاوی یحیط بالجسم احاطۃ تامۃ ویسکن الجسم فیہ

وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون منها فضاء مقداري يمكن ان تتحرك اليه الجسم ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يوجب منا ان يكون سطحا البتة ولا نعني بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي نتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين بعيده المتحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا لكان جسما وثبت تراكم الاجسام وعاد الى الاول اذ لم يتعين له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل لكان لا شيئا محضا وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهور انيته الى ان التخييل العامي يمنع وجود شيء مطلقا لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فللتخييل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان لجسمين كما لا يكون جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا ما تفحص عن حقيقته ولعلك تتبصر بما علمت عن لوازمه الانتقال الى لوازم آخر يكون تميزا لا تتناقص حقيقته الاول انه حاو وذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فههنا احتمالان يتأتى فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير شيء لمفارق او شيء غير منقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لما يعرف في موضعه ولا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه والباطن من الحاوي الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاو

الاحتواء والتحديد فصورة قياسهم الصورة اول حاو محدود والمكان كذلك فالصورة هي المكان ولا يخفى ان كلا من القياسين استنتاج من موجبتين كليتين في الشكل الثاني وان صح ما رجع الى الشكل الاول بان يقرر في الاول

محدب او انه بسيط ملاق لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيطه محوبه زعما منهم انه لابد وان يكون لكل جسم مكان آه وان حركة الفلك انبنية زمانية فلا بد لها من مكان لكنه باطل لا يستحق ان يلتفت اليه وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحادي لا سطحه لانا نقول كل من تدرع وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق نوع الخاصة يعلم ان نحن الحادي نحو في الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحادي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلننظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون وان كان قد تعزى اليه مر من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمي البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتجرده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول منهما يبطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا ببرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا معينا كان للجزء ما للكل ولم يكن كل وجزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارا لها ولو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وعلى ما قررنا البرهان ههنا لا يكاد يظهر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالمهية نيا والثاني منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها عنه ليس للمادة ولسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل طبيعة البعد الامتداد الاترى

ولو كان امتناع التداخل لا من طبيعة البعد بل لنفس الخطية والسطحية لامتنع التداخل بين الخطين او السطحين في جهة الامتداد ايضا فيزيد المجموع

ان الخط والسطح اذ بهما امتدادان فی بعض الجهات دون بعض فاذا اضیف الیهما بعد یجانسهما فی جهة الامتداد زاد ولم یدخل المضاف فی تلک الجهة فی المضاف الیه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد فی الجهات یزید بالزیادة فی ای جهة کانت فلا یدخل فیه ما یجانسه فی جهة اصلا وہکذا یجب ان یکون حال ذلک البعد مع الابعاد الجسمانیة ولا یجدی تجرده عن المادة وحجر اطلاق الجسم علیه شیئا فلو وجد بعد مجرد منع من مداخلة الاجسام فلا یکون مکانا واعلم ان الوہم اذ قد رسخ فیه تخیل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فیه تراه اذا سمع البرہان یقضی باستحالته یحید ویکاد یوسوس فی سرک بکیده ان البعد یجوز ان یخالف البعد المقداری الجسمی بالمہیة فلا یلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمیة بعضها فی بعض امتناع دخول الابعاد الجسمیة فی البعد المجرد فینبغی ان لا تصغی الیه وتعلم ان طبیعة البعد المقداری الممتد فی الجہات نوعیة محصلة انما تختلف بالخارجیات دون الفصول علی انی اقول ان اختلفا بالمہیة لکنہما اشترکا فی البتة فی نحو الممسوحیة والمساحة تبینا وہما علی السواد ولا تختلف باختلافہما فی المہیة ولذا یمسح احدہما بالآخر ویعرف قدر البعد الذی بین اطراف الاناء بمساحة الماء الذی یسعه وبالعکس تجری بینہما نسبة المساواة والمفاوتة کما بین جسمین دون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زید احدہما فی المساحة علی الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت کما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدین ومساحة جسم جزء من مساحة جسمین کذلک مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا کان الکل مساویا للجزء فی المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء المفروضة فی البعد المجرد متمانعة عن التداخل فیما بینہا فلان تمتنع من ان تداخلہا الابعاد الجسمانیة اولی فلعل ہذا یقنع الناظر وان لم یفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول تبقیة تعین الثانی وہو ان یکون المکان ہو السطح الباطن من الحاوی المماس للظاہر من المحوی کما ہو رای المعلم الاول والمشائین واعلم ان لاصحاب البعد مقالات منہا ما یکاد یزیغ المتعلم او یقلقه لو لم تنبه علی ..... فساده فلنورده اولا ونبطله ثانیا قال اصحاب البعد الموجود منہم خاصة ان وجوده ولو رفع الجسم وکذا حلول الاجسام فیه مفطور علیه البدیہة فان الناس کلہم یحکمون بان ما بین اطراف الاناء بعد اینما تتعاقب علیه الماء والہواء ویبقی بعینه معہما فلا یکون ہو القائم بہما بل ہو المکان لہما وحینئذ لا یحتاج فی اثباته الی برہان وما اورد لابطاله سفسطة یعارض حکم الفطرة فلا یتکلف الجواب عنه وکانہم من ہہنا سموه مفطورا ای مفطور علیه البدیہة او ارادوا انه مفطور علی حد لا موہوم ولا مادی او انه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتی ان الشیخ حکی ان استودوس الشاعر لما اراد ان یحدث فی شعره عن ترتیب الخلقة لم یر ان یقدم علی وجود المکان شیئا فقال ان اول ما خلق الله المکان ثم الارض الواسعة وقالوا کلہم لو کان المکان ہو السطح المذکور فلو حوی کل جسم جسم لذہب ارتکام الاجسام لا الی نہایة وہو باطل فیجب ان ینتہی الی جسم لا یحویه جسم فیلزم ان لا یکون له مکان وقالوا ایضا انه لو کان المکان ہو السطح المذکور یکون الحرکة ہی المفارقة من سطح کذلک الی آخر فالطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح یکون متحرکا لتبدل السطوح من الحاوی وہو الہواء علیه وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری وقالوا ایضا لو کان المکان ہو السطح لکان المسافر المحفوف ظاہر بدنه بکم بابس ساکنا وان ساح مشارق الارض ومغاربہا والجواب عن الاول اعنی ما ادعاه اصحاب البعد الموجود من فطرة البدیہة علیه منع ذلک بل انما ہو عن اغلاط الوہم لان الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام علی مکان تعاقبت ایضا ابعادہا علیه لکن الوہم تنبه لتعاقب الاجسام لتخالفہا ولم یتنبه

والوہم تنبه بتعاقب الاجسام لتخالفہا فان الماء مخالف للہواء فی الماہیة والاعراض المحسوسة ولا تنبه لتعاقب الابعاد لتشابہہا فی الماہیة والحس فیغالط الوہم فیظن ابعاد بعینہا باقیة ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله تعالی

والكبر فيما بينهما فالصاف الحشو بالزيادة والنقصان لا يستلزم كونه موجوداً في الخارج حتى يكون جسماً فيبطل الخلاء او بعداً مجرداً موجوداً فيه حتى يلزم من تمكن الجسم فيه التداخل المستحيل المذكور بل يكون بعداً موهوماً منتزعاً

عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعاد العينها باقية وكذلك تنبيه لانقطاع جسم بجسم آخر بجانبه فيجد مكان الاول دون الثاني ومكان الثاني بدون الاول ولا تنبيه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلاً ذاهباً فذهاب المكان فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سيأتي وعن الثاني وهو الزام ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزام ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبين عليه يعم الوهم انما انف من الاجسام ماله مكان فزعم ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون هذه الجهة لا يكون لكل جهة وعن الثالث انه موجه الطير منع لزوم تحركه بمنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل الامكنة على متمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور فلا يكون متحركاً وسيأتيك بهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى واما انه بل يكون ساكناً فان اريد بالساكن ما لا يتحرك من شانه الحركة او ما يبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وطبعه وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكناً وان اريد ما يكون في مكان واحد زماناً فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضاً والتقابل بين الحركة والسكون ليس بمسج ارتفاعهما على انه ان سلم لهم ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركاً بهذا المعنى ومما يستشنع اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فلاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فنلتزمه ولا نسلم بطلانه والضرورة انما تقتضي بكونه متحركاً في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقاً فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصاً به كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء** واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن تمكن الا فخلوه اما ان يكون لا شيئاً محضاً وهو باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعداً مجرداً وقد ابطلناه ومما يكبت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضاً حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة مقاومته لمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجوداً ذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة لحركة معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة داول ما ورط اصحاب الخلاء في القول ان ما ليس بمبصر ليس بجسم في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ تنبهوا بان اللمس ربما يحكم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعماً ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفاً فانه ملاء مخالط للخلاء وشبهات اضطرته الى اثباته نحو انه لولاه لم يزد حجم الملاء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم لو انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه لا الى مكان هذا والا دار الى ملاء آخر حكمه كذلك وايضاً يجب ان يكون خلاء هذا غير ذلك وهم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا دفعة عن سطح املس يماسه بحيث لا تتخللهما ثالث فانما ينتقل ما يملأ ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو الوسط ويخلل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فيجوز ان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقداراً ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء اعني مكاناً ليس فيه متمكن والبعض الآخر من هؤلاء مع اصحاب السطح كافة احالوه اذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن تمكن

السابق للجواب كان باخذ القضية حملية تقديرية بان جعل لفظ لو كانت قيدا فيها لا كلمة شرط داخلة فى المقدم ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالىٰ :

فحشوه اما ان يكون لا شيا محضا وهو باطل بقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت من الرأس من غير بناء على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم لا نا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة تتفاوت فى المقدار فلا يكون لا شيا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه اولا فننقل الكلام الى حشوة الحجة التى توجب تبكيت اصحاب الخلاء ونشترك فى التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة فى زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة فى الملاء الارق كزمانها فى الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال المح انما لزم من فرض الحركة فى الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المح هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول ولا ان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة فى الخلاء وثانيا انا كما اومانا اليه انما نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام معه وقد يقال ان الحركة فى الخلاء وان لم تكن فى نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالى لكانت الحركة فيه اسهل فليتامل فيه اعترض على الحجة بان المح لم يلزم من مجرد فرض الحركة فى الخلاء بل مع فرض مقاومة على نسبة مخصوصة فجاز ان يكون المح هو تلك المقاومة او اجتماعها مع الحركة فى الخلاء والجواب انا لا نحتاج الى ان نجعل للمقاومة على النسبة المذكورة اتحاق وجود لا نا نقول ان زمان هذه الحركة فى الخلاء يكون مساويا لزمان حركة فى مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة او ضحنا صدقها وكل حركة فى الخلاء فهى حركة فى عدم مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة فى عدم مقاومة فليست مساوية لحركة فى مقاومة على النسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة فى الخلاء هى مساوية الزمان لزمان حركة فى مقاومة ما لو كانت ويلزم منها ومن الاولى ان لا شئ من الحركات فى الخلاء حركة فى الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول ويمكن تحرير هذا الجواب بنمط آخر هى انا لو جعلنا المح اللازم صدق حملية هى ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها يرد عليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل مع فرض مقاومة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم لاستحالة

الواقع بل من الفرض فقط وفرض المحال ليس بمحال فلم يلزم الاستحالة الا من الخلاء وهو محال وانت تعلم سخافة هذا الجواب فان القضايا اذا كانت حمليات تقديرية فالنتيجة ايضا تكون حملية تقديرية ولا باس بسلب الشئ عن نفسه على تقدير محال ١٢

المقاومة المخصوصة لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل المح اللازم صدق شرطية هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة هي معها

فلا يرد ذلك لان هذه الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها ولا يتوقف لزومها على

امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان

تاليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المح فيصدق الشرطية لانا نقول بما ذكرت وان كان المشتغلون بالجدال

يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان علي عمياء لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما

نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل مح يستلزم كل مح واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون

قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد بتفاوتها فالحركة

في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع

زيادة اقل من الزيادة الاولى لقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من مقاومة الملاء الاول وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق

القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل القسمة

لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء ما

حركة ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما نتاقض بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء

يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يتحدد زمان الحركة بذلك الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة

ويزداد الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق

الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما

تقتضي الحصول في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه بدون الحركة اقتضت

الحركة في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق

وليس للسرعة حد ينتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة

فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد من السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة

متعين باعتبار قوة الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان منطبق على المسافة محدود باعتبار المسافة والقوة والمقاومة فاذا

فلا يلزم تساوي زمان الحركة مع المعاوق وزمان الحركة مع اللامعاوق ١٢

شرح الاشارات ايضا لكلام المصنف

تنصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تنصف الزمان واذا انصفت القوة مع اتحاد المسافة والمقاومة تضعفت السرعة وتضاعف

الزمان واذا انصفت المقاومة تضاعف السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اى واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه

كان الكل انما يتحدد به لان قدرا منه يكون بازاء الباقين فيكون محفوظا او قدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه فقد لاح انه لابد فى تحديد الزمان

فى الحركات الطبيعية من معاوق وكذا فى القسرية اذا كان القاسر طبيعة بقى ههنا اشكالان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة فى

مقامين تارة فى اثبات المعاوق الخارجى وابطال الخلاء بفرض حركة فى خلاء وحركتين فى ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة

الآخر كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة فى الخلاء فيكون الحركة مع معاوقة مثلها

بلا معاوقة كما عرفت وتارة فى اثبات المعاوق الداخلى فى الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعى وذلك بفرض تحريك قاسر واحد بجسم خال

من معاوقة ميل طبيعى فى مسافة محدودة ولثان مع معاوقة ميل طبيعى ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثانى كنسبة زمان حركة الخالى

الى زمان حركة الثانى فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالى ويكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه فى المقامين ان الحجة انما تنتهض

على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شئ من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجى ملاء فنقول فى المقام الاول ان فرضت الحركة فى الخلاء

بلا معاوق تمنع جواز ذلك اذ لابد فى تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلى او خارجى غير قوام الملاء فالحركة فى

الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة فى مساواة زمان الحركة فى الملاء الارق لزمان الحركة فى الخلاء اذ كل منهما مع معاوق

لكن المعاوق فى احدهما خارجى اعنى قوام الملاء وفى الاخرى غيره داخلى او خارجى وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة فى الملاء

الارق لزمان الحركة فى الخلاء لان الزمان قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك يكون هذا القدر محفوظا فى الحركات

ويزيد فى الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدرا آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون فى الملاء الارق اقل منه فى الملاء

الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة فى الملاء الارق مساويا لزمان الحركة فى الخلاء لان نسبة زمان الحركة فى الملاء الارق الى زمان الحركة

فى الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق فى الحركة فى الملاء الارق الى مجموع المعاوق فى الحركة فى الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق فى

الحركة فى الملاء الارق على المعاوق فى الحركة فى الخلاء الى فضل المعاوق فى الحركة فى الملاء الغليظ على المعاوق فى الحركة فى الخلاء حتى يكون

زمان الحركة فى الملاء الرقيق كزمان الحركة فى الخلاء ولو كان نسبة زمانى حركتين كنسبة فضل المعاوقين فيهما على المعاوق فى ثالثة لم ينحصر عدد المعاوقات

فى حد اذ كلما فرض اشتراك ثلث حركات فى معاوقات مخصوصة واكتفى فى احدهما على تلك المعاوقات وفرض فى اخرى معاوق زائد على

حد من القوة وفى الثالثة معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتقدير

الى زمان الثانية والمقدر ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة الفضل الى الفضل فيلزم الخلف وهو تساوى نسبة زمان الحركة مع المعاوق الزائد مع زمان ما ليست فيها ذلك الزائد فيلزم تحقق معاوق زائد على المرتبة التى فرضت بعدد المعاوقات

ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق اصلاً منع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلاً فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة ميل مثل ما عرفت واظن ان الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البداهة بانه ان وجد هناك خلاء وارسل فيه جزء منفصل من الارض تحرك لامحالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي البتة لان الطبيعة في البسيط لا يتصور فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرين متضادين ولا خارجي ايضا لان المعاوق الخارجي اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الجزء من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه واما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لتشابه اجزائه بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما جوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم ومنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا يتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء ففيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل ويضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا ان طبيعة المتحرك او القاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على قدر

مایکن فلیکن مع المعاوق الذی یثبتونہ ایضا کذلک لان المیل المتصل بذلک المعاوق میل طبیعی او قسری حدث فیہ ضعف بسبب ذلک المعاوق فہلا قالوا ان ذلک المیل انما یقتضی الحصول فی الحیز فی اقصر ما یمکن فلا یتعین الزمان بہ فعلیہم بیان الفرق بین الصورتین وہذا المقام لغموضہ حقیق بتامل دقیق عسی اللہ ان یاتی بالفتح او امر من عندنا کذا قیل اقول لعل الفرق ہو ان الطبیعة قویة کانت او ضعیفة تقتضی الحصول فی المکان فلا تقتضی تراخیہ ولیس ہناک امر آخر یقتضی التراخی واما فی صورة المعاوق فالطبیعة تقتضی الحصول والمعاوق یمنعہا فاذا لم یقو علی منعہا بالکلیة اوجب التراخی بقدر قوتہ وہذا ظاہر جدا فی المعاوق الخارجی لاسیما الملاء فانہ لیس یکسر المیل بنفسہ بل المیل بحالہ والمعاوق بنفسہ یعوقہ عن مقتضاہ من سرعة الحرکة واما المعاوق الداخلی فی المیل القسری مثلا فیکسر قوة المیل ویتجدد بہ میل ضعیف فیجاز ان یذہب الی عدم تجدد الزمان بہ واعلم انہ کما ذکرہ الشیخ اول ما تخیل الخلاء لاصحابہ ہو الہواء وذلک ان الظن العامی ہو ان ما لیس بجسم ولا فی جسم فلیس بموجود ثم ظنہم فی الاجسام الموجودة ہو ان تکون مبصرة وما لیس بمبصر لیس بجسم فلا یتخیلون الہواء جسما والاناء الذی فیہ الہواء لیس فیہ عندہم متمکن بل البعد خالیة فاول من رام تنبیہہم اراہم ان الازقاق المنفوخة تقاوم المس فاظہر لہم بالمس ان الہواء جسم فمن الذین اراہم ذلک من رجع عن تخیل الخلاء اذ ما کان تظنہ خلاء صار ملاء ومنہم من اصر علی تخیلہ زاعما ان الہواء وان لم یکن خلاء صرفا فہو ملاء مخالط للخلاء وتشبہات مضطربة الی اثباتہ منہا انہ لولاہ لم یمکن حجم الجسم یزداد تارة وینقص اخری من غیر مداخلة جسم آخر والتالی باطل فان الماء المنجمد یزداد حجمہ بالاذابة والمذاب ینقص حجمہ بالانجماد اما اذا کان ہناک خلاء مع ذلک تتباعد الاجزاء حتی یکون بینہا خلاء تارة وتتقارب بحیث تملاء ذلک الخلاء اخری ومنہا انہ لولاہ لتحرک العالم بتحرک جسم لان المتحرک انما یتحرک حینئذ فی مکان یملاہ جسم آخر فلا یمکن ان ینتقل الیہ المالی لہ فیہ لامتناع تداخل الاجسام بل ینتقل المالی لہ عنہ ولا یکون انتقالہ الی مکان ہذا والا دار لتوقف انتقال ہذا من مکانہ الی مکان ذلک علی انتقال ذلک من مکانہ الی مکان ہذا وبالعکس فلیتامل فی ذلک بل انما یکون انتقالہ الی ملاء آخر فالمالی لہذا الملاء یجب ان ینتقل الی ملاء آخر الی ان یتموج العالم کلہ من قدام المتحرک وایضا یجب ان یملاء المکان الذی خلاہ المتحرک غیرہ ولا یکون المالی لہ اذ کان مالیا لما انتقل الیہ ہذا لما عرفت بل غیرہ وکذا الکلام فی مکان ذلک الغیر وہلم جرا الی ان یتموج العالم کلہ من خلف المتحرک مثلا ومنہا انا اذا فرضنا سطحین انطبق احدہما علی الآخر ثم رفعنا احدہما عن الآخر دفعة کما اذا الصقنا باطن اصبعنا صفحة لمسار ثم رفعناہ دفعة عنہا یلزم الخلاء بینہما ضرورة ان ما یملاء الفضاء الذی حصل بینہما کالہواء انما ینتقل الی الوسط من الاطراف بالتدریج فحین کونہ علی الطرف یکون الوسط خالیا واعلم ان الامام الرازی اثبت استواء السطح بان عدم استوائہ اما لاختلاف اجزائہ فی الارتفاع والانخفاض او لمسامات فیہ والاول انما یکون بسبب سطوح صغار یتصل بعضہا ببعض لا علی الاستقامة بل علی الزاویة ولابد من الانتہاء الی سطوح صغار مستویة والا ذہب الزوایا الی غیر النہایة وحصول المسامات وان جاز لکن لابد ان یحصل بین کل منفذین سطح متصل والا لزم کون السطح مرکبا من نقط متفرقة انتہی ونحن لا نجادل الامام فی استواء السطح

٥٢

بینہا سطوح صغار مستویة مذہب الزوایا الی غیر النہایة وہو لطیف ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۔

على ان الشبهة لا تتوقف على وجود سطحين منطبقين بحيث يمكن ان يفترقا وان لم يستويا ولو جاز ذلك تناه لم يكد يسعه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء فى الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقبيبات من غير زاوية بحيث لا يماس السطح المستوى اذا المستديرة الاعلى نقطة او نقاطا وتنحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح فى العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اى يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام جسم او وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اى يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سياتى وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء يتخلخل لاذا... ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذى قدام المتحرك فيتخلى عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذى خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يخلى عن شئ من مكانه وينحل الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فى ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاامماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة فى زمان الحركة وكذا فى كل آن يفرض فى ذلك الزمان غير الآن الذى هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض فى زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه اللاامماسة فيجوز ان تحرك فيه الجسم المالى من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق

قلت **الباب الثالث فى الحركة** ما يشعر به بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة فى المحسوسات وان كان غنيا عن آداب النظر فى اقتناصه بيد ان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه عمد فى تعيين المراد الى قول ضابط تنفصل للمفهوم بجلى وان لم يك فى نفسه اوضح بل مساويا لذلك الجلى واحتسب عما يشبه الدور تيسير المرام وتمهيد المساعى ان بنى عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسير الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون ما هنا شئ بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة وقد يكون تدريجا وهذا ما يعنى بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند درك الحركة لهان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة ولا فى آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوى على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه وله ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك كما انه للشئ انما هو من حيثية كونه بالقوة فى ذلك وفى هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة ظاهر فى حصته من الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هى كمال اول لما هو بالقوة لا من اى جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهرى او عرضى لا تعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يقع على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهى امر متصل المعلوم اتصاف المتحرك به بين المبدأ والمنتهى بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهى وان كانت موجودة فى الاعيان لكن لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء بل على التقضى والتصرم على حد طرفيها اعنى الزمان فلا يكون هى ولا شئ من الاجزاء المفروضة فيها المماثلة فى الحقيقة لها بحسب وجودها العينى موجودة فى آن وانما لها الوجود القائم الحاصل فى آن فى الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهى كون الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون فى كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى فى حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك دام متحركا وليس وجوده فى الزمان على سبيل الانطباق عليه بل كل آن فرض فى ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك فى وجوده بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولم يوجد الشئ قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود فى آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف باحدهما فيلزم الواسطة وفى اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا بل احدهما فقط ولا تحصل موجود بمعدوم وبان الحاضرة هى الموجودة وهى غير متجزية وتلحقها حاضرة اخرى كذلك فتتركب الحركة من امور غير متجزية وفى وحدتها بانه كيف يتاحد حقيقة من امور يستحيل اجتماعها فى الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا شطر من حركته مضى وشطر ياتى فلا يتاحد والجواب عن الاول بانها موجودة لا فى آن الانتهاء ولا فى شئ من الآنات المفروضة فى زمان وجودها بل فى كل ذلك الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فى الآن وبذلك تنحل الثانى فان الجسم من حيث وجوده فى آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث

بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه وهما الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن انما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس اذ ليس هناك امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس اذ الانقسام الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة فانما ينهض الاقيسة على نفي الوجود في آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وامثالها مما يدرك بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات وهي وان كانت بجلائها غنية عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد منعكس يكون فيه تفصيل للمفهوم الجملي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد به وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد لما يبتنى عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبتنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين شدة تبينها الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا لكن يراعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا تمرينا للمتعلم لصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا اغفل شرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن لقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة وليتصور ذلك ههنا الى ان يصدق به حيث يبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد

يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا يتحقق الا في مقولات نعدها بعد ان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فتتاتى في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى اين فلا تتاتى الا في الاين وكان يهون علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة اولا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لولا ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يوخذ في حدهما الزمان والدفعة يوخذ فيها الآن والآن يوخذ في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فله ان يتحرك يتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو براءة من نحو من القوة وتحل بنحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية ما اذ انها قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك وما به يصل الشيء الى كماله كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكمالية هذا للشيء انما هو من جهة كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان بمعنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن يحسب الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع عنها كمالات اخر حتى يكون هي اول بالنسبة اليها لا سيما اذ كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسودية لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة القاصد المتحرك بها بين المبدا والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها في الاعيان فطري لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم فلا تكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر واحداني متصل في ذاته منطبق على الآخر بحيث اذا جزي احدهما تجزى الآخر بحسبه ويكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان وكل آن يفرض في الزمان

فاذ هو ليس ظرفا للزمان بحسب وجود الزمان

في الاعيان ولا تجزء منه ليس ظرفاً للحركة بحسب وجودها في الاعيان ولا جزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان يكون احدهما قبله
وماضياً بالنسبة اليه والاخر بعده ومستقبلاً كذلك وينقسم الحركة ايضا الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية
لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما فيهما من الحركة ثانيا وبالعرض ولا يكون الزمان ولا الحركة ولا شئ من اجزائهما موجوداً في آن اصلا وهذا هو المعنى
بكون الزمان والحركة غير قارين في الاعيان وانما لهما الوجود القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس اذ ينفيان الوجود القائم في الاعيان
عن الحركة القطعية ويثبتانه لها في الاذهان فقط انما يعنيان به نفي الوجود الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما يشير اليه كلامهما والثاني من المعنيين
للحركة الذي بالحري ان يكون الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل
الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لانا نعلم قطعا ان للمتحرك في زمان التحرك وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان
حالة لا تكون له في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها توجد هي ولا شئ من ابعاضها في آن بل
هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشئ متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم يتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين
من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا يظن ان ههنا حدودا متشخصة
موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام يكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متشخصا
باحدها فانه لو كان كذلك لزم تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى وآنا ثبات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في
زمان واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر متشخص غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة
ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا يوجب تكثر المعنى في نفسه ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية
اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك
المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان
فانه وان لم يكن بد في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا فيه لا يوجد شئ الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة
قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وليس هو زيتون الاكبر وكان برمانيدس ومن شايعهم من اصحاب فلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجه الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة
فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشئ لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة قبل الوصول
واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود
قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها
واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجدان معا فان كانت واحدة منهما موجودة
يكون الاخرى معدومة ولا يمكن الاتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجودة منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد
بعد والحاضرة غير منجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف اذا كانت

56

قوله ضرورة ان الماضية الخ لان المضي الانقضاء والاستقبال توقع الوجود مع كونه معدوما بعد ١٢ مولانا محمد يوسف رح ١٣ قوله ضرورة لان الحركة القطعية متصلة غير قارة ومعنى عدم القرار عدم اجتماع الاجزاء ١٢ مولانا محمد يوسف

هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل تكون متحازة في الوجود ثم اذا زالت هذه يليها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متحازة

في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان يتالف حقيقة وحدانية

من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة

كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا

تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون

المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما

في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن

هو طرف ذلك الزمان ولا في آن يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا

في الآن دون الزمان وربما يكون الشيء بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما

سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده

في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك التوسط

بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد ليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء

بالفعل ولا آن فيه اصلا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم يكن واحدة

منهما معدومة مطلقا بل في الآن ومع الاخرى وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون

شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر واستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان واحد فاذا جزي

في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما

اتصال الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل

هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي

والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجودا او معدوما معا اذ لا معنى للمضي الا

الانقضاء او ان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون

موجودا في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن

وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم

احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع

وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لهما في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه وكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي والاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائما لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فلا ينافي الوجود فيه فالمضي من الزمان موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه في جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة الزمان ووحدة ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللهما الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان مرجع هذه الشكوك وامثالها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واحزابه وانما راموا بذلك انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا ينتهض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدا والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا نثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا في الآن وشككوا بها ان نبطل الوجود المستقل في الآن زعم المتفلسفة من المتاخرين انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك من سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما ترتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية والموجود في الاعيان انما هو راسمها ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك قبل بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير

من الفصول فهم يقسمون الكمّ الموجود في الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار
للحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان يكون هي ايضا موجودة في الاعيان واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني اما الوجود الذهني فهما قاران فيه لقياد
ومن كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك ناهض في اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان
في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب الرجوع في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ يندفع الشبهة عن وجود الحركة والزمان
في الاعيان **قلت** واذ لابد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا ههنا لان الجسم الطبعي من حيث هو
قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه وكذا لابد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة تكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعان من حيث هما كذلك ان جاز ان يتحدا بالذات
وكذا من مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها ومن زمان يقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح التواطؤ والبراءة عن شبه التشكيك فهي احرى بان يكون مقولة ان
ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان يعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة واما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف
والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا سواد فيشتد اذ لو لم يبق السواد
الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه
فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على
القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها وينفرض في كل آن بينهما غير ما ينفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك
المحصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وينفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما ينفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص
فهذا معنى الحركة في مقولة ولاح بذلك انها لا يتأتى في الجوهر اذ لابد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل به بالفعل حيثما هو متحرك فيما فيه الحركة والهيولى لا تتحصل الا بالصورة موجودة بالفعل فان
استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل
من الكيفيات المتوسطة وكذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة
لكن للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما و
عصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فههنا حركات وتكونات كثيرة واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك هو ان التدريجي
لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع له بحيث ينفرض له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه اما الحركة التوسطية فهي ان لم ينطبق على
الزمان لكنها باقية بتشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل ايضا قد يتدرج
من فعل او من انفعال الى ضده كذا من ضعيف بطيء من احدهما الى سريع شديد وبالعكس ففي المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل
او الانفعال واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر
فان تاتت الحركة فيها لحقته بالذات تاتت فيها بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة للجسم الى ما يشتمله وينتقل بانتقاله فالتبدل انما هو اولا في المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات
وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة تتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا
للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة
نفسا كان او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال وحديث تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويخيل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض
فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في متصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان تنقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد
تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف والغير تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا تجرد في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من
القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثمه **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول ان الحركة متعلقة لستة امور وذلك لانه لابد لها لكونها عرضا

له قوله فهم يقسمون الخ فهذه الاقوال ناصة على الوجود العيني واجزائها مجرى المسلمات انما هو لبيان الصناعة ۱۲ عبدالله

۲ قوله فيجب الخ لامتناع قيام عرض في الاعيان بمحل معدوم فيها ۱۲ مولانا محمد يوسف رح

۳ قوله ناهض في اتصال الخ وذلك لانه يدل على بطلان حصول الحركة المتصلة مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان

لحاظ ان التشكيك ... منها ... الوجود بين ... الشئ باسم ...

۴ قوله متعلقة لستة امور الخ يعني ان الامور الستة لا بد لها ان يتحقق الحركة الا بتحققها ... من انها علل ... عليها فان كون السيال ... تكون بالفعل

من قابل هو المتحرك لامكانها من فاعل هو المحرك لكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لابد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة هي ما يجري مجريها متوسطة بين المبدأ والمنتهى يتدرج فيها اي فيما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما ستبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فان كان ذلك فمعنى زائد ولو بشرط ثم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي العلة الموجبة التبة ولو بشرط لكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك دائما واحيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن بعطرة الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والايون والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض هاربا عن بعض باي شرط اتفق واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك كل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الآن ليستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك الا انه لابد ان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة هما مبدأ ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الفلك مثلا فتكون منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر ومسافة متوسطة محل البحث انتافي انها من اية مقولة هي نقل المذاهب

...... مبدأ الحركة معينة ومنتهى لها فتلك النقطة وان كانت واحدة بالذات لكنها اثنتان في الاعتبار وذلك يكفي في كونها بداية للحركة ونهاية لها ۱۲ مولانا محمد يوسف رح ١٨ قوله ونقل المذاهب الخ اشار بلفظ النقل الى ان ابعضا

فی ذلک ثلثة الاول انہا نفس مقولة ان ینفعل والثانی انہا واقعة بالاشتراک او بالتشکیک علی حرکات کل منہا داخلة فی مقولة مباینة لمقولة اخری ینسب الیہا الحرکة بانہا واقعة فیہا فان کلا من الکم والکیف والاین والوضع منہ قار ومنہ سیال بل الجواہر ایضا منہ قار ومنہ سیال فالسیال من کل مقولة ہی الحرکة فی تلک المقولة والثالث انہا لیست فی شیء من المقولات الا انہا تقع علی تحتہا من الحرکات بالتشکیک الکمال الذی اخذ فی رسمہا معنے مشکک فلا یمکن ان یعد مقولة ای جنسا عالیا لان المشکک لا یکون ذاتیا علی ما تبین فی موضعہ فیقول اما المذہب الثانی فباطل البتة لان محصلہ ان الحرکة فی الکیف مثلا ہی کیف یشتد فالتسود سواد یشتد وہو باطل بل التسود لیس ہو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع فی سوادہ اذ لیس ہناک سواد یشتد بل انما یشتد الموضوع فی السواد ولو کان السواد یشتد فالسواد الاول اما ان یکون باقیا عند الاشتداد او لا فان کان الثانی فالسواد لم یشتد لانہ یفسد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق معہ وان کان الاول لم یکن السواد سیالا کما زعموا علی ان کلا من مراتب الاشتداد کیفیة بسیطة فی ذاتہا تخالف للسواد الاول ولسائر تلک المراتب بتمام ذاتہا الخاصة ولیس شیء منہا مرکبا من السواد الاول وزیادة منضافة الیہ ومثل ہذا الاختلاف لا یکون الا بالفصول علی ما تبین فی موضعہ فلا یبقی النوع الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقی بعینہا مع تبدل الفصول علیہا بل لا تبقی ہی ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ایضا کما تبین فی موضعہ ہذا واما الکم فمراتب التزاید فیہ وان کانت منقسمة فی الوہم الی القدر الاول وزیادة علیہ لکن الزیادة فیہ غیر متمایزة فی الوجود فلا تکون خارجة عن قوام التشخص فیکون الحاصل بعد تمام الزیادة فردا من الکم غیر ما کان قبل الاخذ فی التزید ویفرض فی کل آن بینہما فرد غیر ما یفرض فی آن آخر وقس علیہ الحال فی الاین والوضع وبالجملة فلا یکون للمتحرک حینما یتحرک فرد محصل بالفعل مما یتحرک فیہ اذ قد عرفت ان ما یفرض لہ فی کل آن

61

من الآنات المفروضة فی زمان التحرک فرد من الافراد المتوسطة بین المبدأ والمنتهی غیر ما یفرض له فی آن آخر منها فلا یکون هناک فرد واحد باقیا ما دام متحرکا فیخرج لا یمکن ان یکون کل من تلک الافراد حاصلة بالفعل لانها آنیات فیلزم تتالی الآنات ثم هی غیر متناهیة و محصورة بین المبدأ والمنتهی فیلزم انحصار غیر المتناهی بالفعل بین حاصرین ولا ان یکون البعض بالفعل دون البعض لئلا یلزم الترجیح بلا مرجح بقی ان لا یکون شیء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرک من المقولة التی فیها الحرکة حالة بین صرافة القوة ومحوضة الفعل بحیث یفرض له فی کل آن یفرض فی زمان التحرک فرد منها غیر ما یفرض فی آن آخر سواء کانت الافراد من صنف او نوع او لا کذلک و ظهر بذلک ان معنی کون الحرکة واقعة فی مقولة هو هذا لا ان یکون المقولة موضوع الحرکة ولا ان تکون الحرکة داخلة فی تلک المقولة واما المذهب الثالث فیلزم ان لا یکون المقولات منحصرة فی العشرة اذ اقسام الحرکة لیست داخلة فی شیء منها واما ما ذکروا ان الحرکة مقولة علی ما تحتها من الاصناف بالتشکیک فلا تکون ذاتیة لها فلا یمکن ان تعد جنسا فلفظ الکمال الواقع فی رسم الحرکة وان کان وقوعه علی الجوهر والتسعة الباقیة بالتشکیک لکن الحرکة المرسومة بالکمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لیس وقوعها علی ما تحتها من الاصناف بالتشکیک بان یکون تلک الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر فی نفس معنی الحرکة فلیس کون النقلة حرکة مثلا علة لکون الاستحالة کذلک ان جاز ان یکون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة کما ان وجود زید سبب لوجود عمرو وانه ولیس کون زید انسانا سببا لکون عمرو کذلک فبالحری ان یکون الحق هو المذهب الاول و کیف لا ومقولة ان ینفعل اما هی نفس الحرکة او نسبة الیها وعلی الاول ان کانت نفس الحرکة المطلقة فهو المطلوب وان کانت نفس حرکة ما کالنقلة او الاستحالة وجب ان یزاد فی عدد المقولات فانه اذا کانت النقلة مقولة یجب ان یکون الاستحالة مثلا ایضا کذلک وعلی الثانی یلزم ان یکونوا عدوا النسبة الی الحرکة مقولة واهملوا الحرکة نفسها اذ لم یعدوها مقولة ولا هی داخلة تحت مقولة ایضا المبحث الثالث انها فی ایة مقولات تقع وفی ایها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حرکة فیه حقیقة وان کان قد یقال ذلک فیه قولا مجازیا وذلک لانک قد عرفت ان الحرکة فی مقولة هو ان یکون للمتحرک فیها حالة بین صرافة القوة ومحوضة الفعل فلا یکون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فیه الحرکة بل انما له التوسط بین المبدأ والمنتهی بحیث ای آن یفرض فی زمان التحرک یفرض له فرد منه مغایر لما یفرض فی آن آخر من غیر ان یکون تلک الافراد حاصلة بالفعل وهذا انما یتصور فیما اذا امکن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فیه الحرکة اذ لا بد للحرکة من موضوع باق متحصل بالفعل فی ذاته فاذا امکن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما یتحرک فیه جاز ان یبقی الموضوع متحصلا فی نفسه ولا یکون له من الحال فیه فرد محصل بالفعل فی زمان التحرک کما فی الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غنی فی تحصله من الکیف بخلاف ما اذا کان ما یتوهم

موضوعا للحركة انما تحصل بما يزعم الحركة فيه كالجسم الهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم وتحصلها بالذات علة لتحصل

الهيولى المبهمة فى ذاتها بالعرض فلو فرضت فى الجوهر حركة يكون الموضوع لا محالة متقدما عليها بالتحصيل بصورة ما فاما ان يبقى تلك

الصورة بعينها حينما هو متحرك فلا تحرك فيها والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه ويزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم او

تحصله ان كان الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان تحصل بالفعل بصورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة

فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا احدثت تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف

كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الغائر الا ان الحال فى نحو تقلب المنى فى اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة

من صورة الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان فى الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمنى مثلا تكونات وانتقالات من صورة الى

اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات فى الكيف تدريجا وبتوسطه فى الكم ايضا كذلك فلا يلزم تتالى

الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك لان المنى يستحيل اولا فى الكيف يسيرا يسيرا وهو بعد منى الى ان

ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم يستحيل وهى علقة الى ان ينخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى

ينخلع عنها صورتها وتصير عظاما واعصابا واوربا طات واوتارا ونحوها ثم يستحيل كذلك حتى يصير حيوانا فهناك حركات لا فى الجوهر بل تكونات

كثيرة يشتبه الحال منها لقرب المنتقل عنه فى الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة واحدة متصلة واما المقولات التدريجية

وهى متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا وانا اطلعك على فقه الامر فى ذلك هو انك قد عرفت ان التحرك فى مقولة يكون

بحيث يفرض له فى كل آن يفرض فى زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجى اما ان يكون

نفس المتى فلا يكون لمتى متى لا آن ولا زمان واما ان يكون متاه الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة لا يمكن ان يفرض فرد منه فى

آن اصلا فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له فى كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه

افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شئ منها فى آن نعم يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومتماثلة لكل لكن لا يكون شئ متها فى ان

ويكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فظهر بذلك امتناع الحركة فى الحركة القطعية واما التوسطية فهى وان لم تكن تدريجية

منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها موجودة بعينها فى زمان التحرك موجودة بعينها فى كل آن يفرض فى ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك

منها فى كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان فى ان يفعل او ينفعل حركة بوجوه ثلثة الاول ان المتى

صلہ فان كل واحد منهما استعدادى لا يتحقق الا فى الزمان ١٢

ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل والانفعال غاية لذلك التدرج كالسواد للتسود الثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يبطل ويبطل ضده ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل والانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء ليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين كيفيتين هيئتين لهما او للفعل والانفعال انتهى وذلك بان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر ان من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس او ان الحركة التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول ان ليس موضوع التوسطية متحركا فيهما من سرعة الى بطوء فيكون في الحركة التوسطية حركة و ذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت سخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل بلزمه فيه لك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم يتعلق اذ الاخط ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمي كذلك قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم يعقل اذ الاخط مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد

بان كون الحركة في الاسخنية انما هي

الضرورة في ان الاضافة ليس شانها الا ذلك وهو في هذا المقام لعلها غير نافعة او بدعوى الاستقرار ١٢ حضرت ملا مرحوم

بنفس الحركة فی السخونة عند تحاظ الاضافة الی سخین ضعیف مع تحاظهما لان ہناک حرکتین بالذات فی الاعیان یکون احدہما سبب

الاخری فلا نزل فان ذلک ہزلة واما الجدة فقال الشیخ انی الی ہذه الغایة لم احققها والذی یقال ان ہذه المقولة تدل علی نسبة الجسم

الی ما یشمله ویلزمه فی الانتقال فیکون تبدل ہذه النسبة علی الوجه الاول انما ہو فی السطح الحاوی وفی المکان فلا یکون فیہا علی ما اظن لذاتها

واولا حرکة انتہی والکلام فیہا یعرف بما مر فی الاضافة وانما یاتی الحرکة فی المقولات الاربعة الباقیة وہی ظاہرة فی الاین وتسمی نقلة وکذا

فی الکیف وتسمی استحالة لکن خالف فیه قوم سیاتی الکلام معہم وہہنا قوم سلموا الاستحالة فی المحسوسات دون ما عداہا قائلین ان قسم الحال

والملکة موضوعه النفس لا الجسم موضوع الحرکة وما یکون ہی فیه انما یکون جسما واما نحو القوة واللاقوة فیبیع اعراضا طاریة علی الموضوع یصیر

بعضه موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فیختلف الموضوع والموضوع فی الحرکة وما یکون ہی فیه یجب ان یکون باقیا بعینه اما الاشکال فلا تقبل التشدد

والتضعف حتی یتصور فیہا الحرکة بل تکون دفعة قال الشیخ ولا ندری ما ذا یقولون فی نحو الاستقامة والانحناء ولیس الامر کما ظن ہؤلاء اما

فی الحال والملکة فلان الموضوع سواء کان نفسا او بدنا او ہما معا یوجد له من جہة ما ہو بالقوة کمال اول ولا نعنی بالحرکة الا ہذا ولم یتبین لنا

ان الموضوع للحرکة وما یکون ہی فیه یجب ان یکون جسما واما فی القوة واللاقوة فلسقوط ما ذکروا فی ذلک من حدیث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان

تبدل الموضوع علی ما ذکره اوضح فی النمو والذبول فانه فی القوة واللاقوة انما یتبدل الاعراض وفی النمو والذبول ینضاف اجزاء وینقص

مع اعترافہم بکونہما حرکتین وثانیا بالحل بان الموضوع طبیعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبیعة باقیة فالموضوع ثابت نعم تشبه

ان یکون الانتقال فی الشکل دفعة واما الکم فانما یکون الحرکة فی المتصل القار منه اما بزیادة تنضاف الی الاصل وتتصل به علی التدریج

کما فی النمو او بنقصان ینقطع منه علی التدریج کما فی الذبول وطبیعة النوع وہی الموضوع باقیة بعینہا لا اطوار والاشخاص فان

زیدا مثلا ہو الشخص الانسانی الباقی بعینه مدة عمره وان نما جزئیته ذبل اخری واما لا بزیادة ولا نقصان بل بمجرد تبدل المقدار کما فی

التخلخل والتکاثف الحقیقیین وتحقیقہما ولا یتوہمن ان فی الذبول والنمو والتخلخل والتکاثف یتبدل المکان فتکون حرکات

٦٦

اينية ولانه يتبدل القوام فى التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكون ان حركتين فى الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلاما فيه وموضع التبدل فى الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر فى الاين والكيف يجامع الاول ويكون الاول حركة فى الكم والآخر فى الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين فى مقولتين فى موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولا يضر فى ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل فى الاين كما فى حركة الفلك فلا شبهة فى تحقق الوضعية هناك قلت والسكون يقابل الحركة تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل الاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثانى ان يتعقب السكون كمال حتى يكون السكون اول بالنسبة اليه وكل من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وكما ان الحركة فى مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها اقول لا خفاء فى ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثانى باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فكلامنا فى السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معناه امرا وجوديا يجد آخر بهذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثانى يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعى كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم نات بشىء من نقضى الاول والثانى فى حد السكون لما راعينا شرط التقابل ولو اوردنا ان ناتى فى حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وح يلتحق السكون بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هى الملكة ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ونعنى بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس بمتحرك وكذلك الجسم فى آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله ذلك التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون فى اين واحد فى زمان كما قد يقال وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة فى مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فى مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة بان يكون من هذه المقولات فالسكون فى الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يقول سكون فى اين وعدم حركة فيه قلت فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد فى ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد لكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعنى المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين يكتفى باشتراط وحدة الثلثة وفى غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقى ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين فى مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثانى زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد فى المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا

والغريبة القسرية تفتر اخيراً واولى المنفصلة بالوحدة هى التى على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود للمتصلة على الزاوية واولى ذلك

التامة واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة لا تقبل الزيادة

لا لشئ غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها وعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة وتكون

واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل فى قوام التشخص ولن

النوع فوحدة المتحرك بالتشخص وان كانت معتبرة فى وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة فى وحدتها كذلك الازمنة لا تختلف

بالنوع بل ان كان ولا بد فبالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة منوعة فى الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة لماهيتها وهى

ما فيه وما منه وما اليه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة

واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه ان اتفق

ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة

ذاتى فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف فى ان تكون قسرية او طبعية ففى امور

خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهو اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها فى ذلك باختلاف المضاف

اليه ولا تختصان بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة

الى بطوء او بالعكس وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت فى اللونية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت فى الكيف اقول الحركة

تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى وتعتبر فى كل وحدة عامة بعض ما يعتبر فى الخاصة وتقابل كلا من

هذه الوحدات كثرة وننتكلم اولا فى وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التى قد عرفت ان الحركة متعلقة بها

لا مدخل لوحدته او كثرته فى وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك منها لا بد من وحدته بالعدد فى وحدة الحركة بالعدد واما

المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه فى الاعيان

انما هو شخص واحد بالفعل ذاهب متصلاً فى ذاته لا الى نهاية فى الجهتين لكنه يتكثر فى الوهم بالقياس الى مبادى امور كائنة

او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات تتكثر فى الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما يفرض لحركة الفلك بالقياس

الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة فى جزئين مفروضين من الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه وكانت منتفية

فى البين لم تكن واحدة بالعدد فى الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية فى المتصلات بتلازمه للاتصالية فهذا

هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان واما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة

من مبدأ مسافة الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض الى السواد من طريق

الذكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا جزئ مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها

كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة فى الوهم تكثر الحركة الا فى الوهم وان كانت واقعة فى

جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها وكانت منبتة فى البين كانت الحركة متعددة بالفعل فى الاعيان واما ما منه الحركة

واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا حرج وجوب وحدة هذه الخمسة بل بعد

فى وحدة الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان

المتحرك الواحد فى زمان واحد فى مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان فى ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد شئ واحد ويهبط

مثلا مقابل اشتراط وحدة ما فيه الحركة فى غير المسافة يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك فى الكم او الكيف

مثلا وان لم يكن له حين ما يتحرك كم او كيف واحد متحصل بالفعل بل له فى كل آن يفرض فى زمان الحركة فرد من ذلك غير ماله

فى آن آخر الا ان له من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر البتة ولا لذلك

المتحرك فى زمان آخر غير الزمان الذى فرضناه اولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك

فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اقول هذا اذا جعل ما فيه الحركة فى الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر

فى بادى الرأى فانها قائمة فى غير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك

فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه لا لبقائه بعد انقطاع الحركة ولا لعوده

بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة الزمان يغنى عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع

متحركان فى زمان واحد مسافة واحدة بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا

كله رد الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية فى التناقض وردها الى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة او

الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال فى اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع عدة على تحريك شئ بحيث يكون الحركة

الصادرة مستندة الى مجموع تلك العدة فانه لا خفاء فى جواز ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرا

عن محرك وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثانى زمان

فصل بل يتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحرى ان يكون الحركة واحدة فى ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقابلية الى تاثير المحركين فان الواحد

بالاتصال قد ينقسم بالمقابلية انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر

لكن تغايرهما لا يوجب انحيازهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافى كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية

والمؤثر فى المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت هذا انما يتاتى فى الحركة القطعية

لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا فى التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما فى التاثير ولا الى كل ...

يوجب تعدد الحركة وهو خلاف المفروض والجواب ان المقصود من التعدد فى المحرك هذا النحو من التعدد فالجمهور على خلافه والشيخ غير راض وقد اشار اليه المصنف بقوله بل بمعنى انه الخ ١٢ حضرت لا مرحوم ١٤٢ قوله لعدم اجتماعهما اى المحركين

لامتناع توارد المؤثرين على اثرٍ ولا الى واحدٍ دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداءً والى الثانى بقاءً لما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثرٍ ولو على التعاقب كما ستتضح لك فى الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدأ واما المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان تستند الى علةٍ جاعلةٍ واحدةٍ بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتدأ تاثير الثانى فانما يتبدل خصوصية المحرك وهى ملغاة فى تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر فى ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر حينئذٍ باقٍ من غير تبدلٍ ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدةٍ مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورةٍ مخصوصةٍ فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التى لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح فى الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر فى الفلكية الوضعية وقلما توجد فى المكانية فان الطبيعة تشتد اخيراً الرقة تخن الملاء المقادم والغريبة القسرية تفتر اخيراً لمصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة هى التى على الاستقامة او الاستدارة او ما يجرى مجريها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما قد توهم وان لم يمكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة او الاستقامة او ما يجرى مجريها ثم اولى ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحد ان يكون تاماً والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو الحركة المستديرة اذا تممت الدورة فى الوضعية وقطعت الدائرة فى الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة بنفس صورة الاستدارة لا لشئٍ غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فمناقشة لان المستديرة اذا تممت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورةٍ واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتى وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر فى ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل فى قوام التشخص دون النوع فوحدة

بالمقوم ہہنا ایضا اعم من ان یکون حقیقۃ ادعرفا لہ بان یکون لازما لہ ۱۲

المتحرک بالشخص وان کانت معتبرۃً فی وحدۃ الحرکۃ بالشخص فلیس وحدۃ المتحرک بالنوع معتبرۃً فی وحدۃ الحرکۃ بالنوع واما الزمان فلانہ لا یختلف بالنوع البتۃ بل ہو واحد بالشخص ایضا الا انہ ربما یطرء علیہ قسمۃ بالمقایسۃ وفرض الآنات فیہ فیکون ہناک فی الوہم کثرۃ تشخصیۃ وہی لا توجب مخالفۃ متنوعۃ علی ان الزمان لیس من مقومات الحرکۃ فلو کان یجری فیہ اختلاف بالنوع لم یورث ذلک اختلافا نوعیا فی الحرکۃ بل الحرکۃ انما تختلف نوعہا باختلاف نوعی واقع فی احد الامور المقومۃ لمہیتہا وہی ما فیہ الحرکۃ وما منہ وما الیہ فاذا اختلف واحد من الثلثۃ بالنوع فی نفسہ وفی شرائط واحوال داخلۃ فی تعلق الحرکۃ بہ اختلفت بالنوع فضلا عن ان یختلف الثلثۃ جملۃ فانہ اذا اختلف ما فیہ بالنوع وان اتفق ما منہ وما الیہ کانت الحرکۃ مختلفۃ بالنوع کحرکۃ من مبدأ الی منتہی علی الاستقامۃ واخری من ذلک المبدأ الی ذلک المنتہی علی الاستدارۃ فان المسافۃ ہناک مختلفۃ بالنوع اذ الاستدارۃ والاستقامۃ فی الخطوط کما ستتضح اما فصلان او لازمان لفصلین فالاختلاف بہما ینبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منہ وما الیہ وان اتفق ما فیہ اختلف الحرکۃ وذلک ظاہر فی الحرکۃ الکمیۃ والکیفیۃ لوضوح ان الاختلاف بین النمو والذبول وکذا بین التسود والتبیض نوعی انما یقع الشک فی المکانیۃ کالصاعدۃ والہابطۃ فربما یظن ان الحرکۃ انما تعلقت بالطرفین من حیث انہما طرفان للمسافۃ ولا اختلاف بینہما فی ذلک بالنوع فان عرض لاحد الطرفین ان کان قریبا من جہۃ الفوق وللآخر ان کان بعیدا عنہا فذلک لا یوجب اختلافہما بالنوع فضلا عن ان یوجب اختلاف الحرکۃ المتعلقۃ بہما کذلک واما الاختلاف بالمبدئیۃ والمنتہائیۃ فظاہر انہ اضافی فان طرفا واحدا یکون مبدأ بالقیاس الی حرکۃ ومنتہی بالقیاس الی اخری فلا یوجب ذلک اختلافہما بالشخص فکیف یوجب اختلاف الحرکۃ المتعلقۃ بہما بالنوع وحل الشک ان الاختلاف بالمبدئیۃ والمنتہائیۃ وان کان عارضا للطرفین من المسافۃ من حیث ہما طرفان لکن الحرکۃ انما تعلقت بالطرفین من حیث ان حقیقتہا تتضمن تقدما وتاخرا فانہا مفارقۃ وقصد فیجب ان تکون من مبدأ الی منتہی بالفعل او بالقوۃ فیتعلق الحرکۃ بہما من حیث وصف المبدئیۃ والمنتہائیۃ فاختلاف الطرفین فی ذلک ان کان بعارض لکنہ یوجب اختلاف الحرکۃ المتعلقۃ بہما بالنوع لاعتبار الطرفین فی مفہوم الحرکۃ من حیث عروض العارضین لہما وذلک کالاختلاف فی التحدد بالاطراف لا یوجب اختلافا نوعیا فی الشمع وتختلف بحسبہ الاشکال المتعلقۃ بالشمع اختلافا نوعیا ہذا ما حققہ الشیخ ثم الاختلاف بالمبدئیۃ والمنتہائیۃ انما یوجب الاختلاف بالنوع فی المستقیمۃ واما المستدیرۃ المکانیۃ والمستدیرۃ الوضعیۃ خصوصا ما یکون منہا لجسم متشابہ الاجزاء علی جسم کذلک او فی جسم کذلک فلا فان المبدأ ہناک یکون ہو المنتہی اذا لم ینقطع الحرکۃ قبل تمام الدورۃ واما اختلاف الحرکتین فی کون احدہما قسریۃ والاخری طبعیۃ فہو اختلاف فی امور خارجۃ عن مہیۃ الحرکۃ وان کانت لازمۃ فلا تختلف نوعیتہا والاختلاف بالسرعۃ والبطوء اولی بان لا یکون نوعیا لانہما اضافتان تعرضان الحرکۃ بالاضافۃ الی حرکۃ اخری

... بحلیہا فی المبدئیۃ والمنتہائیۃ باختلاف المضاف الیہ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۔ ۵ لان اختلاف الامور الخارجۃ لا یوجب اختلاف ...

ويختلف حالُ حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعةً بالقياس الى حركة وبطيئةً بالقياس الى اخرى ولانهما لا
لاختصان بجنسٍ واحدٍ بل ينقسم كل جنس من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد
والاضعف فيكون حركة اشد سرعة او بطوءً من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان الامور الاضافية لا تكون
فصولاً ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف
بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما يتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية ومن بطوء الى سرعة كما في الطبيعية
واما الوحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدةً بالجنس القريب او البعيد وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار
ان ما فيه الحركتان واحدٌ بالجنس الاقرب اعني اللونية والتسود والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحدٌ بالجنس القريب
وهو الكيفية المحسوسة فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيداً بالنسبة الى الجنس الاقرب اي اللونية والتسود والتصلب
اي الاخذ في الصلابة من اللين ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى اعني الكيفية قلت الفصل في
مضادة الحركات ولا مضادتها والمقايسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هي التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع
ازيد منه في مثل زمانها والاخرى هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية وانما يتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس
ما يقع فيه احدٰهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان او المساواة كما بين كمين او بالشدة والضعف او المساواة كما بين كيفيتين
والاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لتكمم المسافة فيهما وهي على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما
بتمامه على الآخر فيتساويان او بفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا
يودي الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يودي الى
تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديراً او بالعكس فيجري المقايسة بينهما والثانية هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضاً
قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية
من المقايسة هي القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان وابعدها البعيدة الثانية ثم ان المقايسة وان كانت
انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية تتضمنها اينية للاجزاء لفرض التجزية فقط او مع توهم المكان ربما يقاس اليها اينية مستديرة
بل مستقيمة ايضا اقول مضادة الحركات هي المقايسة بينها في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجريها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث
ان فرض تساويهما في المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان يعرف بكل واحد فيقال السريعة هي التي
تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة للمثل مما يقطعه صاحبتها في زمان
اطول والقاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا في المدة وان فرض
تساويهما في المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان ح بالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة او المفاوتة فيما تقطعانه فانما تجري

فی حرکات یکون ما تقطعها بحیث یجری بینها المقایسة بالمساواة والمفاوتة وہی اما کمیة من حیث الزیادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما کیفیة من حیث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولی تکون علی جہتین قریبة اذا کانت بین کمیتین یمکن ان ینطبق کل منهما علی الآخر بتمامہ فیتساویان ج او ینطبق بعض من احدهما علی تمام الآخر وذلک کما بین خطین مستقیمین وبعیدة اذا لم یمکن ذلک بینهما حقیقة بالفعل ولکن یمکن ذلک بالقوة اما حقیقة کما بین مثلث ومربع اذ ربما یقال للمثلث انه مساو للمربع مع انه لا یمکن ان ینطبق بالفعل کل واحد منهما علی الآخر والیه یتقی للمثلث انه زائد علی مربع مع انه لا یکون بحیث یمکن ان یقطع المربع بحیث ینطبق کله علی بعض من المثلث لکن یمکن ان یقطع المثلث قطوعا یمکن ترکیبها علی نظام یکون فیه مربع مساو للمربع الاول حیث ینطبق کل منهما علی الآخر بتمامہ او زائد علیه حیث ینطبق بعضه علی تمام الاول واما توہما کما بین خطین مستقیم ومستدیر اذ ربما یقال ان القوس اعظم من وتر او ان نسبة القطر الی المحیط کنسبة سبعة الی اثنین وعشرین تقریبا مع انه لا یمکن ان ینطبق احدهما علی الآخر بالفعل کلا او بعضا ولا ان نعمل باحدهما ما یفضی الی امکان تطبیقه علی الآخر کذلک لاستحالة صیرورة المستقیم مستدیرا او بالعکس واستحالة التطبیق بدون التوافق فی ذلک لکن الوہم ربما تخیل صیرورة المتدیر مستقیما ج یمکن التطبیق البتة او صیرورة المستقیم متدیرا وقد یمکن التطبیق ج ایضا کما اذا کان التقوس فیهما علی نحو واحد وکذا الحال فی المقایسة بین زاویة مستقیمة الخطین وبین زاویة تکون بین مستدیر ومستقیم کما بین محیط الدائرة والخط المماس لها فیقال انها اصغر من کل زاویة مستقیمة الخطین او کما بین المحیط والقطر فیقال انها اعظم من کل حادة مستقیمة الخطین علی انه لا یمکن بین الزاویة مستقیمة الخطین وبین الحادتین المذکورتین نسبة المساواة البتة ومن ههنا یقال انه ربما یکون بین قسمین من الکم نسبة المفاضلة بدون ان یمکن بینهما نسبة المساواة اصلا والتحقیق ان هذه المقایسات مبنیة علی التوہم والثانیة یکون ایضا علی جہتین قریبة کما بین سوادین او بیاضین وبعیدة کما بین سواد وبیاض باعتبار کونهما علی الغایتین الحقیقیتین او باعتبار انهما وان لم یکونا فی الغایة لکن بعدهما عن الوسط فی الجانبین علی السواء او ان بعدهما عن الطرفین الحقیقیین علی السواء فلاح ان المقایسة بالمساواة والمفاوتة تتشعب الی مثلثین الاولی تکون فی الکم والثانیة فی الکیف وکل منهما قریبة وہی حقیقیة وبعیدة

.... المساواة والمفاوتة فی المقدار کونہ بحیث لو تطابقا تساویا او یفضل احدهما عن الآخر وفضل وہو حاصل کیف وان اعظمیة الکل علی الجزء حقیقة مع ان التطبیق بالفعل غیر معقول ۱۲ ملا مرحوم - رقم عہ وعہ صفحہ آئندہ پر ملاحظہ

والبعيدة من الاولى على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلاً بالفعل والثانية مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه فى الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقة من ثانية البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف الآبي عن التطابق فى السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافة وما يجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلاً من اينية مستقيمة او مجازاً وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلاً من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من تسود او مجازاً وبذلك يقال ان تسوداً اسرع من تبيض فلاح لك انه لا يقاس كمية او اينية مثلاً الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية او الاينية مثلاً وبين ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلاً للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان قابلاً للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضاً وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلاً مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته فى سطح لكن انما يعتبر فى السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه فى ضمن تحرك الكل فى الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركاً فيه فى ضمن تحرك الكل فى الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم فى الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت فصل** فى تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحينئذ تتنافى فذلك لخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها لا محالة لتعاند فيما تتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعاً ولا المحرك فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان فى الاطراف تتضادان وان فرض المحرك واحداً ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادها لما منه وما اليه معاً لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين فى المبدأ دون المنتهى او بالعكس لا يكونان فى غاية الخلاف وذلك بان تتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما فى التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما فى غاية القرب من الفلك والآخر فى غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى فى المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان فى الاطراف كان المضادة بين الاطراف بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقها بالطرفين لكونهما مبدأ ومنتهى لا لذاتيهما ثم ان المستقيمتان قد تتضادان بالعرض ايضاً من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة ما لعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا فى المبدأ والمنتهى فان المبدأ فى المستديرة لا يضاد المنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة

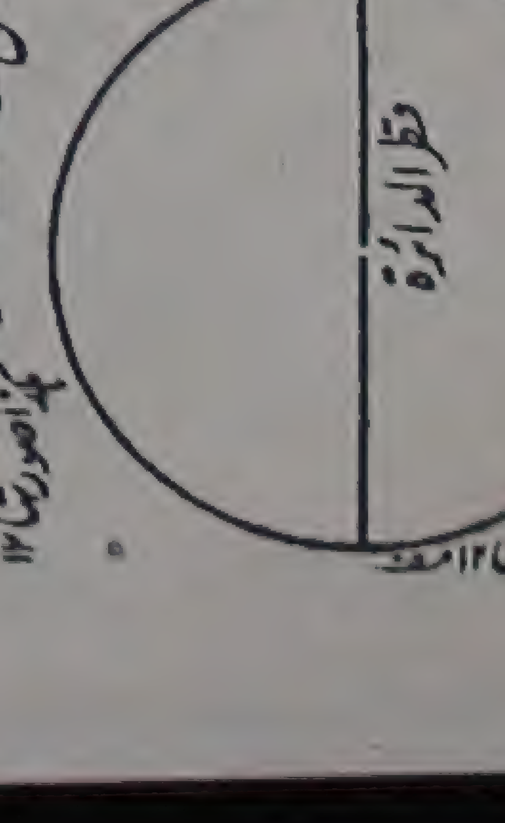

قبل تمام الدورة وما يظن انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحداً فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحينئذ تتنافى الحركات المتخالفة بالجنس لا تجتمع فذلك لا يكون لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس تشاركان في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير الذين تتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس ولانه وان كان الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تتضاد على ما ياتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما يتعلق بها من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولاً فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع فكيف يكون المتضادان بين نفسين للتضاد في الموضوع واما ثانياً فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض توارد هما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر واما ما يقال في الاستدلال

بين الطبيعتين لعدم التضاد بين الجوهرين والسر فيه ان من شرط التضاد وتعاقب المتضادين على موضوع واحد ولا موضوع للجوهرين حتى يتعاقبا عليه ١٢ مولانا محمد يوسف رح

من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان ستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده متدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا مماله دخل في تقومها وتحصيلها بوجه ولا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف بل ستتلو عليك ما تيفطن به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه ولا يكون التضاد في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادتين دون منتهما او بالعكس لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا يعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدأن اي البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان ولا تضاد في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والآخر في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ و منتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل ان كان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل و وسط

والمتضايفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى

٧٥

اذ لا یتصور فی حرکۃ واحدۃ مستقیمۃ ان یکون مبدء ہا ومنتہاہا طرفا واحدا ۱۲

فی المستقیمۃ لا یمکن اجتماعہما وجودا بان غیر متضایفین کانا متقابلین بالتضاد واما فی المستدیرۃ فیجوز ان یکون المبدأ ہو المنتہی فلا یتقابلان

ہناک کما سیاتی واذا تقابل الطرفان من ہذا الوجہ وتبادلت الحرکتان فیہما کانتا متضادتین لان المبدئین متضادان لکونہما

ذینک الطرفین المتضادین من حیث الانتساب الی کل من الحرکتین علی حدۃ وکذا المنتہیان لانہما ایضا ذانک الطرفان بعینہما فاذا فہم

واستقم ثم الامر فی تضاد الحرکتین عند تضاد الاطراف تضادا حقیقیا کانہ جلی لا یمتری فیہ وانما یشک فی الاخرین انہ کیف یوجب

تضاد الطرفین بالعرض تضاد الحرکتین بالذات وینذفع ذلک بنحو ما مر فی اختلاف الحرکۃ بالنوع باختلاف المبدأ والمنتہی وذلک

ان الحرکۃ لما کانت ہربا عن شئی وطلبا لشئی فانما تتعلق بجوہرہا بالطرفین لا من حیث ذواتہما بل من حیث کونہما مبدأ الہرب ومنتہی

الطلب وہما من ہذہ الجہۃ متضادان فتضاد الحرکتان تضادا جوہریا لتضادہما من ہذہ الجہۃ وان کان التضاد فیہما عرضیا ولعلک

تتفطن بما قررتہ لا نذفاع ما قد ظن من ان عروض مفہومی المبدأ والمنتہی لذوات الطرفین متاخر عن وجود الحرکۃ فلا یکون تضاد ہذین

العارضین علۃ لتضاد الحرکتین بخلاف القرب والبعد من المحیط فانہما متقدمان علی وجود الحرکۃ ومقتضیان لکون الحرکتین متضادتین

واذ قد علمت مما علمت ان کل مستقیمتین متبادلتین فی الاطراف متضادتان ولیس التضاد تخص بالصاعدۃ والہابطۃ کما ظن

ثم المستقیمتان المتبادلتان فی الاطراف کما انہما متضادان بالذات بتضاد الطرفین بالعرض علی الوجہ الثانی اعنی بالقیاس الی

الحرکۃ کذلک قد تتضادان بتضادہما بالعرض علی الوجہ الاول اعنی لا بالقیاس الی الحرکۃ ایضا کالصاعدۃ من المرکز الی نقطۃ المحیط

والہابطۃ من تلک النقطۃ الی المرکز فانہما کما انہما تتضادان من جہۃ تقابل الطرفین حیث کونہما مبدأ ومنتہی کذلک تتضادان من

جہۃ تقابلہما من حیث کونہما فی غایۃ القرب من المحیط وغایۃ البعد عنہ وانا اری ان تضاد الحرکتین من ہذا الوجہ تضاد عرضی لان تعلق

الحرکۃ من حیث نفس مفہومہا لیس من حیث کونہما فی غایۃ القرب من المحیط او غایۃ البعد عنہ فتضاد الطرفین بہذا الاعتبار لا یوجب

التضاد الذاتی فی الحرکتین کیف ولو کان تضاد الحرکتین لتضاد الطرفین من ہذا الوجہ ذاتیا کما قد ظن لکانت الحرکات التی اطرافہا

متضادۃ من ہذا الوجہ فقط متضادۃ بالذات فیلزم ان یکون الحرکۃ من المرکز الی نقطۃ من المحیط تضادہا کل حرکۃ الی المرکز

من ایۃ نقطۃ کانت من النقاط الغیر المتناہیۃ من المحیط فیلزم ان یکون لحرکۃ واحدۃ اضداد کثیرۃ ومن ہہنا یلوح ایضا ان

لیست کل صاعدۃ وہابطۃ متضادتین وکانک قد تفطنت ان المستدیرۃ لا تضاد بالذات حرکۃ ما لا مستدیرۃ ولا مستقیمۃ اذ تضاد

ثم اسحق انہ کون اضداد کثیرۃ لشئی واحد ضروری البطلان ولا مبرہن علیہ بل یجوز ان یکون بازاء شئی واحد اضداد کثیرۃ کالبیاض الحق یجوز ان یکون بازاء الحمرۃ الصرفۃ والسواد الصرف وامثال ذلک ۱۲ ملا محمد حسن رح ۱۷ قولہ لان

الحركات انما ہی من جہة تضاد المبداء والمنتہی ولیس بینہما ہناک تضاد لا بالذات لکونہما نقطتین متشابہتین او وضعین کذلک لاسیما اذا کانت المستدیرة علی جسم متشابہ او فی جسم کذلک ولا بالعرض من حیث کونہما مبدأ ومنتہی اذ المبدأ لا یضاد المنتہی فی المستدیرة بل یکون ہو المنتہی عند عدم انقطاع الحرکة قبل تمام الدورة فلاح ان المستدیرتین المختلفتین بالجہة کالشرقیة والغربیة لا تتضادان فانہ نقطة تفرض وای وضع یفرض مبدأ ظہر وباعنہ للشرقیة یکون مبدأ ظہر وباعنہ للغربیة ایضا اذا کانتا تامتی الدورة وتلک النقطة او ذلک الوضع یکون ایضا مطلوبا فیہما ثم بالفعل اذا فعلت احدی الحرکتین فی نصف دورة یفعل الاخری مثلہا فی النصف الآخر فلاح ایضا ان الحرکة الواقعة علی قوس من مبداہ الی منتہاہ لا تضاد الواقعة علیہ من منتہاہ الی مبداہ وان الحرکات الواقعة علی القسی المتفاوتة الاحداب المتشارکة فی الاطراف لا تتضاد وان تبادلت فی الاطراف وان الحرکات الواقعة علی تلک القسی لا تضاد المستقیمة الواقعة علی وترہا وان تبادلت القوسیات مع الوتریة فی الاطراف کیف ولو کان ہناک تضاد لکان للواحد اضداد وما ظن من ان القوسیات وان کانت کثیرة فکلہا مستدیرة ولہا من ہذہ الجہة وحدة فیجوز ان تضاد الوتریة فدفعہ الشیخ بان الوتریة واحدة بالعدد فضدہا لا یکون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسیات انما ہی بالعموم واظنہ انہ اراد بذلک ان وحدة المستقیمة نوعیة ووحدة القوسیات وحدة جنسیة والا فلا یطلب للواحد الشخصی من حیث ہو شخصی ضد فان التضاد انما یکون بین الانواع لا الاشخاص من حیث ہی اشخاص وایضا تلک الوتریة یمکن ان تتکثر افرادہا بتعدد الازمنة ولا یتعین للضدیة بازاء کل فرد منہا فرد من الوتریة المتبادلة لہا فی الطرفین کما لا یتعین للضدیة بازاء کل فرد من السواد فرد من البیاض ثم انہ قد لاح لک من ہذا فساد ما یظن من ان المستدیرة تضاد المستقیمة من جہة الاستدارة والاستقامة وہو فاسد من وجہ آخر ایضا وذلک ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا یمکن ان یکون موضوع الکیفیتین اعنی الاستدارة والاستقامة واحدا بعینہ وکذا الاستدارات المتفاوتة فی الاحداب کما سیظہر فی موضعہ **قلت الفصل** لا یمکن ان یتصل حرکتان متجانستان متعاقبتان علی موضوع عن سبب موصل وآخر مزیل اذ السبب الموصل موجود فی آن الوصول وان لم یسم ج میلا ولا یکون فی الوصل ج المیل الآخر المزیل ضرورة استحالة اجتماعہما بالفعل ویکون لا محالة لوجود الثانی اول آن لعدم تعلقہ بالحرکة بخلاف المباینة ولا بد بین الآنین من زمان ولا یکون فیہ حرکة لانقضاء الاولی وعدم حدوث سبب الثانیة فبینہما سکون وتشنیع الخصم بان الحصاة المرمیة الی فوق لو لاقت فی صعودہا رحی ہابطة فان سکنت قبل الرجوع او قفت الرحی ساقطة بانہا تقف قبل الوصول الیہا برحیا فترجح واما استدلالہم بانہ لو وجب فنسبہ اما عدمی وہو عدم سبب الحرکة لکن سبب الحرکة الہابطة موجود فی الحجر المرمی الی فوق او وجودی وہو اما طبیعی او ارادی ولیسا فیہ او قسری وہو غیر واجب فالجواب عنہ انہ یجوز ان یکون السبب عدمیا وہو عدم حدوث المیل الہابط لمعاوقة القوة القسریة للطبیعیة عن احداثہ او عدم شدة المیل فلیس کل میل یحرک

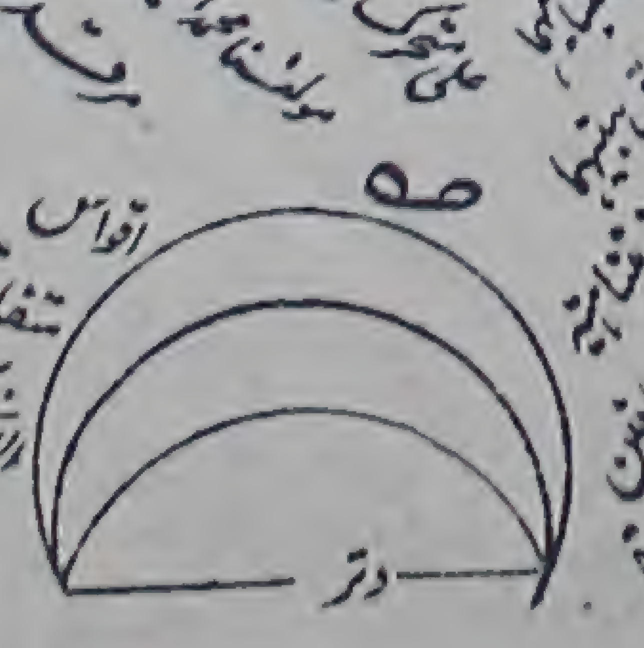

وجودیا بان یکون القاسر فاد قوة محرکة وتبوسطها قوة مسکنة اقول قد اختلف فی جواز الاتصال من غیر تخلل سکون بین کل حرکتین متجانستین بالجنس القریب اذا تعاقبتا علی موضوع وکانتا بحیث لو جاز اتصالهما من غیر سکون لم یکن المجموع حرکة واحدة بالشخص اما لکونهما فی طریق واحد کالصاعدة والهابطة فی النقلة وکالتسود والتبیض من طریق الغبرة ثم العود به وبالعکس فی الاستحالة فی اللون او لکون الثانیة منحرفة عن طریق الاولی الی طریق آخر سواء کان ہذا الطریق موصلا الی مبدأ طریق الاولی کالصاعدة علی الاستقامة والهابطة علی التقوس فی النقلة وکالتسود من الطریق المذکور والتبیض من طریق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة اولا کالحرکة علی ضلع من مثلث ثم علی آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السکون کما ذہب الیه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائی من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه ولجمہور المتکلمین اقول وکذا الحال فی کل حرکتین صادرتین عن مبدئین مختلفین وان کانتا بحیث لولا تخلل السکون بینهما کان المجموع حرکة واحدة وذلک کالحرکة من المحیط الی المرکز ومن المرکز الی المحیط علی قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعکس وکحرکة الهواء من حیز النار الی حیزه طبعا ومن حیزه الی حیز الارض قسرا علی خط واحد فان البرہان یوجب السکون بینهما ایضا وان کانتا بحیث لولا السکون بینهما کان المجموع حرکة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشیخ فی فصل وحدة الحرکة ما یومی الی ذلک واما الحرکة النازلة للحجر فی الهواء فالماء فلا یوجب البرہان فیها تخلل سکون ثم المشہور من الحجج المأثورة عن القدماء علی وجوب السکون ہو ان الشیء الواحد لا یجوز ان یکون مماسا بالفعل لغایة معینة ومباینا لها الا فی آنین وبین کل آنین زمان وذلک الزمان لا حرکة فیه ففیه سکون وقال الشیخ ان ہذه الحجة سوفسطائیة ان عنی بالآن الذی یکون فیه مباینا طرف زمان المباینة ای طرف زمان الحرکة فهو بعینه الآن الذی کان فیه مماسا فلا یمتنع ان یکون طرف زمان الحرکة شیئا لیس فیه حرکة بل امر مخالف للحرکة وان عنی به آن یصدق فیه القول بان الشیء مباین فحق ان بینهما زمانا لکنه الزمان الذی تحرک فیه من المماسة الی بعد ولیس ذلک الزمان زمان السکون خصوصا من مذہبهم ان الحرکة والمباینة وما یجری ذلک المجری لیس له اول ما یکون حرکة ومباینة وکذلک ان ترکوا لفظ المباینة واوردوا بدلها لا مماسة فانه یجوز ان یکون فی طرف الزمان الذی فی کله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بیان یتعلق بتحقیق ہذا المکان فلیستعن به علی ان جمیع ذلک ینتقض

اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاء منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان تقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة البطاء منها لو لم تكن واظن ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك ذا حدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يمنع المانع الذي اورده امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ونسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا تكون الا محاطا بكرة او لا محيط لها كما في السموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون ثمة كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس دفعة وتزول ووجب ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي الصفحة وهو بسيط مسطح وسطح آخر يلاقي بقية الكرة ولم يجز ان تكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط و ح لم تقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبعية الخارجة عن الاوهام اقول ويتبين مما ذكره من حديث الملاء وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو تصور النقض بملاقات محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم المحدب بنقطة من محدب الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة

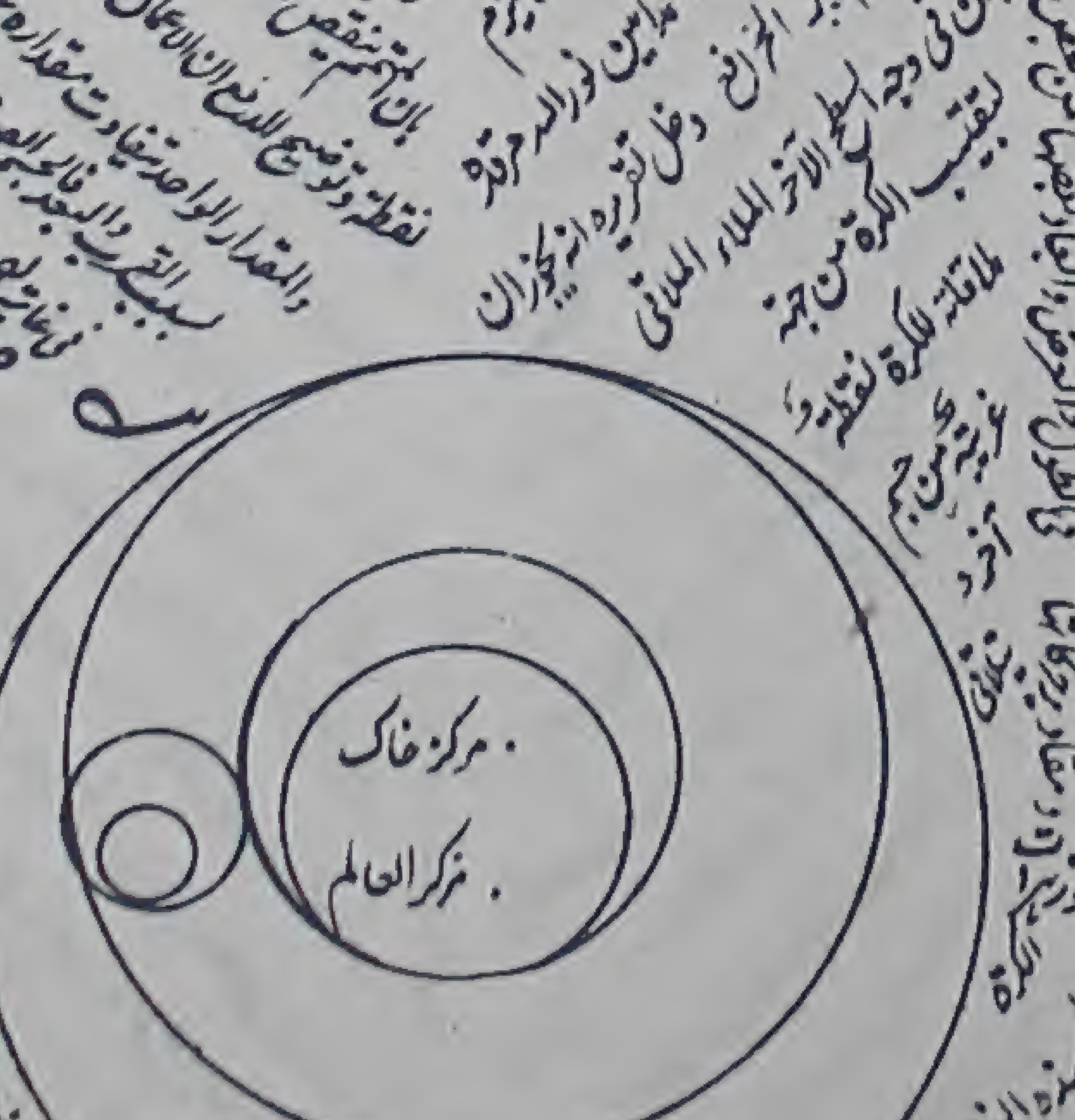

المحقق السلطاني عبارة عن النظر في احوال الاجرام العلوية بآلات مخصوصة وضعها الحكماء لذلك ليعلم بها مواضع الكواكب في الفلك ومواضع الاوجات والجوزهرات

في امثال هذه الاحكام او ليس اذا لم يدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك الشمس زاوية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة ههنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن ههنا التزام الوقفات والا لبطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل هو بالحقيقة اندفاع الشيء القائم امام المتحرك ما احتياجه الى قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء وصح ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي ان كانت انما تسمى ميلا بالقياس الى ما يزيل ويدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه وفساد هذا الميل ليس هو نفس وجوده ميل آخر بل معنى آخر ربما قارنه فاذا احدثت بعد وصول المتحرك حركة له الى جهة اخرى يكون لا محالة لحدوث ميل و يكون لحدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا تحتاج ههناك الى آنين بل يكفي آن والا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه حركة ولا لاحركة لتقابل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده فقد صح السكون والا فذلك آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول ولا تصغ الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذ الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى

من طرق المباحثة اثبات لمدعى بالخدشة يناسب لمدعى الخصم حتى يتلقاه بالقبول بلا توقف

امكانُ ارجاع الحجة المشهورة الى نحوِ ما افاده وبعلّ فيما نقلناه عنه كفايةً فى الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور والمخالف تارةً يشنع بانه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فالحصاة بل الخردلة المرمية الى فوق اذا لاقت فى صعودها رحى بل جبلاً هابطاً فلابد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفهما الا بايقافهما الرحى او الجبل والتزامه شنيع جداً والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها ويحتمل ان يُديرهما الرحى او الجبل من خلف لسرعة حركة الهابطة او لا يدركهما لدفعهما الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها دون الملاقاة فلعله لا شناعة فى التزام ايقافهما الرحى او الجبل على ان المستبعدات فى العادة ربما توجبها الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعى لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هى تكون بلا ميل فالخردلة ربما يحدث فيها ميل هابط ملازم الموضع الذى ماسته من الجبل وتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المتلفتين وهو ان الحركة الحافظة للزمان ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركاً بالذات وتارةً اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فبسبب فذلك السبب اما عدمى اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه من نقله الطبيعى او وجودى طبعى او ارادى ولا خفاء فى فقدانهما فى ذلك الحجر او قسرى ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولاً ان سبب السكون عدمى وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلاً صاعداً فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلاً لكن يجوز ان يكون الميل فى البدو ضعيفاً لا يقدر على التحريك وكان ذلك بضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم وح يكون سبب السكون معاوقة الملاء فيكون وجودياً لكن الملاء انما يعاوق ما لم يشتد الميل فلذلك جعل السبب عدم الشدة وثانياً ان السبب وجودى وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وتتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل** حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية الحقيقية الخاصة هى الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبعية على الوجه الطبعى وربما يسمى طبعية ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق اولا منها وحدها لكن الى غاية طبعية وربما تكون طبعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون القسرية طبعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر الى طبعية

الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيام الحركة به فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على ما يجيء تحقيقه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة طبعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الفلك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبعية لكن ابطأ ميلا من الواجب بالنظر اليها لعائق كالنماء في الشتاء وقد تصدر عنها الى الغاية الطبعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة ريح وقد تصدر عنها لا الى غاية طبعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبعية وقد يكون الحركة طبعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة كتصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو بنفس الغذاء غير طبعي ولكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت طبعية بل الاحتراق يكون طبعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبعية بالقياس الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية لا تزاد على الاقسام كحركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها وطبعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا يوجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد والا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما في النماء فان القوة النامية انما تحرك باتباع غذاء يعوق طبيعته عن الحركة الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان على الحال الطبيعي والمجاري كذلك كانت الحركة كأنها طبعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حاله الطبيعي هو ان تحرك القوة النامية غذاء معاوقة طبعية فالحركة المنحلة بالنظر اليها يكون نماء طبعيا للمركب وان كان لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك الملاوقة التي من مجاورة الهواء في نحو برد الماء

فهذه المجاورة كانها لا دخل لها في حركة الماء في تبرده فلتكن طبعية حقيقية ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي وقد زال عنه القاسر تعدّ كلا معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء او النار وهو على قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذ لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء او النار ارق ملايم طبيعي يتحرك الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعدّ طبيعة حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم فمع بعده ولا يخرجها فح اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج وغيره خارج او طبعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها او تشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد الاحاطة بالامر هين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت الفصل** الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي هرب فتكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا يتبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل ما يتم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير لا يعبأ به في الطبيعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان لصورته التي يتجوهر بها او صورة الغالب فيه مقتضى كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وقوف الارض وستعلم انه لا يمكن ان يكون لجسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيزا الا ان الارض اغلب واسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان اذ سطح الهواء الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من راس البير يلتصق بشفيرها هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من المحدد للجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة يهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا نعني بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة

يجب لو لم يكن الحركة لذاتها مطلوبة للطبع وكانت الحالة الطبيعية ارادية ...

ثانيتهٗ لايمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث ہی لانہا ہرب والہرب لابد ان یکون من حالة غیر طبعیة فانما تصدر عن الطبیعة من حیث ان عرضت لہا حالة غیر طبعیة واذا قد عرفت انہ لابد للاثر المتجدد من تجدد فی السبب فتفطن ان تجدد الحرکة القطعیة لتجدد الحالات الغیر الطبعیة فان المتحرک اذا لہ فی مبدأ المسافة حالة غیر طبعیة ولیس ہناک عائق لہ عن التوجہ الی الحالة الطبعیة یتحرک الیہا بالطبع علی النہج الطبعی ویکون لہ فیما بین المبدأ والمنتہی ایضا حالة غیر طبعیة مما یتحرک فیہ من الکم او الکیف او الاین بحیث یفرض لہ فی کل آن یفرض فی زمان التحرک حالة مخصوصة متجددة غیر طبعیة انما یتحرک الیہا لانہا لابد فی الوصول الی المطلوب من قطعہا فتکون مطلوبة مالم یصل الیہا لکونہا لابد من الوصول الیہا فی الوصول الی المطلوب ومہروبة عند الوصول لکونہا ایضا غیر طبعیة لاینال المطلوب الا بترکہا ثم اذا کان الہرب من حالة غیر طبعیة ویکون لامحالة بازائہا حالة طبعیة تکون ہی مطلوبة بالطبع فیقف الحرکة عندہا واما توہم ان الحالة التی یتحرک الیہا یجوز ان لایصل الیہا البتة ففاسد لان مالایمکن الوصول الیہ للمتحرک لایکون کمالا ثانیا لہ یتوجہ الیہ بالحرکة الطبعیة وسیتضح ان الطبیعة لاتکون دائما ممنوة بالحرمان عن کمالہا فلاح ان کل حرکة طبعیة تجب انقطاعہا فالحرکة المستدیرة المتصلة الدائمة وضعیة کانت کحرکة الفلک او اینیة لو امکنت لاتکون طبعیة بل کل مستدیرة تتم دورة لاتکون طبعیة فان المہروب عنہ من وضع او این ہو المطلوب ولایکون الشیء المہروب عنہ بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغایر بالاعتبار فلایعتبر اذ الطبیعة لایختلف الحال عندہا بالاعتبار بل انما ذلک فی الارادیة فان قلت الیس کل حد من الحدود المفروضة فی المسافة یکون مطلوبا بالحرکة الطبعیة ومہروبا عنہ قلت کل من الحدود ولابد من قطعہا للوصول الی المطلوب فالطلب ہناک بالعرض ولایتاتی مثل ذلک ہناک بل الحرکة الوضعیة مطلقا لایمکن ان تکون طبعیة للبسیط لاستواء اجزائہ فیلزم استواء الاوضاع الحاصلة بمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة فی جوفہ مثلا او الخارجة عنہ بالنسبة الیہ فلایکون ہناک وضع مطلوب او مہروب عنہ بالطبع اذا عرفت ذلک فالجسم اذا کان بصورتہ التی یتجوہر بہا او بالصورة التی یتجوہر بہا الجسم الغالب من الاجسام التی ترکب منہا یقتضی امرا من المقولات التی یقع فیہا الحرکة من کم او کیف او این فلایخلو اما ان لایمکن فوات مقتضاہ عنہ لقاسر فلایجوز ان یتحرک بالطبع فی تلک المقولة او یمکن فح ان لم یفت مقتضاہ لم یتحرک وان فات اما لعدم تکونہ کما اذا تکون الہواء فی حیز الماء مثلا

اوبعد تكونه كما اذا رمى الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق لا يدعه ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية وشبهة في النقلية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء وتعظمه كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا يقف الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه ممنوع بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه والا وقف والارض اغلب واسبق فبلغت المركز واستبدت به وعاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المركز فالجواب انه يكون ح لحيز واحد جسمان يطلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط فيدفعه انه كان الماء ح يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب ح ان يلتصق الحجر المرسل عن راس البير بشفيرها لانه اقرب اليه من قعر البير والحركات الطبعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك هو ان المطلوب هو المكان الطبعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد من الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبعي واقعا في تلك الجهة والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبعي وهو الغاية الطبعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايها اتفق فاذا كان المكان غير طبعي وان كان الترتيب طبعيا هرب عنه مثل الهواء المتنشف المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فتخلفه الماء في مسام الآجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب قريبا من الواجب وكهرب الماء من الهواء وان كان المكان له طبعيا اذ ليس الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت**

الفصل القوة اذ ليست كما ولا متكمة بالذات فلا توصف بالتناهي او اللاتناهي بالذات بل انما باعتبار كم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور اقصر منه او كم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة تكون متناهية البتة لما مر او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة

فكلما كانت القوة اقوى البقت الحركة مدة اطول واما فى النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة فى زمان اقصر وقد لا يتناهى بحسب ازدياد المدة كالقوة التى على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ الحركة فالزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار المسافة مع الاتصال كما فى الدورية واللاتناهى فى العدد المتعاقبة يلازم اللاتناهى فى المدة والقوة الجسمانية لو كانت فى غير متناه كانت على غير متناه فى العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء قوة جزء من الجسم فاذا ضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى نفد ما بازائه من المقوى عليه وفضل من الجسم غير متناه اما فى المتناهى فلا يكون الا على متناه فى المدة والعدة المتشابهة المرتبة فى ترتيب او تراتيب والا فاذا تنصفت مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية فى امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلها اذ لوحظ توزيعها عليها بحسب ذلك الامتداد وذلك محال

اقول القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهى او اللاتناهى بمعنى العدم دون السلب لاختصاصها بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها تكمم بالقياس الى ما هى فيه او الى ما هى عليه فتوصف بالتناهى او اللاتناهى من هذه الجهة اما باعتبار ما هى فيه فاذا كانت حالة فى مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهى بهذا الاعتبار البتة لا فى جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان ما حلت هى فيه غير متناه فى المقدار لكن المقادير متناهية ولا فى جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار فى النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته ويكون قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هى عليه من الحركات فتكمم القوى وتفاوتها بهذا الاعتبار يتاتى فى الكمية المتصلة والمنفصلة اما فى الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهى من هذين الجهتين فى شىء من جانبى الزيادة او النقصان بمثل ما مر واما من جهة مقدار الحركة اعنى الزمان وذلك اما فى جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة فى استبقاء الحركة مدة اطول او لا كان الاقوى ما يكون مدة استبقاء الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان عين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة فى الفراغ عن قطعها فى مدة اقصر او لا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعنى الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض راميان يقطع سهم احدهما ربع ميل فى ربع دقيقة من الساعة وسهم الآخر ميلا فى نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان لم يقو على القاء سهمه نافذا فى الهواء مدة نصف دقيقة بخلاف الثانى كان الثانى اقوى من جهة المدة ولا ضير فى كون كل اقوى من الآخر من جهتين اذ قد تثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة المقوية عليها غير متناهية

٨٦

بحسب المدة واما اللاتناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو كانت الحركة التي يقوى القوة عليها اسرع ما يتصور ولا يمكن ذلك اذ كل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء جزء وهكذا لا الى نهاية فلا يكون حركة الا ويتصور اسرع منها فان لم يكن ذلك فليس لمفهوم الحركة فلا يكون الحركة غير متناهية في السرعة بل واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يمكن زيادة اوليس لو فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم تكن غير متناهية وان لم يمكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة اليومية وان كانت اسرع ما يمكن لكنها اذ ليست اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في الثانية فمن جهة تعدد الحركة اما بالفعل كمن يقوى على رمي بعد رمي اكثر عدة من آخر يكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون بازاء قسمة من المسافة او الزمان ولا تقف الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها بل انما يعتبر من ذلك ما يكون بفرض واحد مقداري محفوظ تتحدد به الكثرة فتتناهى او لا تتناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى لاتناهي المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بتكرار المسافة كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ ينقسم الحركة المتصلة الى دورات ومن ههنا ربما يوهم كلامهم ان للفلك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء اما بالمعنى الذي نقول يعني التوسط فهي واحدة باقية فيه ابدا ما تحرك واما الذي بمعنى القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بوضع فتلخص ان اللانهاية في القوة انما يمكن بحسب المدة او العدة فلينظر انه هل يجوز ان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزمه المفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا لم يبلغ ازدياد حجم الجسم لا الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم ذي القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء يتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد ذلك الامر لتناهيه بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة ومقوى عليه زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة او العدة المنتظمة المرتبة حذاء المدة لانها لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لابد وان يقوى على شيء من جنس

---

١ قوله واما اللاتناهي بحسب الشدة الخ يعني فاصله ان اللاتناهي بحسب الشدة يتصور بوجهين ان يكون مرتبة الشدة بحيث لا يتصور فوقها ... على تحقيق بين الاول بتعليل الانقسام الى لا الى نهاية وبيان الثاني بتضعيف والتربيع ونحو ذلك ... زمان

٢ قوله ولا يمكن ذلك اي كون الحركة ... يظهر من كلام المصنف ... بل واجب وليس الكلام ههنا في الاقسام في الواقع وهو محل غور ... بتضعيفات ... والثاني ...

٨٩

مالقوي عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ومقوي عليه من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من آن في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيسبق الكلام فيه ويظهر الخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاء وفي ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان التقدير مناسبة يوجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المحدودة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية كدورات الفلك الثامن والوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من آن اقل من غير المتناهي المتبدي من ذلك الآن الا متناهيا

...متناهي في الاحاد والالوف لا تقتضي بالفعل فان الخارج من القوة الى الفعل انما يكون متناهيا فالكل معدوم بالضرورة واشار اليه المصنف بقوله المحدودة ولا استحالة في اللاتناهي الا تقتضي هذا التخصيص ما في الحواشي فتدبر ١٢

لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من تراتيب كل منها غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذ لم تقو على ترتيب واحد لما بينا فلا تقوى على تراتيب واذا لم يكن الكثرة منتظمة اصلا لا في ترتيب واحد ولا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون لشيء من الاركان التي تمتزج عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون للبسيط اذن في حال الامتزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن لانا نأخذ جزء الجسم ساقطا او منها تا حتى يمكن ان لا يحمل شيئا من القوة بل نعين جزءا منه وهو بحاله فنتعرف حال ما يصدر من القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منه فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينتقض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم ينسق الكلام الى الخلف قلنا الشيء يذكر حديث اعتبار القضية شرطية تقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية تقوى على تحريك الفلك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يتحرك بهما فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا او هو لا يدوم عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة فيها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان القسر لا يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما كما ان الارض لو بقيت دائما دام لعرض لما عرض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدم فعل على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون والفساد فضلا عن توابعها هذا تقرير البرهان والتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكره فتش عن هذا البحث حق التفتيش وبنيه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تحرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كأنها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تتضعف او تتنصف او يكون لها نسبة اخرى ولا نعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد من

اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل لما يجب ان يحام حول ما بناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك ربما لا يصدق اذ ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فانه ان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين ينقسم كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمة من جهة الزمان بون الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل تنتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد بل لا ينقص بازاء اجزاء القوة بل ينتقص فان رابك ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فادفع انه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزع كون كل قسم بخصوصه من تلك الحركة بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مرتبة سواء كانت في ترتيب واحد او ترتيب متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تاتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات وكل

من سلاسلها حسب انقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو قويت قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او ترتيب
كل منها غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب واحد مختلفة فضعفنا القوة محلها لتنصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او
ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد لا سيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة
وكذا يظهر الخلف اذا ضعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى
عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف مما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب
باقوم حجة لا يدحضها شبهة اولي التلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى الخرف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ فينقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان على حدتين من
مبدأ واحد سهما النقص من الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون انقص مدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك
الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبدأ من ذلك لمبدأ على ذلك
الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين وح لا يحتاج الى التجشم تلك المؤن التي تحملها **قلت الفصل** بالحري ان يبين
ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن
91 خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ لا مرجح من خارج
فيكون ذلك من طبيعته وتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبيعيان والا لم يترجح له واحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية
لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز
الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوص فرديته بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه لا يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه طبيعيا لصيرورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب
اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فرديته فقد انها واسا واما المركب
فلما لم يكن مبدعا لم يخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم تركبه وان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته
ويكون له حيز طبيعي وحيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيز طبعيا ولا منافرا بالطبع وحيز الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي
للمركب انما هو باعتبار ماله من مرتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركب البسائط فلا يكون حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز
المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا افضى الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان يبين ان

كل معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبيعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز يباين به سائر ما يفرض معه من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول اولا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم بتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلامر خارجي واذا خلى كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له وجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع احيازه على السواء فلا يكون تعيين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له اعلا منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ح منا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فذو حيز طبيعي بحيز له من غير ان يفرض معه قاسر يؤثر اثرا غريبا لاحالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارئة بعدها وكذلك ينبغي ان

يكون بلحاظ الابداع فح لايكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه ح هو الطبيعي لانه ح صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي وان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرء الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقس المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت فطبيعة الكل ايضا تجوز حينئذ ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبعيا وان توجه الى بعض كان هو الطبيعي

لے ما ہو اقرب الیہ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

لانا نقول ببيانه يمكن وقوع الجزر ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة فى حيز الكل واحدا كما اذا فرض جزء من
النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض
آخر الى بعض آخر فان كان التجزى اهون على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء
تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزى لم يتجزء وسكن فى الوسط
لعائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزى وكذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء
مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزى ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار فى مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة
كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضى ان تفرج عن فرجة فى وسطها فينبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى
كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبعى وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون
بالخرق والخرق يكون فى جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث فى
الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر خارج عن الطبيعة
فلا ضير فى ذلك بالقياس الى الحيز لانه لا يكون مبدءا ولا يمكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن
هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية على الماء فى الاعيان او فى الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها
بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع مادة جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء ولا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص
لاقرب الاحيان اليها من جملة الاحياز التى بالقوة فى حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التجزى
ليسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ح ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب
فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة فى احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور
للمركب وجود مبدع اى وجود يحصل من غير سبق زمان وهيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه فى مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا فى
لحاظ العقل ح بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بوضع وكل فرد خاص منه يكون ح مسبوقا بالزمان وبمادة كذلك مسبوقية زمانية
ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد
الذى نثبته وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التى لا بد وان تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج
المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين فى موضعه او داخله فيكون اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله ولا دح فلا
اقل من لزوم امكان الخلاء فى مرتبة وجود

بسائطه المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او ما يجب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا مناف وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع وتم ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تلخيص مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء جهة الآخر تفرقا ولم يحبسا الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء على احدهما معين او يكونان في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والاسباك فيه عن البسيط الذي يطلب ...... ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم به الانهاك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا

لايمكنها ان تفعل فى الاجسام التى بينها وبين كليا تها اخرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما نقلنا
اقوله باسرها بالفاظه ليحيط بها ولايبقى لك تطلع واستشراف اليها واعتبر التساوى فى القوة دون الحجم والمقدار لان المتساويين
فى المقدار قد يختلفان فى القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل
اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص فى المقدار زائدا فى القوة والذى اراده انه انما اعتبر ذلك
لان المار مثلا قد يكون متسخنا متخلخلا فلا يقادم الهواء فى طلب المكان الطبعى له مقاومة تامة وان ساواه فى الحجم وقس عليه ثم اقول يكاد
يلتحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة والثقل وتكون على حسبها ولا خفاء فى ان المركب وان فرض غلبة النار فيه جدا لايبلغ
خفته خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه جدا لايبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار والارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ
وتلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم استيقنه بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان المركب من العناصر
الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لايكون مكانا طبعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم اتحققه بعد فان هذا المركب
يكون لامحالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شئ من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانها والكلام المفصل
فى هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه احيازها وانفصلت الآن يكون التركيب عن بسيطين
وكان كل منهما فى حيزه والمركب بين الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر وخرقه
فيقف المركب حيث يتعادل قوى البسائط لكن لعل الصحة فى الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما فى حيزه او
جسمان متصاعدا كل فى حيز غريب كما فى الوجه الثانى وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فانما يتعين له الحيز من جهة ما يحصل له من مرتبة
فى الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة فى ذلك ان يفرض النار اذا كانت على حالتها الطبعية فى درجتين من الخفة والهواء فى
واحدة منها والارض فى درجتين من الثقل والماء فى واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر
فخذ لكل ما عرفت من درجة فان كان هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فقس درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا
اعتدل المركب والا فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب فى الخفة او الثقل وان لم يكن
هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت
النسبة بين الكل عددية فاكثر فرض واحد مقدارى يعد الجميع سواء كان ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط اولا فقدر ان الخطب
انجعل كل قدر واحد جزء

٩٦

على حدة ويرجع الامر الى الضابطة المذكورة فى التساوى وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددى تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة و لنزد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا امّا من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل و لا يتصور الاعتدال مع التساوى فى التركيب الثنائى من طرف ووسط بل المركب منهما يكون فى درجة و نصف من الخفة و الثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء او الارض والماء ، و فى نصف درجة ان كانا متخالفين كالنار والماء او الارض والهواء ولا فى الثلاثى اصلا بل يكون المركب فى ثلثى درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين و فى ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال فى التركيب الثنائى من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور فى التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف الطرف و اما فى الثلاثى فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط المخالف لقرينيه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل اذا كان الطرف المخالف لقرينيه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثالهما ان يكون النار جزءا والهواء جزئين فانضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا و اما فى الرباعى فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا و كل من الهواء والماء جزئين او يكون النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزءا يكون

المركب فی سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزء والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة فيكون المركب فی سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت العناصر كلها علی قواها الطبعية وان نقص منه قوته يجبر نقصانه بالزيادة فی مقداره فان قلت ما ذكر كله انما هو بالنظر الی قوی البسائط وامتزاجها فی المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية فتفيده خفة او ثقلا لا علی ما يقتضيه الاجزاء اليس الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل علی شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا تفيدهما الصور النوعية فی المركب علی خلاف ما يقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم تخلق للمركبات من حيث هی مركبات امكنة فلا يكون لها من حيث هی خفة او ثقل غير ما يقتضيه اجزاءها فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الی الامكنة الطبعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله علی ثقل الاجزاء الارضية المندمجة فيه ان زاد علی ثقل ما يوازنه فی الحجم من المدرة التی امتلأت مسامها من الاجزاء الهوائية وما يدريك ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد علی الاجزاء الهوائية والنارية التی فی قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب فی الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد علی ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص عن ذلك مع الزيادة علی درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلی ما ذكرت يكون مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ثلثی نصف قطره ای ثلث قطره لكن ينبغی ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائی يطلب السكون فيه والناری يجذبه الی فوق والمائی الی تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذی يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضی السكون فی حيزه ثم الهواء المساوی له انما يقدر علی اشالته الی الحد المشترك بين حيزيهما لا الی حيز الهواء ثم النار لا يقدر علی اشالة هذا المجموع الذی هو ضعفها الی حيز نفسها ولا الی الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها وكان حيزه حيز الهواء ولا الی حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كانت جزئين حتی يكون المجموع فی خفة الهواء فكيف يستقر فی حيز الهواء بالطبع ما هو اثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متساويين متمانعين فی الحركة اذا كان اقرب الی حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات الطبعية

عه بل يفيدها امتزاج البسائط ١٢ عسه من ان غير المعتدل ان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض مركز المركب عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ذلك من نصف قطره ١٢ مولانا محمد يوسف رح

عه ای لا يقدر الهواء علی اشالته الی حيز الهواء نفسه لعدم المرجح ١٢ مف عه ان هذا المجموع ضعف اجزاء الناری فی المقدار لفرض تساوی جملة الاجزاء فی المقدار ١٢ مف

تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتفصيحه ان الحركة الطبعية انما تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يرق ثخن

الملاء المقاوم لان الجسم كلما يتحرك يزداد ثخونته فيزداد لطيفة الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لايكون الاشتداد منوطا بالتقرب بل بامتداد

زمان الحركة وبالجملة هناك اسرع في الحركة الى الجهة التي تتجه اليها بالميل الطبيعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة في الميل نفسه والمركب

المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي البسيطين لا الى الاقرب منهما واما البسيطان فميلاهما الى مكنيهما حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب

والبعد وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد من سبقنا ما يؤمن به ويعول عليه والله يهدي من يشاء والامر كله بيديه **قلت**

وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكرى اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة

المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض فانه حافظ للشكل

الطبيعي ان كان وللقسري ان كان ويصعب التفصي عن النقض بما في الافلاك من تقرير كرة فيها التداوير والكواكب مختلفة المقادير

مختصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وانا بعد اعترافي لقصور مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت

ابداع كرات يكون احيازها بعض في جوف بعض او ثخنه ويكون ثلثة خارجة المراكز شاملة المركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك

اقول ومثل ما ذكرنا في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبعيا ومن شكك بانه كما ان الفلك لابد له من وضع وليس له شيء من الاوضاع

طبعيا فليجز ان يكون الجسم لابد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبعيا فلعله لم يدر ان الوضع الذي لابد للفلك منه هو ترتيب تباين

به من سائر الاجسام ولا نسلم انه ليس شيء منه طبعيا له بل هو حيزه الطبعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه

الى غيره فكيف يكون مما لابد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر اخر

وكون الشكل موقوفا على النهاية لا يضر في كونه لابد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت

في الاحياز فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة

فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف للافاعيل وكيف تخص الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا

اخر منه بفعل اخر ومن اين كان ذا اولى بهذا وذلك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان

كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع

بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بقاسر وانما لا تعود الى

الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان الشكل

بان يبسها طبيعي فكيف يقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها ليس بالذات كيف واذ لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا لكرويتها حتى لا تزول بادنى قاسر بل بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتستشكل بما في الافلاك من نقر يركز فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظة فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي ولصعوبة التفصي عن ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على بعض من جرمها فتفرز منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه نقرة او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما برهن على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا اذ لو جاز ذلك بطل اصل الدليل وان تم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن واهم ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج ولا ازيد على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احيانا لبعض منها في اجواف بعض وان يكون احيازا لبعض آخر في اثخان بعض مراكزها خارجة عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولو لا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك وبعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب تكثرا في نفس القوة كذلك حصول نقرة او نقرات في الثخن او اختلاف بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك الكلي بسيط غير منتظم من كواكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد وان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والمفردة المفروزة عن الكواكب

النقر مكان في ثخن الفلك اريكز فيه الكوكب والتدوير ١٢

لبسيطة ليس فيه تاليف **قلت الفصل** كل حركة فانما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم مالا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن ان يتحرك حركة عليه لا عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها والجسم المقسور تختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم كما هو هو بل لطبيعة تطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه من مبدأ ميل معاوق والجسم اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما من سرعة بالقياس الى ما دونه وبطوء بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطوء انما يكون بكيفية ما حاصلة فيه من المحرك الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وربما يوجد وتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد او الزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا في الكمية لاستصحابها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك بوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة تختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر القوي قد طاوعه الجسم المقسور والضعيف قد عاوقه ذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان

فان حكمهما وحكم القاسر واحد كما سبق من المصنف ١٢ حمد الله لله وهو دعوى الضرورة فى الحيز المذكورة سابقا المصدرة بقوله اللهم تامل ١٢ حمد الله رح

او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ فى الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون المحادثة بقوة فى الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة فى ان الجسم انما يكون فى ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له فى ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذاة الاجزاء المفروضة وما سها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شئ منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فللنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا لذاته للنفس من جهة خصوصية بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل لحفظ كل جزء حيزه الذي يخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض فى تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينتهض فى تحركه من نفس مواصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن متالفا من اجسام متحصلة قبل تلك النفس وتختلف تحركها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى فى النفس الحيوانية تختلف تحركها البدنه والقوة واحدة فلابد فى الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجري مجراه فلابد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لا محالة يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه لطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق من التحرك اليه تحرك اليه لطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون فى طباع جسم بسيط اقتضاء حيز ما يعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل فى البسيط ثبت فى المركب لبقاء قوى البسائط فيه وكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا ولما يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب فى الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة حافظة لما حصل له من الاحياز لطبيعة او قسر ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا وان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا منا من

عن هذه المناقشة الا ما اشرت اليه وان لم تجز

عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لامحالة فى اى آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه او فى ذلك حول
هذا باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة فى الحاوى او المحوى او فيهما لكن ليس شئ من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى من
غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من الحاوى او المحوى اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف فى طبائع الاجزاء فى البسيط
فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة
مبدأ ميل طباعى واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض ذلك بالارض مثلا فان الواجب
من تشابه الاوضاع فى البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجوب ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين
المستدير فى المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغى ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع
بالقياس الى ذات الجسم كافيا فى اقامة البرهان فلا يتطرق التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتى فمسلم ولا يلزم منه وجود
مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شئ وجود مبدأه القريب او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما
التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع
بالقياس الى ذاته يعطى جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون
بحركة هذا يكون بحركة الجسم الذى اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث هو
ساكن اذ تجدد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكن ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد
ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفى فى تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه
مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون الحركة لامحالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو ممتنع اذ ليس شئ من النقاط المفروضة
والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة
للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان يكون هذه النفس
تحرك بانزعاج قصد والا كان حكمها حكم القواسر فى وجوب مبدأ ميل معاوق فى الجسم لتحريكها **قلت** ولا يجوز ان يجتمع فى جسم مبدأ آن
او مبدأ الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون فى بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك لطباعه الى حيزه
فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا

وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يمكن اذا كان الجسم حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدأ ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما يتحرك بقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط او مركب مبدآن متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد الميلين غير طباعي جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم بثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو اخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان ويمتنع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتنافيا ويقتضيهما مبدأ بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يعدا طباعيين والطباع مبدأ ذاتيا لهما اذا كانا لغاية طبعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبعيين والغايات الطبعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون نهاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تناف غاية المستقيم احتاج الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طباعية فكذا الميل الذي بازائها هذا كله في البسيط واما المركب فلتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتاتى في البسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعيا كان له او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا ريب انه بعض الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله من حيزه ففيه ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير **قلت الفصل** فيما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبعية اما حول الوسط او عنه او اليه واقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتاتى الا مع ابنية فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادثة بالشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة ويجب ان يكون المحرك لها واحدا انما الفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام

وتجدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المستلزمة لها لا تتصلان لا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة لا تكون الاحادثة بالشخص وكل حادث كما سلوح مسبوق بمادة ومدة المدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون لما تبين الا مستديرة ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة قديمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام وتجدد بها جهات الحركات الطبعية المستقيمة لسائر الاجسام **قلت الفصل** ولنتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء اللزوم مقارنته لمتحرك تغير في اين او وضع غيرا اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شانه ان تتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون اما مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها نحو الغزاء والمسامير او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة امكنتها الطبعية من سطح الحاوية لكرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها قطباها موضعهما من الحاوية فتتحرك كان بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس ثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصور والاعراض توصف بالعرض بحركة الجسم والصنم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن اتفق ان اتحد بالصنم **اقول** واذ قضينا الوطر من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم فقمين بنا ان نتكلم في التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشيء لمجرد لزوم مقارنته لمتحرك تغير

قوله اختلاف آخر بسبب وقوع الجبال المرتفعة فی بعض المواضع ووقوع حفر غائرة فی موضع آخر فیعرض ہذا السبب لبعض الاجزاء السافلة من الماء بتمیزہا من الماء

فی این او وضع غیر اولیین او کم او کیف غیر عارضین لہ بالذات ولا یتبدل علیہ من جہتہ ما یقال لہ انہ متحرک بالعرض ما یعرض لہ بالذات مما یقال انہ متحرک فیہ بالعرض کاینہ او وضعہ الاولیین او کمہ او کیفہ العارضین لہ بالذات وہی علی نحوین احدہما ان یکون المتحرک بالعرض فی جنس من مقولۃ من شانہ ان یکون قابلا للحرکۃ بالذات فی ذلک الجنس وذلک بان یکون یعرض لہ بالذات شیئ من ذلک الجنس کاین او وضع لکنہ لم یفارقہ بل الشیئ الذی ہو محمول فیہ قد فارق اینہ او وضعہ مثلا وہذا یلازمہ فیلزم ان یقع لہ بحل حرکتہ ما ہو فیہ حصول فی جہۃ یقع الیہا اشارۃ غیر الجہۃ التی کان یقع الاشارۃ الیہ او علی وضع بالقیاس الی الجہات غیر ما کان اما فی الاین فکالمحمول فی الصندوق فان مکانہ الاول ہو الصندوق وہو غیر مفارق لہ ولکن یتبدل الاشارۃ الیہ تتبدلہا علی الصندوق واما فی الوضع فکبکرۃ محویۃ بکرۃ اخری تتحرک بحرکتہا وذلک ظاہر فیما اذا کان بینہما التلاصق بنحو الغراء والمسامیر او کانت المحویۃ خارجۃ المرکز فیحصل فی قطعتین متساویتین من الحاویۃ قطعتان غیر متساویتین من المحویۃ فالمحویۃ ساکنۃ کانت فی نفسہا او متحرکۃ لا تقبل حرکۃ الحاویۃ یجب ان تتحرک بحرکۃ الحاویۃ والاعاقت الحاویۃ عن الحرکۃ واما اذا کانت موافقۃ المرکز فساکنۃ کانت او متحرکۃ لا تزاحم الحاویۃ فی الحرکۃ فکیف یلزم من حرکۃ الحاویۃ حرکتہا بالعرض ومن ہہنا یستشکل حرکۃ النار مع الفلک فیقال انہا لا تکون عرضیۃ لموافقۃ النار مع الفلک فی المرکز بل اما قسریۃ فیلزم ان تکون قسریۃ دائمیۃ او طبعیۃ والصاعدۃ ایضا طبعیۃ للنار فیلزم ان یکون میلان مستدیر ومستقیم طبعیین لہا واللازمان باطلان عندکم والجواب انہا عرضیۃ وذلک لان الاجزاء المفروضۃ فی الفلک او النار وان کانت متشابہۃ فی الطبع الا انہا تختلف فی النسب الواقعۃ بین القبیلتین بالقرب والبعد فکل جزء یفرض من النار فقد تعین جزء من الفلک کالمکان الطبعی لہ لانہ الاقرب الیہ بالفعل دون غیرہ وہو یتحرک بالطبع الی مکانہ الطبعی ویسکن عندہ لازما ایاہ ملتصقا بہ التصاقا طبعیا یلزم منہ ما یلزم من الالتصاق بالغراء والمسامیر فاذا تحرک المکان لزمہ وتبعہ ما ہو بالطبع متمکن فیہ حافظا لما یلاقیہ ولیس لہ شعور بانہ لو لم یلازمہ فاق علیہ جزء آخر بدلہ یکون ہذا ایضا بعد الاتیان علیہ مکانا طبعیا لہ کما کان الاول قال الشیخ ولو کان الماء وہو فی الہواء مصیبا للترتیب الطبیعی الذی بیناہ قبل مع اصابۃ الموضع الطبیعی حتی لم یبق فیہ ارجحان ومیل ولا اختلاف اجزاء ما یقوم علیہ من الارض لکان یتبع حرکۃ الہواء فی ای الجہات تحرک لکن الماء لیس مصیبا فی اکثر الامر المکان الطبعی علی الوجہ الذی ہو طبیعی بل فی اکثر الامر انضغاط بعد الی التسفل واختلاف فی بعض اجزائہ من تحت واذا تبع الحرکۃ الہوائیۃ تبعہا اجزاؤہ العالیۃ فی کثیر من الامر علی سبیل التموج واما السافلۃ فیعرض لہا السبب المقول فیعرض من ذلک کالتمیز والجو العالی مصیب لمکان الطبیعی علی الوجہ الطبیعی

حرکۃ النار متابعۃ لحرکۃ الفلک یتحقق فی الماء بالنسبۃ الی الہواء فیلزم ان یتبع حرکۃ الماء بحرکۃ الہواء ۱۲ احمد اللہ رح

فيحق عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما في اجزائه انتهى وقد يتكلف
جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع
كيف وهو بحركته نفسه يخليه ويستبدل بمكانه جزء غيره والتفصي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة
اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعيهما فيحذر ان يزولا لزم ان
يتحرك الباطنة مع حركة الحاوية وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه
متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق
كالصنم يقال انه متحرك وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما ان يكون مباينا له بالحمل والصدق الا انه
مقارن له لا كمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز يختص به الاشارة الواقعة اليه واجزاء كاجزاء الجسم
واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس
اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بحركة البدن فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل
بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود باسوداده فيسال ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق
بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس
واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون الحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله
على ما ذكرنا من القسمين في الحركة الاينية والوضعية فقس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس
هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو الا باعتبار كقول القائل ان البناء
يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان موضوعه بدن بناء على ان وصف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس بالذات
بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه لا كجزء وهو السطح وكذلك يقال ان السواد ينمو لكونه في الجسم النامي والبناء ينمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر
ماخوذا مع البنائية **قلت الفصل** واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا تكون الى غاية طبعية
وهي اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب اما
حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبعي مع دفع او جذب
قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى ومن السبب في
ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن التخمين المستفاد من الحكمة تلطيفه الهواء

المخروق وايرانه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يسترخ القوة لعد يتدرك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك على انه يضعف هو ايضا بضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمي لو نذكر ههنا التي هي تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من مبدأ خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فيدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي له ان لا يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك وان زيد وله ان شاء لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية طبعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبعية لكون الغاية فيها طبعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء وكمية كذبول المرضي ووضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى الشئ او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو بالتحرك العرضي اشبه واري ان نحو المجرور بالحبل كانه محمول ومتحرك بالعرض وانما القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او تكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان السبب فيهما قوة يستفيضها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر تدوم حركة المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبعية والا ارادية فهي قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان تتولد بعدهما حركة واعتماد وهؤلاء لا يمنعون ان تعقب الحركة سكون ثم تتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التئاما بالقوة ويضغط ما امامه الى قدام وهو ينحصف

قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سببه حركته الى قدام عند الالتيام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع

ويحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قداما والسهم موضوع فيها فينجذب معها وليس بمستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما

انحطمت اركانها واندكت الوهاد والرعد يهد الابنية المشيدة وقلل الجبال وربما احتيل لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات وهولاء راموا ابداء علة فلم ياتوا بشيء فان

الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قداما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد هدو المحرك ووقعوا فيما

هربوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده فيجب ان يقف السهم عند هدو الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور

ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فان كان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون

بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم والاشياء التي الحق حصولها فيه يضيق السهم ترسب فيه ولا يحملها وما بال

الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر هزتها ولا يحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون بانذفاع الهواء زاعمين

انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه اما اذا

كانت العلة هي انذفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة

ليس باشد منه على فرض انذفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل

اولى بان لا ينفعل عنه المنقول فيه لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة وان كان المعتبر هو

تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون ح الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون

اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا تشتد سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء كسلسلة مدفوعة

قداما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه لمحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه هذا الاشتداد على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع

معاونة المصاكات لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يسترخ القوة بعد يتدارك

التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف ح لضعف القوة والحك وان

كان دوام الحك على المرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخن ونذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك واختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من

يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك لطبعه حركة غيرها فعلي

بل عن مبدأ في جسم متحرك ١٢

هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لابد لها ان تتحرك حركات طبيعية الى امكنتها التي تقتضيها على حسب التركيب ويخرج الحركة الفلكية ومنهم

من يريد بها التي تصدر عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما سميناها ارادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من يريد بها التي ان لا يتحرك

بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد آخر اعني وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك

لم يدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان يقطع فيه كل من مسافاتها المتفاوتة

وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير

ولا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار

هو المتسع بالذات لتلك الحركات واذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عن

مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل لهيئة فيها لا القارة والا قرت بدون مقدارها بل لغير قارة وهي الحركة ليست الا فهو

مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم ومتاخر لكن التقدم والتاخر في المسافة يجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما

ان الزمان باتصاله مقدار الحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتاخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا يقالان

في الثابتات اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان بالذات في هذا المقدار المنصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد

بذواتها لا لقبلية ولعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطة حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد عني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان

بعد ولولا ذلك كانا بالعكس او معاً ومعية الزمانيات له هي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاهما واحداً اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه

كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما فيه او لا اجزاؤه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته

وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهراً فيكون الدهر محيطاً بالزمان واما اضافة الثابتات بعضها مع بعض فتختص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة

فجدير بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ونقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهم من ظنون عرضت فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات

دعت اليها فنقول اذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معاً فلا جرم يقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين

ابتداء هذه الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من المسافات المتفاوتة او لمثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك ولا يمكن فيه قطع مسافة السريعة

بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل لفرغ من قطعها في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه

بالامكان اذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر

لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف انصاف انصاف لا الى

نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا

فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس لشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدارا للمادة فيعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او لهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدارا لهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضالتنا المعبر عنه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل قار مع عدم قرار مقداره حيثما ينمو او يتخلخل وثالثا انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ للمتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصورها كذا التصديق بجوازها فطري لا مجال لان يمتري فيه او يماري او مرجعها وان كان ما ذكرت لكنه مع ذلك ربما يمتري او يماري في وجود الزمان لغفول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما يبتني على تلك المعية لا سيما وهناك من يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو تحصيل ماهية الزمان واما آنيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تاول واختراع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية تجشم الابانة والمنكرون وان جحدوها فقد استيقنتها انفسهم وتقر بها من حيث لا يدرون السنتهم حيث يقسمون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها للعداة وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سنلوح ذلك ان شاء الله تعالى فانتظر واما عن الثاني والثالث فنقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم

ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة

...... الزمان الى المتقدم والمتاخر حتى يلزم الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه

المتصلة فقد يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليها فان المتحرك فى مسافة انما يقطعها آخذا من مبدا الى منتهى فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد تنقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدأ وآخر متاخرا يلي المنتهى فتنقسم الحركة ايضا الى متقدمة هى فى المتقدم من المسافة ومتاخرة هى فى المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان فى الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة متبادلة مع الاولى فى المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك فى الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر فى الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر فى المسافة يكون لهما من جهة ما هما للحركة خاصة ليست لهما من جهة ما هما للمسافة وذلك لكون الحركة منقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد من حيث لها فى المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعدد لها اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليها حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن و الاتصال اصلى والانقسام عرضى ثم ان القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما فى الامور الثابتة من كل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شیء آخر فذلک الشیء او شیء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد فيكون قول انه قبلية وبعدية تفرض فى هذا المقدار على حسب القسمة التى لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشیء فلا محالة ذلك الشیء هو الذی يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشیء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذى نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذى هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصويره ذلک ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضى والتجدد وهو وان كان متصلا فى نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما تتوهم فيه حدود فينقسم فى الوهم الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعية بينهما وجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السؤال فى اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع اذ لا يرتاب فى ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فماهية القبلية والبعدية فى اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال فى الفلسفة الاولى فى اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا ذلك موجودا فيكونان مع معين ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذاك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت المعية

او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية معنى ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات ذاك الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى الزمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرام العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل ليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدا والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل والاتصال لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا تتصور الا متصلة قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلوناه يظهر له ان ليس هناك حركتان متحاذيتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطعية بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وصلوحها لعروض المقدار لها او للتقدر به هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال الماخوذ فيها

هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذی لعرضها بالذات وهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال والامتداد الذی لها بالعرض من حيث حلولها فی مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسمانی ومثل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة فی الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال فی مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال فی متعلقها اعنی المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزئين موجودين الحركة التوسطية والاتصال المسافی لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضی لكن المتحرك بسيلانه فی المسافة المتصلة يصير كالممتد علی ما سيجیٔ فيلزم ان يكون هناك فی كل نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون فی الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا فی المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذی يمتد فی المسافة المتصلة وزوال ما كان منه فی حد عند كون ما يكون منه فی الحد الآخر ويكون فی المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من جهة الحركة وزوال ما كان فی الحد الاول عند كون ما يكون فی الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هی كون بين المبدأ والمنتهی ويكون المتحصل منها فی كل حد هو كونه فی ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون فی الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها فی الحدين وزوال الاول عند كون الثانی انما هی باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته علی التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا فی المسافة لا يزول منه شیٔ ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه فی حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه فی حد آخر كذلك ويزول الاول عند كون الثانی لكن الجهتين بما جهتها تحصل الحركة وفعلية قوتها لاجهتها تحصل ذاته وفعلية قوته فی ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هی بحسب حالها فی الشدة والضعف من قبل حال المحرك فی قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم فی سهولة قبوله الانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك فی قوامه تتعين لها فی تلك المسافة ان كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل فی مشخصات الحركة ولا دور علی قياس ما سيجیٔ تحقيقه فی العلم الاعلی فی علية الصورة للهيولی مع كون الهيولی مشخصة لها والصورة الجسمية السارية فی الهيولی القارة فيهما متقدر الهيولی بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هی غير قارة فی مادتها اعنی الجسم المتحرك لا يتقدر الجسم بمقدارها اعنی الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف فی زمان معين يتعين بازائها قدر من المسافة لا فی ذاتها بل فی كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة فی مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة الفيض بما يكون امتداد واتصال من جهة

ف فان بعض الملاء سهل القبول للانخراق وهو ملاء اضعف وبعضه عسير القبول للانخراق وهو ملاء شديد ١٢ منه

الحال وتشخصه وان احتاج فی تشخصه الی طبيعة الحال ١٢ ملا محمد حسن رح ف قوله بمقدارها ای بمقدار الصورة الجسمية فان المقدار انما يعرض للصورة الجسمية فتكون هی متقدرة به بالذات والهيولی متقدرة به بالعرض لكونها محلا لامر قار

امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين ينقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم ولكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيهما ما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو ان الزمان بحسب الامتداد الطولي القراح لتقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى يكون كالسطح ولا لا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لا تية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاتية حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاتية حركات ابطا منها في مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الوحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة اولا قسمة بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتدادا زمانيا آخر كان الثاني عين الاول لا معه فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل و بعد بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون معا ولنضرب لذلك مثلا فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تماديان احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولا ثالثا بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلاثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتدأة من آ و ه و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القبيلتين كانت كلها في الطول لا كل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان نضرب مثلا للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء فليس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انه حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة فيها المتخصصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الازمنة المتخصصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقوماتها نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقوماتها وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة فالاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن

ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء
حركة وانقطاعها لكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية وان لهما معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا
وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون متعلقا بالحركة لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه ان كان
امرا دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون منهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد
امور وفرضناه عدمه هف او لا يكون منهما امكان ذلك فهما متصلتان وهو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان
يستمر الاتصال المحصل عرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم لعلك بما دعيت في القبلية والبعدية دريت الحال في المعية المقابلة لهما فمعية
الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي كون الحركة في زمان
ومعية شيئين زمانيين هي ان متى احدهما عين متى الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان واعلم انه لا ينبغي ان يتوهم مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي
كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان
هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان فليس كل ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون
في الزمان اولا اجزاؤه وحدوده وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان وكذا الحوادث
بما انها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان وحدوده فيه ككون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في
الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى فيه ككون المعروض في العارض على ما سيلوح لك وكون ساير الحركات والمتحركات والحوادث مع
فيه ككون الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة
اذ ليست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم نعن بذلك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا مثل امتداد الزمان
واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها امتداد كانت زمانيات واعني بالزمانيات
ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركات القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية
والاجسام الحادثة وصورها وهيئاتها الثابتة ولو كان لها اللاامتداد بذلك المعنى

ف من ان القبلية والبعدية للزمان بالنظر الى نفسه ولغير الزمان بالنظر الى الزمان ١٢

كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انما عنى ان الثابت من كل وجه اذا قيس مع اي من الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله
او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية وجد له مع اي من هذه الامور اخذت له معية ومشاركة في الوجود في الواقع فالمنسوب في هذه النسبة بري من المتى ومن
استمرار الوجود واستيعابه للزمان او الشطر منه وللاستمرار واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي ان لم تكن برية من الاستمرار واللااستمرار
ومن التجدد والتقضي لكنها برية من المتى بل كانها هي متى الامور التي لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابتات البرية من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع
وللموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حدا فيه او كان هو الزمانيات
باضافتها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى بعض اما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كما ان المكان و
اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال
عن المكان وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد عموم المتزمنات والمتمكنات اصالة والازمنة
والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليتانس بالاستيثاق به في عدم الاختلاف بحسب الازمنة
ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعنى به امر زائد على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان
الزمان الذي ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا حاق الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة
المشاركة في محض الوقوع واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية متجدد متغير وفي السرمدية
متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها
لا تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم
الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى **قلت** والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم
والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون بمعروضها بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها
والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان
لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض
القبلية والبعدية اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا البعدية
العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق والشيء لا يقارن عدمه هف ونحن بما القينا عليك من قبل على تقرير متشبثك في هذا الاصل على نمط اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة
على الالسنة المتفلسفة المتحذلقين واعلم ان بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في ساحة ارض الحقيقة وتورطه في ساحة يم الحكمة وولوجه في اعماق ثرى الملك

قوله في ساحة ... في الصراح ساحة بالفتح والكسر شناوري كردن ويم دريا ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه

باقدام النظارة الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت لقوادم افكاره السافرة اذ نبض عرقه الهاشمي لحمايته دار الظاهر من الدين

والذب عن حمى ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لاحدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا

احسن من ذلك مصداقا فالسلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب ولم ترخصه بصيرته النقادة وقريحته الوقادة

ان يقول بالحدوث الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على

ذلك الفلك ولا بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما

تتخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وقنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة

وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد عن الاجتماع انما يكون لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل

من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تتخلل بينهما

ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبت متناهية

في جانب الماضي دون المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم

على الوجود امتداد لاباه طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من جهة السبق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء اوحد من الزمان واللاحق في جزء اوحد

آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق به في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن

الواقع مطلقا فيناقض الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان

بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه وحدوده لوجود الشيء في

جزء اوحد منه دون آخر فبالوجود في زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول

جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون للواجب سبحانه لبرائته من سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا

وجد يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري ان تترتب قبليتان وبعديتان متعاقبتا الحصول وانما

يتاتى ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري

مع عزل النظر عما يأباه طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما عدما صرفا لا يوصف باستمرار وتقدر مع وجود السابق

وجودا كذلك فيكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة فوجد المسبوق فكذب السالب وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق

العام فاذا فرض ا سابقا على ب ذلك السبق وب على ج كذلك كانا معدومين معا مع وجود ا ثم اذا وجدت ب و ج بعد معدوم تقع

تقدر في عدم ج ووجدا جميعا فاذن يكون سبق ا على ج بحسب استمرار الوجود وتمادي العدم لا بحسب سنخهما ومن ههنا يستبين انه لا يصح

علم هذا بيان انه يلزم على تقدير ترتيب القبليتين امتداد وليس الامتداد في الدهر ١٢

فی الدہر عدم لعدالوجود والالزم اما الحدوث والامتداد اوکون عدمہ الطاری بعینہ ہو العدم السابق لانغایرہ الاجسب اللفظ فالحوادث الزمانیۃ وان لم تبق فی زمان لاحق فلا تنعدم عن الدہر اذ الانعدام عن الدہر انما یکون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لکن وجودہ فی زمان وُجد فیہ لایرتفع والالصدق النقیضان وانعدامہ فی زمان لاحق لایرفع وجودہ فی الزمان السابق کما عرفت فاذا ہو موجود فی الزمان السابق وذلک الوجود نحو من انحاء الوجود فی الدہر اذ الزمان وما فیہ بنقیرہ وقطمیرہ فی الدہر فاذا ہو موجود فی الدہر فان توہم انہ کما یلزم الامتداد فی قبلیتین کذلک یلزم فی قبلیۃ واحدۃ فان آ لو وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجودہ مع وجود ب لزم الامتداد فی وجودہ وان لم یلزم فی عدم ب ولا فی وجودہ یدفع بانہ لیس وجود آ فی حدین انما یوجد ب فی الاخیر منہما فیکون القبلیۃ فی الاول والمعیۃ فی الاخیر کما ہو سنۃ القبلیۃ والبعدیۃ الزمانیتین بل المعیۃ تقع فی حیز القبلیۃ کما عرفت ولیس العدم شیئا یعتبر المعیۃ بالقیاس الیہ فہو انتفاء شئی لاشئی یعبر عنہ بالانتفاء ولذلک یصح الحکم علیہ بامتناع الوجود بل انما یوجد مفہومہ متمثلا فی الذہن وہو لیس نفس حقیقۃ العدم بل مفہوم یضع الذہن انہ عنوان لتلک الحقیقۃ الباطلۃ فیعقد الحکم علیہ بالامتناع مثلا علی سبیل التقدیر ثم ہذہ القبلیۃ من صفات الجاہل ولیس للعقول المفارقۃ سبیل الی اکتناہہما فضلا عن الاذہان البشریۃ لکن البرہان یوجب ان ہناک تقدما سرمدیا مجہول الکنہ وذلک لان الحادث الیومی متخلف فی الوجود عنہ سبحانہ فیکون ہناک قبلیۃ لا تجامع البعدیۃ ولیست زمانیۃ فانہا انما تکون بالذات للزمان وبالعرض للزمانیات والواجب تعالی متعال عن ذلک والامر فی ہذہ القبلیۃ علی قیاس ما عرفت فی المعیۃ ولما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالی کان لہ علیہا عن آخرہا قبلیۃ غیر متقدرۃ والکل فی ذلک سواسیۃ فقبلیتہ سبحانہ علی آدم علیہ السلام کقبلیتہ علی محمد صلعم من غیر تعاقب وترتب والفلاسفۃ لاینکرون ایضا ہذہ القبلیۃ لکنہم یشرکون المبدعات فیہا باللہ تعالی ونحن نجعل المبدعات البریۃ عن الحدوث الزمانی مع الحوادث الزمانیۃ سواء فی قبلیۃ الواجب تعالی علیہا وبعدیتہا ونحکم علی الممکنات بان وجودہا بعد البطلان فی وعاء الدہر الیس اذ کان بعضہا متسرمدا غیر مسبوق بالعدم الدہری وبعضہا مسبوقا کان الواجب مع المتسرمد وہذا المسبوق بالبطلان معدوم فی الدہر ثم اذا ہو سبحانہ صار معہ ایضا اذا وجد فقد تحققت المعیۃ الاولی فی الدہر متفرقۃ عن الثانیۃ ثم استمرت معہا فیہ فیلزم حصول امتداد فی الدہر وعروض نسبۃ متقدرۃ امتدادیۃ للواجب تعالی فتبین انہ اما ان یکون کل من الممکنات متسرمدۃ وہو بدیہی البطلان او کلہا مسبوقۃ بالعدم فہذا ہو المطلوب ہذا محصل کلماتہ التی نقلہا مع الاطناب ونجد لہا مع الاسہل اقول مطلق القبلیۃ والبعدیۃ المانعتین عن الاجتماع لاتعقلہا الاحیث یکون امتداد محقق او موہوم اذ ما لایکون فیہ امتداد اصلا لایعقل فیہ عدم ثم وجود وبالجملۃ حال ثم حال کیف وقولنا لم یکن فکان او کان الصادق سلبا ثم صدق الایجاب ونحو ذلک لایعری عن ملاحظۃ حدین فان دفع ذلک بانہ من جہۃ الالف بالوہم وعدم حصافۃ القریحۃ فانا لست ممن ینکص فینکل عن الحق خوفا من لومۃ لائم متنع یروم ترویج زیوفہ بالقدح فی انصار الناقدین کیف واذا رفع الزمان وامتدادہ من البین لم یبق فی ید العقل ما یتاتی لہ الحکم فیہ بالقبلیۃ والبعدیۃ بل اذا جرد ولخط عن الزمان واستمرارہ لم یستطع العقل الا الحکم بالوجود المحض او العدم البحت ولا یتمکن من الحکم بالوجود بعد العدم نعم ربما یفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان متخلی عنہ لکنہ لم یتخلص بعد عما الفہ واعتادہ ولم یتجرد عن توہم الزمان وامتدادہ فیحکم احکاما مشوبۃ بذلک التوہم کما کان یحکم من قبل فربما یغلط الفارض بسبب التخلیۃ والتجرید ویزعم ان تلک الاحکام مصونۃ عن التخلیط ولیس کذلک فلیس کلما فرض العقل مجردا

سالہ قولہ عن الحق وہو عدم تعقل مطلق القبلیۃ والبعدیۃ الا فکلیۃ الاحیث یکون فیہ امتداد محقق او موہوم ۱۲ عطلہ قولہ فلیس آہ اقول لیس کلما فرض

عن غواشی الوہم کان کذلک فاذن قد استدارت رحی التشنیع وانقلبت ریح الملامۃ وماذکرہ من وقوع الوجود فی حیز العدم فمما لاتحصلہ

فانہ اذا کان الدہر خارجا عن الامتداد واللاامتداد فکیف یمکن ان یتعاقب فیہ امران اللّٰہم الا ان یکون ہناک ظرف آخر ممتد کالزمان

یحیط بہ ویکون التعاقب بلحاظہ کما فی وقوع جسم بدل جسم فی مکان واحد فان ذلک انما یتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وکون الجسم

الاول فی ذلک المکان فی جزء واحد من الزمان وکون الجسم الآخر فیہ بعینہ بدلا عنہ فی جزء واحد آخر منہ ولا یتصور فی آن بل فی زمان

واحد ایضا الا بانقسام ذلک الزمان واختصاص کون کل فیہ بجزء منہ وما تعرض لہ فی جواب لزوم الامتداد فی قبلیۃ واحدۃ حیث

کان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم الحفظ وجودہ کمنع وجودہ من ان العدم لیس شیئا یعتبر المعیۃ بالقیاس الیہ فیشبہ المواخذات اللفظیۃ

فانا نقول ان وجود المتاخر قد یکون مع شیء من وجود المتقدم دون شیء فیلزم الانقسام والامتداد فی وجود المتقدم کما لو وضع

جوہران فردان بحیث یتلاقیان ولم یتلاقیا بالاسر کان احدہما قد لاقی شیئا من الآخر دون شیء فہل ینفع فی ذلک نفی الشیئیۃ

عن العدم وما ذکر من اختصاص ہذہ القبلیۃ بالواجب سبحانہ وعدم التناہیہما فمع انہ تحکم علی عدم الزمان بل علی عدم قاطبۃ الجائزات

فانہا حوادث دہریۃ عندہ بالقبلیۃ علی وجودہا بہذا النحو من القبلیۃ فکیف تکون مختصۃ بالباری عز مجدہ نقول لا حاجۃ بنا الی التناہ

القبلیۃ فانک ان وضعت ان ہذہ القبلیۃ المجہولۃ مانعۃ عن الاجتماع بین القبل والبعد نقول لا یمکن ذلک فی وعاء الدہر ایا ما

کان کنہہا وان لم تضع ذلک ارتفع النزاع ثم اعلم انہ ان لم یکن ہناک امتداد محقق او موہوم یکون اجزاءہ وحدودہ بعضہا قبل

بعض بالذات لم یمکن الحکم بسبق العدم علی الوجود اولی من العکس اذ العدم من حیث انہ عدم لا یقتضی السبق والوجود من

حیث ہو وجود لا یقتضی التاخر فلا بد من ان یقارن العدم شیئا لولاہ لم یکن لہ تاخر وآخر بذلک ان ما ذکرہ من ان مطلق القبلیۃ

التی تمنع عن الاجتماع انما ہو لکون المتحقق حاصلا بالفعل لما ہو قبل من دون ان یکون حاصلا لما ہو بعد ولا یکون حاصلا لما ہو

بعد اولا ان یکون قد حصل لما ہو قبل مموّہۃ محض فانہ ان اراد بما جعلہ مناط مطلق القبلیۃ مجرد ان یکون الوجود حاصلا فی الجملۃ

لشیء ولیس حاصلا لشیء آخر ولا یکون حاصلا لہذا الشیء الآخر الا وہو حاصل للاول فیتقدم للشیء الاول انہ قبل الآخر فینتقض ذلک بما اذا

وجد زید وعمرو معا فیتحقق زید دون عمرو اذ یصدق ان الوجود حاصل لزید فی الجملۃ ولیس لعمرو ولیس حاصلا لعمرو الا وہو حاصل لزید فینبغی ان یکون زید

مقدما علی عمرو فی الوعاء الذی یکون فیہ عمرو وفیہ اعنی الزمان ولیس کذلک وان اراد بہ ان یکون الوجود حاصلا لشیء ولا یکون حاصلا

للآخر الا وقد حصل قبلہ کما ینبیء عنہ صیغۃ الماضی فذلک مع انہ بیان دوری لا یفہم من ہذہ القبلیۃ الا الزمانیۃ ثم لو تصور عدم سابق علی

الزمان فی وعاء الدہر من غیر لزوم امتداد فیہ فلیتصور عدم لاحق للزمان فیہ ایضا ویکون العدم اللاحق واقعا فی حیز الوجود کما کان الوجود واقعا

فی حیز العدم السابق فیکون حیز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وکما ان تخیل الامتداد فی وقوع الوجود مکان العدم من

احکام الوہم کذلک فی وقوع العدم مکان الوجود وکما لا یکون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود لطبیعۃ العدم والوجود ولا لمقارنتہما الزمانین

یکون احدہما بذاتہ مقدار الآخر موخرا بل لامر لا یعلمہ الا اللہ فقط او ہذا الراسخ فی العلم ایضا لا یکون ثانیا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبیعتہما

بل لذلک الامر ویکون الامتیاز بین العدمین لا فی مجرد اللفظ بل فی ذلک الامر فان قیل العدم اللاحق للشیء فی وعاء الدہر انما یتصور

لو تصور ارتفاع وجودہ عن وعاء الدہر وحاق الواقع لکنہ غیر متصور لانہ اذا وجد الشیء فبعد ذلک وان فرض انبتات وجودہ فی زمان

۴ للبعدیۃ لکان فی الدہر امران احدہما قبل بذاتہ وموجب لقبلیۃ العدم والثانی بعد بذاتہ وموجب لبعدیۃ فینقلب الدہر زمانا ہف ۱۲ مولانا محمد یوسف رح

۵ مقصودہ ازاحۃ قول السید الباقر رحمہ اللہ ہہنا لیستبین ۱۲ مف ۶ ای یکون تخیل للامتداد فی ہذا ایضا من اختراع الوہم ۱۲

لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق والالاجتمع النقيضان ووجوده فى ذلك الزمان وجود فى دعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا

لا يتصور الا بتصور سلب الوجود راساً عن دعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود فى بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده فى ذلك الزمان والا

لاجتمع النقيضان ووجوده فى ذلك الزمان وجود فى دعاء الدهر فان قلت ان وجوده فى ذلك الزمان وجود فى دعاء الدهر بعد العدم

قلت فليكن وجوده فى ذلك الزمان وجودا فى دعاء الدهر قبل العدم ايضا على انّ لا منافى الزمان والزمان ليس موجودا فى زمان

حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوماً فى الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين فى الدهر بل وقع احدهما

موقع الآخر فليعدم ايضا بعدما وجد ويقع عدمه فى حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود الزمانى ايضا عن الدهر

لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك فى الدهر بل بارتفاعه مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرةً واما تمسكه فى

سبق العدم على زمان مدلالة برهان التطبيق على ابنتات تماديه فى جانب الماضى دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه فى موضعه

فلا نعيده واما تشبثه بانه لو كان بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معيةً غير مسبوقة بقبلية ولا شك ان معيته تعالى

للحوادث الزمانية مسبوقةٌ بقبلية دهرية فيلزم امتداد فى معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم فى الدهر فمبنىٌّ على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه

على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلاً عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنيةٌ على الاعتياد

بتصور الزمان وامتداده كيف وكما نحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومى قبليةً تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول

على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثانى عن اغتيالات الوهم قطعاً عنده فليكن الاول كذلك ثم انه قد

يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومى لم يكن له وجود عينى فى الزمان ثم انه حدث وجوده فى الاعيان بالوقوع فى ذلك الزمان

بخصوصه فكذلك لم يكن له وجود عينى فى الواقع الذى هو دعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعاً فى زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود فى

دعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان ذلك الوجود فى زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشئ الزمانى لا يكون بين

وجوده الزمانى ووجوده الدهرى اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده فى افق الزمان هو بعينه وجوده فى دعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم

ان يكون للحادث الزمانى وجود عينى فى زمان قبل الحدوث هف فالواجب جل ذكره كان موجوداً مع عدم هذا الحادث فى الاعيان مطلقاً

ثم الحادث وجد فى دعاء الدهر وفى افق الزمان فصار موجوداً معه تعالى فى الواقع الذى هو الدهر هذا كلامه وهو فى غاية السقوط لانا

سلمنا ان ليس للحادث اليومى وجود فى دعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس فى الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور

فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدماً فى الدهر قبل وجوده لما مر بعينه

من انتفاء القبلية والبعدية فى دعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده المفروض الحدوث حدوثاً زمانياً كونه حادثا دهريا لان الحدوث

هو المسبوقية بالعدم واذ تصور فى الزمان مسبوقيةٌ بالعدم يتصور حدوث زمانى واذ لا يتصور فى الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم

الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهرى واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد يتصل به من جهة آن الطلوع ما هو

غير متناهٍ فى الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هى من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون معه بل يكون عدمه

عدم معيته زمانية ويكون السبق الذى بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم

مسبوقاً بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزمانى واما دعاء الدهر فكل

اجزاء الزمان موجود فيه فى ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات

١٢١

متخصصة بها الا في زمان قبل ما هي متخصصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر اذ يكفي في كون الشئ الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الشئ الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا واستوضح ذلك بملاحظة وجود الشئ المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شئ من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده في زمان وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شئ من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما نطق به كلام هذا الخبير البصير من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شئ لا يكون لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشئ ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدأ عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين حاولوا الفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما يتجشم من قبلهم الا ان هذا الاهمال منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام لا يسوغ اسقاطهما عن اللحظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس المعية بين شيئين في الآن لا تتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان تتصور فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد

١٢٢

والامتداد بل انما يتصور بانه انها اللامعية البحتة وذلك اما ان يكون وعاء الدهر فارغا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ماتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ماتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء نعم تتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا تتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود قبلية وبعدية والدهر هو الواقع ولا يتصور له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم واحسانه اليهم من عدم ذهولهم عن القبلية الدهرية بريء منه فاما ما تجشم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمتنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن هذا المعنى لا يتصور بدون الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون مطلق هذه القبلية والبعدية انية الزمان فان معروضهما بالذات هو الزمان واخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا النحرير الهمام لتعرض عليهم في الموضعين وبالجملة نمنح ايماني واذعاني بهذا الحاذق البالغ الفائق السميدع بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى ووضحه الهباء مواضع التعقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه اتى في هذه المسالة التي بها امتيازه والحيازة عن اهل جلدته حتى تسمى حكمته يمانية ايمانية نضيجة سوية نقية فلسفتهم اليونانية نية زائغة تخمينية وفيها برفل ونجيال مجاوزا اقصى امد الاطرار والاعجاب بنفسه ويرفل ويختال بالغا منتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الابسفسطة زخرفت وزبرجت بالتشدق ومغلطة انفقت وروجت بالتخذلق فان قلت فما يصنع المؤمنون من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم بزوبره وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من وجود الموجد لها بل بمعنى اخص من ذلك وهو انه لولا بسط القيوم القديم بالذات النور ومد الظل لم يكن هناك سوى ذاته الحقة ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وكل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعاليا عن مطمورة الزمان كالعقول النورية يكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول فتسمية سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطات عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطر العامة واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك ثابت له تحقيقا لعدم استيحاش المدارك العالية الخاصية لعموم الناس الامر على الذين هم للحقائق متفقهون وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا واشباهه مما يستانس به فيما ذكر الليس يوحش طبائع الجمهور ونفارها وتحليش نفوسهم وحذارها من سلب البقاء عنه سبحانه اكثر او فرمما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنغطمة عن لبان الطبيعة تنتهي سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسة في العرف العامي ولم تتربت من موالا بلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار الماثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من ظلمات الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يشير له فطرهم ويرتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصيرتهم اما قرع سمعك ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري الفذ بل كان المتكلمين المتخيلين لامتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك **قلت** واذا الزمان متصل فله فصل متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف

نفس الطرف لاشيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق
آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه
متوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لانقراض فصل مشترك
فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لاشيء في طرفه والفرق بين الآن
وبين تلك الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل سطح والسطح
والخط ربما يكونان متناهيين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه فاصل فلان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل
لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك واصلات لا تتناهى بالفعل واما من حيث انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال في الاعيان بل
يتهيأ بالقوة القريبة الى ان يفرض الذهن فيه انقساما او انتهاء بشرط وذلك باعتبار امور دفعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدأ طلوع او غروب
مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل بهذا
النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان
اول آن فساده اما آن عليه فيلزم التتالي او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يفهم من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداده في الآن وان كان دفعة
فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه
ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه
دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون ذلك الآن تاليا للطرف البتة
بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في آن
وان لم يجب ان يكون لها اول آن لم يلزم ما الزم ولنتل عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في المزالق وينجيك عن التورط في مضائق اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة في مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك
الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمسامتة خط مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمسامتة وان لم يكن
من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن ذلك لا يضرنا او تبقى زمانا بعدما حدث في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامتتها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل
الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثها آن
هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان
يسيرا يسيرا ويجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبقين احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف

مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدأ فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجوداً في طرفه ويكون موجوداً فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية كمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازياً له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجوداً في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن وضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولاً وكما تختلف الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدماً والآخر موخراً فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد بالاول ما لا سابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه ولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجوداً في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا يفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعياً كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة فالسابق من عدمه رأساً آخر آن لا السابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن منك هذا التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء الزمان فصلاً مشتركاً بل على انه فاعل للزمان راسم له فكما ان طرف المتنقل ويفرض نقطة اذا تحرك مخروطاً يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطاً ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور الزمان وللحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيهما واصلاً بين اقسامهما كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق لانا اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون

يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة
متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا يسهل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذ هو بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي
له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئاً منه ولم ينل شيئاً البعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر البعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء
ذاته من المسافة حد كنقطة . . . ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية كذلك المنتقل نهاية لنفسه
من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في
حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى التوسط باقية ذاتها بعينها وان
كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحدس ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو وهم
في الزمان فصلا مشتركا كمحله الزمان واما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانه فصار حدا لذلك الزمان متعال عن ان يحل
في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بدورانها **قلت الفصل** كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون بتفريط وافراط فالمفرطون فيه منهم من نفاه
رأسا لمثل ما مر في الحركة مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ولم يدر انه اذ ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم
يكن ثبوته في الذهن لولا في الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدارا يسعها ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث
توضع ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب اوقاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون
اظهر واشهر فاذا رتبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كانا قبل وبعد واما
المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والامكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكون الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعادر مع الوجود
لا العدم المطلق او مطلق العدم كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على ان
الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان هو المنقسم اليهما لذاته لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها و
تفضيحهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة **اقول** قد كان
للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان بتفريط وافراط ونحن اذا قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين
فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له
وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امور حادثة اختيرت لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها فيكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا
ان يكون للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان منقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آنا فان بقي كان
شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه
واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتحدد بآن وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن
هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد للحركة من زمان وهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث
لا يحرك الا ان يتحرك فيكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية

زمانية ومرجعها الى ان المعين بجميعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه فجميعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام كل منهما مامر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن الا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها من زمان يتعلق ويقوم بها فربما يتقدر الشئ بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يقدر الاشياء بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان يتعلق بطبيعة الحركة لا ان ذات كل حركة تجب ان يتعلق بها زمان فربما يتعلق ذات الشئ بطبيعة ثم قد يخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشئ كما ان ذات اللون يتعلق بطبيعة الجسم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك ان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث ما لم يكن زمان ولا يكون زمان ما لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية ما لم تكن طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتنحصر في الفلكية وحقيق ان يكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير التي اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم يحيط بسائر الاجسام فلا يكون لما سوى حركة الفلك الاعلى خطى في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك واما الذين جعلوا للزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردها النفاة مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان وللاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن له دلالة على نحو وجوده محصلا في آن او على جهته وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما تحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى

١٢٨

اختراع الذهن او تصوره هذه الحال وذلك كالوضع والحمل فانك مالم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل اما اذا وجبت معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية والعمى وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى البعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان واما ما لا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان ومع ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على انحاء منها ما هي محصلة الوجود اي ليس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها شيء يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاءه متمانعة عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده اودن منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة ففصلها الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار المطلوب بها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات منهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت به الموقت بان يعين مبدأ حادث يحدث يعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان طلوع الشمس وما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى عن المساكتة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعله طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صارا معين باشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان واما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم من بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده الذي يزيح شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاقب مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في ازل رطب الوجود فكيف يكون في اعلاه وما يليق ان يسطر وبذكره ههنا ان الزمان

ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم يرله علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر تشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك ولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اخفى ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوا انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الجهة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد او المضاف اليه او ما يليها فيكون على جهها والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا مختلين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وكأن يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستزيد من النهاية على نقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني وآية نقطة فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منهما لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهاياتهما المعدودة النقطية حد في القوة واما ما لهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليجي او خط كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امران عامي وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وتسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا او خاصي وهو ان لكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض ويتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وما تجددان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلافه والطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعا لها التي تكون به الراس والظهر والاغصان فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست ح يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه او بما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما يلي الفوق قبل هو ما يلي الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولابد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر يقابله وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا يكون الا الى موجود متحيز ولو لم يتناه وجهاتها لا تتناهى واعتبرت الست تارة بالقياس الى المشير فيكون ما يلي نهاياته واخرى الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة فقد ذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لابد لها من نهايتين بالفعل وتكون على جهات تسمى وما بالطبع منها ما يلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب فلا من جهات ان هذين الجهتين لابد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلينظر فيه **اقول** للجهة اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية يكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه

اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشئ من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا انحناء فيهما لا نهاية له بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل بعد مستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا نقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل او المقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن يتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله والخط لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يؤخذ السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح البيضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما يتكثر النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسمية لا له هذا وان لم يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا وح فالحمل للمشهور سوا اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذ لا بد في تصحيحه من تخصيص ويكفي في ذلك تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان لا يصار الى التخصيص ازيد من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول

ينبغي ان يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين ردّدنا المحمل بين امرين وانما يتبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة والفهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك
انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر في المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح المنازل واللبنات والبسط
والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلا يصح المشهور فانهما وان كانا ذا امتدادين واحدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات وهي كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون
لنهاياتهما البعيدة النقطية حد في القوة دائما اليهما بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد
تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حيث ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاطت به الخطوط مستقيما
وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم مطلقا سطح اللتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم امران عامي وخاصي اما العامي فهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات
والابنية والاقبية والبسط والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة لسبب اعتبار ستة حدود معينة بالطبع في الانسان وسائر الحيوان
اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه
والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين متقاطعين امتداد ويسمى الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد
الاول بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد على ما يجي واما الخاصي فهو ان الابعاد المتقاطعة على
قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد كالاصل لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع
على قوائم في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا تتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام
يتعين بالفرض ويتبدل بتبدله وبالاعتبار الخاصي تعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض ويتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف واليمين والشمال في الاعتبار
العامي باعتبار النهايات الاربعة المعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من الجهتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعي
لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل ذلك
الراس والقدم في الانسان كيف ما كانا ولا الظهر والبطن في سائر الحيوان كيف ما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انكس لم يسم راسه فوقا وقدمه تحتا بل بالعكس واذا استلقى او
اضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه الامر الذي يتحدد الفوق والتحت فيما اضيفا
اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه فلا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبع في الناس وسائر الحيوان وفي الاشجار يقتضي
وضعا لهذه الاجسام الى المحدد لجهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع الراس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فهما
متحددان بالطبع قطعا لكن لا بنهايتي هذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل بالمحدد آخذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع من الست اعني ما سوى
الفوق والتحت ح يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما
الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما بهذا المعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى
وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس ما يلي الفوق

بالی الفوق بذلک المعنی قبل الانعکاس ہو المیتہ فتبدل لاتبدیل ۱۲ حمد اللہ رح

بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدل لان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد مثلا
في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض
ولابد ان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق
رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الآخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين نهايتا الجسم للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية
ايضا انما تتعين عند التحقيق باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك فربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين
وان جاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه والقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين واذا اضيفت الجهة الى الاشارة
يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وان كان تحيزه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى المشار اليه فلا يكون جسما
بل احد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فتكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار
اليه فتكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فنذكرها هنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيف الجهة الى الحركة اريد بها ما منه واليه لا تكون الجهة الحقيقية لها ايضا منقسمة
في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة مستقيمة اذ لابد لها من نهايتين بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون على انحاء مختلفة وجهات
شتى اذا كانت ارادية وما بالطبع منها انما هي الى الفوق والتحت طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض وللقرب كحركة الهواء والماء فلاح لك وجوب تحدد هذين الجهتين بالطبع من
جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولابد لهما من محدد
بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلننظر فيه **قلت الفصل** في انه يجب ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق مجوف
غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام اليست الجهتان حدين متمايزان بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموات اليها
بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير منقطع ولا ملاء ذاهب الامتداد على بساطته لا الى نهاية تحدد لتحديد يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة فيه كما هي
بين هذين الجهتين فتحددهما انما هو عند ملاء متناه ثم لا يتاتي ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون
بينهما ذلك ثم اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز
تحدد تابعة الا انه يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على المحدد الحركة المستقيمة ولا جاز مفارقته لحيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة و
يكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين الا بخرقه
على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصور
الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي
وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا فاما يلاقي السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت
على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والا جاز عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بالعدد فبانفصال عرض بالمادة بعد تلبسها بالصورة اما بذلك فتكون قابلة للخرق
او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط متجزئة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق ان
الجهة باي معنى اخذتها حدة ونهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما

كانت بعداً عن الاخرى والحركة والاشارة على اقرب السموات الى احديهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر فى هذا الفصل نبذاً من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب
ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه ولما مر من امتناع الخلاء ووجوب تناهى الابعاد وان كان يكفى المؤنة فى ذلك لكن المقصود فى هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك
مع عزل النظر عن امتناع الخلاء فى نفسه ووجوب تناهى الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان فى خلاء غير متناه او ملاء متشابه اى بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس
فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضاً بالطبع بخلاف هذين الجهتين لا يقال ان لا حصر فليتحدد فى خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء
اذا تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وستبين انه يجب اضافة التحديد الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهى انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء البسيط منه
بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثانى انه يجب ان يكون المحدد جسماً كرياً وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين فى الغاية بحيث يكون القرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على
اقرب السموات اليها بعداً عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين او خطين او نقطتين او متخالفين
كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اى حال فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين ومنحنيين او متخالفين وكان
يكونا حدين لجسم واحد او لجسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اى وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلاً محيطاً بالآخر وغير محيط اما متقاطعاً او موازياً لا يقال يكفى هذا الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعدٌ خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة او الاشارة عنه اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض فى
ذلك الخلاء او الملاء الخارج ولا يكون هذه الحركة او الاشارة من سمت المركز وح نقول الماتبين ان التحدد عند ملاء فلا يمكن احاطة الخط احاطة تامة بملاء فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد خارج عنه فلا يكون بين محيط
الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وما يقرب من ان الشكل البيضى والعدسى بل المضلع ايضاً فيشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت فى القرب من جانب البتة
غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحيزت جهة المحيط الى ما هو فى غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك
فلم يكن الكل فى غاية البعد ايضاً اختلاف الاجزاء ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا فيتصور ذهاب البعد فى السمت الذى انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور
بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفاً الرابع انه يجب ان يكون محدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التى
تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون محدد المركز ايضاً بذلك الجسم ظاهراً لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد به محيطه يتحدد به مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط ح هى سطح المحدد لجهة
المركز تحدداً تاماً والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطاً للمحدد لجهة المركز فيكفى المحيط فى تحديد الجهتين ويلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء متناه عند ملاء
لا يمكن اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطاً بالآخر لم يمكن تحدد الجهتين معاً بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما ولا تحدد احديهما باحدهما والاخرى بالآخر لوجوب تحددهما
معاً بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطاً فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان
محاطاً بملاء آخر ويجب ان ينتهى الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجاً عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة

مفارقته لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحددهما بذلك المتحرك

بالضرورة فلا يكون المحدد لهما قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لانه يمكن الخرق بالحركة المستديرة

وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما تحيط بالاخرى فيتحرك احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة

ويتخالفان في جهتها يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد ح هو المحيط ويلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان

هاتين الجهتين حيث يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته

واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور

بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا

منه ولم يثبت بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن

والفاسد او واحد منهما لو كان محددا فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب اذ لا يكون لجسمين حيز واحد

طبيعي فكانت الفاسدة ح طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة وحركتها جهتان طبعيتان متحددتان لا لها لعدم امكان حركة الشئ الى جهة متحددة به ولا

بالكائنة لتقدمهما عليها واما ان تكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون جهتا حركتها الطبعيتين متحددتين لا بها لما

ولا بالفاسدة والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شئ من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا غير منتظم من اجسام مركبا

تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقي

كاجتماع البصرة من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته وان كان

الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح واحد

كري او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي تجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان تكون بالعدد او

بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال بعرض المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بالصورة فان

كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل

ايضا لان كلا منها ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز

طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة هف **قلت الفن الثاني في السماء والعالم**

مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** قوى الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيطا او مركب

والمركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة التي ليس

يخص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالفصلي والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة تقويمها

المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى وان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها لم تحصل المادة بحلولها فيها يكون المادة متحصلة قبلها والا

تحصلت بها من حيث دخولها في المجموع المتقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم يصدر عن الطبيعة البسيطة قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر

١١ قوله في السماء والعالم علم السماء والعالم علم يعرف فيه احوال الاجسام التي هي اركان العالم وهي السموات وما فيها والعناصر الاربعة من طبائعها وحركاتها ومواضعها وبيان الحكمة في صنعها وتنضيدها وهو من اقسام العلم الطبيعي الباحث عن احوال

فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من حيث هي واخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة موحدة الفعل بالجنس والنوع على حسب حدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبعية انما تكون
للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت فهناك
حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة لها فلا يكون الحركة طبعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها
بالذات مقتضى المزاجية والحركات البسيطة الطبعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها طريقا الى نهايتها ولا كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة
طبعية فالمستديرة جنس وتكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام
ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف والخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه ولو بالقوة لم يخل
عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون في الحيز الطبعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة
اقسام لكنه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يكون بدون اختلاف صورها
النوعية فيكون صور البسائط موجودة في المركب هي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة اولا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط
كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لا شك انه لا يكون ماله من القوى اعراضا باسرها اذ لا بد من
صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون
ما يقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان يقتضي احدهما حركة مطلقة والثانية تعين الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا
الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان يقتضي كل منها امرا محصلا ويكون كل منها صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما ليا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما
فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا او بالعكس فيكون كل منها صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحدة منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في
المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هذا محصل ما ذكره الشيخ **اقول** وفيما الزمه على الشق الثاني منع ظاهر لان
كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة اليها فلا
يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود بل ان كان ففي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يزاح ذلك بان الكلام
فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى وح اذا حلت احدهما في المادة ولم يقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل
بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فيقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى وح فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان ليست احدهما اقدم من
الاخرى في قيام المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة

١٣٥

مادتها المادتها كالطبيعة المائية لصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما يصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا سبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من حيز الهواء الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل يشاركه في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن الشركة في فعل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم يخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعة ما لا يكون عن مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليها كالحركة الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان يتمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء مقاومة القوى الاخر المشوبة بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او متناسب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيطة واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك وعدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج معد القوة تقتضي بالعرض وعلى نحو اقتضاءات القوى المتفننة ما يعاند مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل ينقبض عن ان يكون الامتزاج معد القوة تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة

تکون علی جہات مختلفۃ وکذا المستقیمۃ فلاح ان المتحرک علی الاستدارۃ جنس والمتحرک علی الاستقامۃ جنس آخر فاذا ثبت فی المتحرک علی الاستدارۃ کثرۃ واختلاف فی جہات الحرکۃ کان الاختلاف منہا نوعیا وتہم اذا قالوا ان الطبیعۃ الفلکیۃ طبیعۃ خامسۃ لم یعنوا بہا وحدتہا بالنوع والمتحرک علی الاستدارۃ متحرک علی الوسط بمعنی انہ یدور حول الوسط سواء کان الوسط مرکزا لہ کما یجب ذلک فی المحدد لجہات الحرکات المستقیمۃ اولا وح یکون کل جزء منہ تارۃ اقرب الی الوسط وتارۃ ابعد منہ ولا یکون القرب ولا البعد مقصودا لذاتہ بل المقصود ہو حفظ المیلاد وذلک یلزم منہ وکیف یکون مقصودا ولا یکون بجملۃ الجسم قرب تارۃ وبعد اخری بل لجزء موہوم ولو کان القرب مقصودا لم یتجاوز عنہ الی البعد ولتحرک الیہ علی اقرب المسافات وہی المستقیمۃ وکذلک البعد والمتحرک بالاستقامۃ منہ ما یتحرک عن الوسط کالنار وکالہواء ومنہ ما یتحرک الیہ کالارض وکالماء فہما مختلفان وہذا ایضا اختلاف بالجنس فان المتحرک عن الوسط تختلف نہایۃ حرکتہ فمنہ ما یبلغ اقصی ما ینتہی الیہ الحرکات المستقیمۃ لو لم یکن ہناک عائق فیکون طبیعۃ مقتضیۃ لان یکون طافیا علی کل الاجسام المستقیمۃ الحرکات کما ہو حال النار ویسمی خفیفا مطلقا ومنہ ما یقف دون ذلک کما ہو فی الہواء ویسمی خفیفا مضافا فان خفتہ بالاضافۃ الی ما دون النار واما بالقیاس الیہا فثقیل لوقوفہ دون نہایتہا ولبطوءہ فی الحرکۃ الی فوق بالقیاس الی حرکتہا وہذا اختلاف بالنوع وکذا المتحرک الی الوسط منہ ما یبلغ الوسط ان لم یعق فیکون طبیعۃ مقتضیۃ لان یکون راسبا تحت الاجسام کما یری فی الارض ویسمی ثقیلا مطلقا ومنہ ما یقف دون ذلک لا لضرورۃ الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلک وہذا حال الماء ویسمی ثقیلا مضافا فان ثقلہ بالاضافۃ الی ما سوی الارض واما بالقیاس الیہا فخفیف ونقطۃ الخفۃ والثقل ان عنی بہما ان یکون الجسم من شانہ انہ اذا کان فی غیر الحیز الطبیعی تحرک بمیل طبیعی الی احدی الجہتین کانت الاجسام المستقیمۃ الحرکۃ دائما اما ثقیلۃ او خفیفۃ وان عنی بہما ان یکون ذلک المیل للجسم بالفعل لم یکن الاجسام فی مواضعہا الطبیعیۃ خفیفۃ ولا ثقیلۃ فہناک ثلثۃ اجناس متحرک علی الوسط لیس بخفیف ولا ثقیل ومتحرک عن الوسط خفیف ومتحرک الی الوسط ثقیل

قلت الفصل الحرکۃ المستدیرۃ اذ ہی اتم الحرکتین البسیطتین فبالحری ان تکون لاقدم الجنسین من البسیط اعنی جنس ما یتحدد ولامکنۃ الجنس الآخر وجہات حرکاتہ بہ علی انک قد علمت انہ یجب ان یکون المحدد متحرکا بالاستدارۃ وکما ان المحدد یجب ان یکون کریا محیطا بالاجسام المستقیمۃ الحرکات غیر قابل للحرکۃ المستقیمۃ ولا للخرق والالتیام والتخلخل والتکاثف والنماء والذبول والکون والفساد ولا یکون خفیفا ولا ثقیلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا یابسا فکل ما یتحرک بالطباع علی الاستدارۃ اذا ثبت فیہ کثرۃ اذ لا یکون فیہ مبدأ میل مستقیم فلا یقبل الحرکۃ المستقیمۃ بالقسر ایضا فہو یشارک المحدد فی ہذہ الاحکام وکما ان حرکۃ المحدد سرمدیۃ فحرکات الباقیۃ کذلک لبراءتہا عن الاختلاف ویجب ان تکون ارادیۃ من قوۃ غیر جسمانیۃ ولا متعلقۃ بجسم ذی قوۃ سابقۃ وکل ما قیل قبل نضج الحکمۃ فی تحرک السماء مما یخالف ہذہ الاصول فنحن بما اسلفناہ فی غنی عن تجشم ابطالہ والسماء عامتہا غیر مشرقۃ وتضمین اجزاء مشرقۃ بعضہا فوق بعض فہی مشفۃ والاستترت تلک الاجرام وبالحری ان تکون خالصۃ التشفیف ولا یکون لہا لون والزرقۃ المتخیلۃ انما ہی فی کرۃ البخار اذ تتخیل من اختلاط الظلمۃ المتخیلۃ من تراکم الابخرۃ الغیر الخالصۃ التشفیف ولا ظاہرۃ اللون مع الضوء الواقع علیہا زرقۃ والقمر استنارتہ من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدی ولونہ ما یظہر عند الکسوف واذا استضاء جانب منہ نفذ اثرہ من الضوء الی الجانب الآخر ولذا یری ما لم یقع علیہ الضوء من الشمس عند الاستہلال اقرب الی الاستضاءۃ منہ عند الکسوف واضواء سائر الکواکب عن ذواتہا والا لتبدلت اشکالہا کما فی القمر

۵۸ قولہ من ذواتہا اختلفوا فیہ علی قولین احدہما ان انوارہا لذاتہا لا باستفادۃ من الشمس او غیرہ والثانی انہا لیست لذاتہا بل لغیرہا لکن النور بعد کونہ مستفادا من غیرہ تدنفذ فی اجزاءہا بحیث لم یبق فی جرم واحد منہا کدورۃ بخلاف القمر

وكانها لاتخلوا عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مركزة فى ثخنه واذ هو لا يخلو عن تشفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من

غير تميز بين احادها كالمجرة يُبْدُ ان المجرة اجرام متفرقة بدواتها فى شف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة فى مستنيرين من الشمس **اقول** قد علمت

ان الحركة الطبعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بطباعه بالبسيطة يجب ان يكون بسيطاً وقد كنت علمت ان اتم هاتين

الحركتين هى المستديرة وبالحرى ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسى البسيط اعنى ما تتحدد به الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه

فبالحرى ان يكون الحركة مستديرة بجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون

قابلاً للحركة المستقيمة اصلاً بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل تتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطاً كريا محيطاً بالاجسام

المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلاً للحركة المستقيمة فلا يكون قابلاً للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون

والفساد ولا يكون خفيفاً ولا ثقيلاً ولا حاراً ولا بارداً ولا رطباً ولا يابساً وتجب من ذلك ان يكون مخالفاً للاجسام الكائنة الفاسدة فى المادة والا كانت مادته

فى ذاتها قابلة لغير صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه بعد واذ كل ما يتحرك

بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضاً على ما علمت فهو يشارك المحدد فى البساطة

والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغى ان يكون امكنة متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة

واقعة فى جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضاً وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة

للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضاً بان سائر الاجرام المضاهية له فى الحركة المستديرة الطباعية اذ هى بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية

عن الكون والفساد وليست عرضية لتناوب ما سوى الاوضاع من الاحوال ينبغى ان يكون حركاتها ايضاً سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها

لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذى قوة سابقة فما كانت تخمنه قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب

فى حركة السماء تركبها من نار متصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما فى السبيكة او انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها لا تسكن ولا تتصل

كرتها لا تمكن النار التى فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك وان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها

فائضة بعد المزاج او نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهم قد بان فساده فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما يجانسه مركباً من اجسام

تجب ان تتحدد به امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه فى غير موضعه الطبيعى لكونه فى حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية

اما الحركة السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا لان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب احدهما لكن تكون مشوبة بالطارد ولا يمتزج منها دورية ولا

السبيكة فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله

بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه والمطلوب واحدة فى تمام المسافة ثم الى اى حد وغاية تروم النارية صعوداً ولم تجد فوقها جهة والذين

جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد بقوة تقتضى

ان يخالف **مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها جعلوها فى تعب دائم ثم**

ان الحس يدل على ان السماء تتضمن اجراماً مخالفة لها فى الرؤية لان علة جرمها لا ترى منيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض

غير محيط بها ولا يكون كما نبهت عليه في امكنة العناصر بل تكون كانها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام

النيرة لكسف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبينها لا سيما العالية منها جرم السماء فلولا شفيفه استر تلك الاجرام اما

الزرقة التي نظن انها لون السماء فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك بعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة

فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر في كرة البخار زرقة

لانه اذا رئي شيء مظلم من خلف مضيء يرى لون مخلوط من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما

وراءه غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فتتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي والذي انا

اراه هو ان ما يكون شفافا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه

رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر نفاذا جليا لم تتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل

هناك زرقة لانه اذا لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء ما من الاجرام

النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تتخيل الزرقة في الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية

مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين

اليد من تحت ثم في اراءة هذا اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك في ان القمر منها

له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو القتمة المشبعة

وجوهر القمر كما ذكره الشيخ شبيه ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه

الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب فربما يظن انها ايضا انما تستنير

من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس ضوءا قائما بل يجوز ان يؤدي الضوء من حيث

ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا على السواء فتتبدل اشكال المرئي منها سيما في السفليين اعني

الزهرة وعطارد كما تبدلت في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به الضوء فيوجد

اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق

دخانه وهو في جوهره ذو لون ما ولذا يختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون الذي يخالط النور الناري وجدير بنا ان نتكلم الآن في

محو القمر فنقول ان ما عسى ان قد يظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل

في هذه الاقسام ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالفلك

١٤٣ قوله في محو القمر هو اختلاف اجزاء سطحه في قبول النور فقيل هو خيال محض ولم تتعرض لهذا المذهب فان لبطلانه ظاهر كل الظهور فانه يبتني على ان

لاستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل ولا مشف الضابل خشنا غير صقيل او تكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما في اصل الفطرة

او لانسحاق عرض له من مصاككة النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض ادرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة العامية التي كانت موجودة

في نصارى بغداد وكانه يعني ابا الفرج الجاثليق من ان هذا السواد بادٍ من السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون

عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقته وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبه

في هذه المواضع ليس لعدم استعدادها لادراك الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في مواضع منه دون اخرى او

لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون

المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة

بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية يستر بعض المواضع من

القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المنشعبة من كون ذلك عن امر في ذاته فيبطله ان الاجرام

السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ

وفيها سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد

ذلك حينا فحينا فلم يتفق في ذلك للارصاد المتقدمة مع المتاخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حديث تادي السواد من الجانب الآخر فيبطله

اولا ان السواد والظلمة لا ينفذ من جانب الجسم الاسود الى جانب له آخر وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال ولا ظلمة في الجانب ثم اذا اخذ

يزيد ضوءه فان تلك الظلم من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان

ذلك الخيال مما لا ينقطع وتيفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته لبابه عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فعلى ما قيل من انه لو كان

كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثاني اعني ان

يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا تبقى محفوظة على هياٰتها مع حركة المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان

المرآة التي ينعكس عنه الضوء الى البصر لا تودي الخيال وما يودي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان في مرآة كذا ذكر الشيخ ومع ذلك

ذهب بعض المتفلسفين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه راى فيه صورة القدر المنكشف

من الارض وصورة البحر المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء لبعضه بحار وبعضه قفار وبعضه

عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاعظام والاشكال فهذه الاشياء

يرى الناظر اشباحها في صفحة القمر المنير ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا يحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا شنع ظن انه ابدع واما

القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض اعلام المتاخرين واقول ما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اشراقا بينا في

صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة ربما يكون خلفا من ضوء النهار ولا يكون البحر في ذاته

ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان

لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا الضياء حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ما ياتي وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقر به بعض الاذكياء من المتحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كثير وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا تلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا انظرنا اليه سيما عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية بجنب فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في بطلانه ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان جدا من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به او كان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز البطل ذلك انه يجب بسبب اختلاف المنظر وان يكون الساتر يستر تارة دون الاخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيفة الاشراق من القمر فترى بالقياس الى البيض حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرئيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر المنخسف انما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر منا دائما على نهج واحد وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالمتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على نفسه فيكون المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة بآحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المتفرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من افلاك وكواكب كاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب حال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتياز بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه الاجرام غير قابلة للاستنارة المتفرقة في كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك ومقعره فانما يماسه على نقطة ويكون المالي للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا من جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا نظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم بسيط وهو ملون قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مزيدا لاقاحا في استنارته على السواء وذلك لان القمر وان لم يكن مشفا محضا فلا يخلو عن تشفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يؤدي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وابعد من التشفيف بالقياس اليه كما ان

الكهربا روان كان لونا غير شفاف يرى ما فى ثخنه من نملة سوا رماتت فيه ونحوها فلا يرى فى المواضع التى تودى تلك الاجرام ما يرى فى سائر المواضع من البرق والاشراق وهذا لا يقدح قدحا كثيرا فى انحفاظ شكل المحو فى الروية وانما على حالة واحدة كون المرئى من سطح القمر فى كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير فى القدر مقابلة لها فى الجهة فيكون المرئى من القمر دائما شيئا واحدا **قلت** واذا السماء متحركة بالاستدارة ولا تقبل الخرق فما ظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هى او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب نفسا وللفلك اخرى لا ان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان آوانه كذلك فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب فى فلك ثم من الجلى فى بادى النظر اشتراك الاجرام النيرة فى حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هى القائمة بالمحدد الحافظة للزمان وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء فى النيرين وبذلك بالاستقامة والاقامة والرجعة فى المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا الكل عدة افلاك تتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما تكفل به صناعة المجسطى واذا لا تشابه حركات مراكز التدويرات حول مراكز حواملها فى المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير وفى القمر حول مركز العالم نفيتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطليموس واليقين بان الاجرام العالية فى جميع ما هى عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يمكن بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد ظن من ان الحركة انما هى للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح فى الماء الراكد او ان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح فى الماء الى خلاف جهة جريه واما ما ظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين فى مقدار الحركة فلذلك لا تفارق الكواكب امكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح فى الماء موافقا له فى سمت حركته ومقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعى كانت مستقيمة اللهم الا لقاسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على النفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهى مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعى فى كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا او وضعيا وارى ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة له هى المحركة اياه وان ما يرى من ان الكواكب المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ فى الحيوان او ان ما يكون هناك كوكب واحد تنتظم حركته بعدة افلاك كلكل من الكواكب السيارة فانما تنبعث قوى حركات تلك الافلاك بكل كوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل فى فلك يسبحون

انما شبه الى ان الشمس القمر بل وما في حكمهما من السيارات ايضا تتحرك في افلاكها الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحامل والتدوير اذ انها بل جميع الكواكب تسير بسير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا تتعب بسباحة مسافة لو مشى بقدرها يعيى او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون الفلك واعلم ان هذه الاجرام النيرة لاسيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بالقدر ما تتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك ولم تختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما تقتضيه الحركة الاولى ولا تحفظ العلو بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بمحاذاة كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده وقلته او كثرته في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لابد منه في انتظام الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك ثم انهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تمنع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية ونحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لاجرم اثبتوا لكل افلاكا على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما تتكفل تفصيله مفصلة صناعة المجسطي الا ان القدر الذي اثبته بطلميوس من الافلاك وان استتب به امر الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا يخل بانه كيف تشابه حركات مراكز

١٤٣

الشداوية للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمّى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد
زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شرح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من
العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتشفيف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوءها فهو
على ما ينبغي في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعدما عسى ان يكون
كالانموذج ان شاء الله تعالى **قلت** واذ حركة السماء وضعية فلابد وان تتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال
الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتاتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه تحركا للمنسوب من
كونه تحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء ويتحرك
بالعرض حارا جدا مستحفظا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها وما فرض انه كان هناك غيرها يجب ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد
باردا جدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان تقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ولا يكون لهذه الامكنة
اخرى طبيعية ولا شكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يتخيل اليها من الادخنة الواصلة
الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لانزال الاسباب المضرسة متمادية عليها مع ان الارض لسببها الطبيعي لا تعود الى الاستدارة اذا خرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة
الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا ومما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين ظهور الجبال والسفن بالتدريج
من اعاليها الى اسافلها ولعل اتقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او سكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون
الحركة الصاعدة لاجزاء الحارين والهابطة لاجزاء الباردين بما للحيز الطبعي **اقول** المتحرك لا بد له وان يتبدل ماله من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان المحدد وما يجانسه
متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون
الجزء الآخر او مع حركة مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال
اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون تحركا للمنسوب من ان يكون تحركا للمنسوب
اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحمل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار
لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمن عليها السحق والحك او التمخيض او الخضخضة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك ومن ظن انه كان المجاور
للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اي وقت فرض انه كان هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه كان غير النار
يلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها هف وبالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بمشايعته حار الطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي يكون ابعد من الفلك عديم الحركة
والقرب منها عادما في طباعه للحر مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار مملوة الى تحت بالهواء

والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون لشئ من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض من ذلك في غير حيزه الطبيعي او ينتقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة تشكله الطبيعي على ما عرفت كري وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط ها لطبع بميل متشابه ثم النار المماس بحدبة مقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون المالي للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يتكون هناك جسم عنصري سوى النار او انتقل هناك من موضع آخر واما مقعرة فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل بينها بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شئ منها بعينه مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد داخلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليبسها مع قبول الكون والفساد والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شئ اما بالفساد او بالخرق والنقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها شئ اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي واما الماء فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تناوب الرياح ونحوها لا تدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء الراكد انه لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يميل الجزآن الطرفان الى الوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ومما يدل على كرويتهما انه لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بجملتها لكن ترى اصغر ولم يكن يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان على العرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية والخطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها

ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك بين الافق والسمت مستقيما في الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من
نقطة عليها روى القطع مستقيما وقد يظن انها مع كونها مسطحة طبقات بين كل طبقتين منها جو في كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها
وكان جيلا يزعم ان الارض مسطحة يحيط بها بحر يحيط به ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع الارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب القصبا ذهب بينهما من سائر الفلزات
وكان هذا من خطابيات ريم بها نحو من صلاح المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد النار وتقديسها النور لها وصفوها بالوحدة والثبات
والتوسط لكون هذه المعاني في الخير ولما فرطوا في شان الارض وبالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوا بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة هي التي
تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز الغريب اقبل للعدم والتفريق فيه
او للارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وابطأ من النار في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف حيز النار على ان ذلك كله خارج
عن طور الكلام البرهاني وتنحم ما احتجاجهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب
والنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري ان يطيب به نفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت
طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطله ان قالوا الحركة
الارض بدون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما رأوا الاجزاء المنفصلة من الارض تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت
الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا اسقطت من علو قول ويبطل
الصعود خاصة انه يجب ان تتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا ذلك ليقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها
ولنا ان نبطله بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تتخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك
الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين
انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجبت من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا قيل وعلى هذا فما في الشفاء
من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول
والدليل على بطلان هذا القول ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر
الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي المواضع الذي خلي عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه وينزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب
يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين انه يجوز ان يكون المتصل بالارض من الهواء تابعا لها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك
الهواء بالمشايعة للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من التحريك في الحركة القسرية
دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في سبب ذلك ومن كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها
الطبيعية ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب يجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء اذا رأوا اجزائها المنفصلة الموافقة

لها تحرک بالطبع ولم تتفطنوا ان تحرکها انما هو عند مفارقتها الحیز الطبیعی وان جهة تحرکها هی الوسط تحیروا فی تعلیل سکونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جمیع المسافة التی یتصور ان
یتحرک فیها الی الاسفل لکونها غیر متناهیة فی تلک الجهة ولم یدر ان السفل هو الوسط وطائفة اخری اعترف بتناهیها ففر من هذه الطائفة اذا راوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة
علی الماء واذ من شان الارض ان ترسب فی الماء لا ان تطفو علیه وهی عندهم طافیة علی الماء لجهلهم بحقیقة السفل تشعبوا فی وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من
جعلها منبسطة طبلیة فان الثقیل اذا انبسط طفا علی الماء واذا جمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسطة الی الماء وحدبتها الینا کانه ظن ذلک وفق لطفوها وتفطن للاستدارة
المکشوف منها ومنهم من عکس کانه قاس الارض بالسفن فحدبتها یکون الی الماء وظن المکشوف من الارض سطحا لما رای من استقامة الفصل المشترک بین الافق وبین الشمس وفرقة اخری
اعترفوا بکونها کریة ساکنة فی الوسط لکن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمن زاعم ان ذلک لجذب الفلک ایاها من الجهات علی السواء کما حکی انه کان بیت مقناطیسی الحیطان والسقف
فقام فی وسطها حدید صنم لانجذابه الی الجهات بالسویة وزاعم انه لتساوی الجهات فی استحقاق ان تمیل الارض الیها لا فی جذبها الارض وزاعم انه لالتفاف الحرکات السماویة بها
کما یعرض لحفنة تراب جعل فی قنینة فیدار القنینة علی قطبین ادارة سریعة فیثبت التراب فی الوسط لالتفاف الدفع من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب کلها تجعل الارض مقسورة
فتکون لا محالة فی غیر موضعها الطبیعی فیکون لها موضع طبیعی فلو حصل فی ذلک الموضع فاما ان یهبط عنه فلا یکون الموضع طبیعیا هف او یسکن فیه لطباعها من غیر حاجة الی
علة خارجیة فلم لا یکون ذلک هو الموضع الذی هی الآن فیه وتتحرک الیه اجزاؤها فلا یستحق سکونها فیه ولا تجشم لعلة مما تحلوه ثم من جعلها غیر متناهیة یکفی فی بطلان قوله وجوب تناهی
الاجسام واما من جعلها محمولة علی الماء فالکلام معه ینتقل الی سکون الماء فان جعله غیر متناه فقد احال وان جعله محمولا علی جسم آخر فاما ان یذهب ذلک الی نهایة وهو محال او ینتهی لغو الکلام
فیه وان جعله ساکنا لطباعه فما المانع من مثل ذلک فی الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملاؤها من الخلاء فقد احالوا وان ملاؤها من الهواء فلا یکون جوفها مکانا طبیعیا للهواء
فما الجاذ للهواء الی هناک وینبغی ان ینفصل بالزلزال والخسف والجاعلون ایاها طبلیة قد اخرجاها عن الاستدارة الطبیعیة والذین جعلوا المکشوف منها مستویا من هؤلاء یکذبهم ما عرفت
من الشواهد الآتیة علی الاستدارة اما حدیث الفصل المشترک بین الافق والشمس فقد مر الجواب عنه ثم انک قد القینت ان حرکة اجزاء العناصر الصاعدة للخفیفین والهابطة للثقیلین طبیعیة
وروم للاحیاز الطبیعیة وقد زاغ فی ذلک ایضا اقوام فظن الاجسام کلها ثقال لکن الاثقل یسبق ویضغط ما دونه فی الثقل فتحرکه بالقسر الی فوق وظن ان الخلاء یجذب الاثقل ثم ثم
قربت الاجسام تتوسطها الثقل ویحیط به ما یتلوه فی الثقل وهکذا فیکون الصاعدة للنار والهواء بالضغط والکل بالتقسیر وظن ان الثقل هو التخلخل الخلاء او انه اللین او انه
الاشکال المتحددة الصنوبریة وان المرسب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوایا واستعراض السطوح والکل فاسد فان الحرکة بالقسر یکون الصغیر اقبل لها من الکبیر
فیکون النار الصغیرة اسرع من الکبیرة والخلاء مع بطلانه فی نفسه کیف یکون جاذبا وکیف یکون موضع منه اولی بالقیاس الی طباعه بان ینجذب الیه الارض دون النار من
موضع آخر وکیف یکون سبب اقلال تخلخل الخلاء بل غایة الامر ان یکون الخلاء عدما لعلة الا رسابا فلا یکون کثرته تفید شیئا اذا کان الملاء علی قدر واحد او ازید او مانعا من
تاثیر تلک العلة فیکون اقصی ما یوجبه ان یمنع الحرکة الی سفل او یورث البطوء فیها ولو کان اللین سبب الخفة لکان الآنک بل الزیبق اخف من الحدید واما الاشکال المتحددة فانما تکون
مواتیة للحرکة لا اسبابا لها کما ان السیف لا یحز بحدته بل اذا حرکت بالقسر او تحرک لثقله بالطبع سهل نفوذه فی الاجسام بحدته **قلت الفصل** اذا تذکرت ما القیناه من قبل استیقنت
ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهیة کریة کیف لا والحیز الطبیعی هو ما یقتضیه الجسم ویحل علی وضعه وشکله الطبیعی اذ الخروج عن ذلک بما یخرج عن المکان الطبیعی والبسائط اذا کانت
علی اوضاعها واشکالها الطبیعیة تکون مرتبة ترتیبا مستدیرا علی مستدیر حسب المجاورات الطبیعیة وینتهی لا محالة ویکون احیازها الطبیعیة علی فرض الابعاد المفطورة کذلک ولا یجب

والمركبات لاتخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لايكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينهما من الفرج خلاء بل ملاء فالمالي له لايكون كريا فكذا اجزاؤه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو ممتنع وعليك بالتدبر في ذلك فمن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر مشابهة لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولما ان كانت بسيطة ان تحصل كرة واحدة مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان فبعض ما ليس فيه لان تتحرك بطباعها اليه فلا يكون شئ من سماء في العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة بتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارض مثلا ثم كيف اختلف امكنة السموات المتشابهة ثم تحددت **اقول** لعلك اذا تذكرت ما القيت عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية ترتيب بسائطها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان يكاد يكون تذكارا وتكرارا فنقول ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص وتكون منضودة نضدا مستديرا على التدوير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض التقويرة والتخليل العاض معطوفا يكون الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاجسام فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا يكون منها حتى يلزم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا يكون ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فيتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر غير لامحيط به ولا محاط والا لايكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها فرج فلا يكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالي لها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تالية لها على حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفته انا في العدد عما في الافلاك من النقرات التي ارتكزت فيها الكواكب والتداوير ومن اختلاف الثخان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي بل يجوز ان يكون هناك كرات متناهية لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تملأ الفرج الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبيعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يتسلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سياتي اذا نعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محدودة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم وان كان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ولا يجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي نقرة او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا نارا ولنارا وعلى هذا القياس كما قد ظن

١٤٨

ذلک لزم مع ما مر فی البیان الکلی المطلق ان تکثر افراد طبیعة واحدة لایکون من ذاتها بل من خارج فلها اذا کانت بسیطة ان تحصیل کرة واحدة مالئة لحیزها الطبیعی فلایکون کل من افرادها المتشتتة فی العوالم حاصلاً فی حیزه الطبیعی لانها اذا اتصلت الکل کرة واحدة لم یکن حیزها الطبیعی المطابق لها بحیث یکون کل من الافراد المتشتتة فی العوالم واقعا فی شطر من ذلک الحیز الا بکان فبعض مما لایکون من الافراد واقعاً فی حیزه الطبیعی لیلزم ان یتحرک بطباعه الی ذلک الحیز فلایکون شیئ من فلکی العالمین المتحرک عنه والمتحرک الیه محدد الجهات الحرکات المستقیمة لوجود منتهی حرکة مستقیمة او مبدأها خارجا عنه فان قیل تکثر افراد طبیعة بالعدد یوجب تکثرا فی احیازها الطبیعیة کذلک قلنا نعم لکن الاحیاز المتعددة بالعدد من حیز طبیعی واحد بجسم بسیط یجب کما عرفت ان یکون بحیث یجتمع منها کرة واحدة واذا عرفت ذلک اندفع ما یقال من ان الاراضی الواقعة فی العالم مثلا یکون کل منها فی حیزها الطبیعی لکونها فی وسط عالمها ثم اذا کانت سموات متشابهة واقعة فی عوالم ثم اختلفت امکنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لایمکن ان یکون ذلک من قبل العناصر لان تحدد امکنتها بالسموات فکیف ینقلب الامر ولا ان یکون لقاسر اذ السموات لاتقبل القسر قلت **الفن الثالث** فی الکون والفساد وما یجری مجری ذلک مقالة واحدة فیها فصول **الفصل الاول** المرکبات من حیث ترکبها آئلة متکونة لامحالة وکل متکون فاسد وما یبین شهادة الحس بالامرین فیها واما البسائط فکما قد دریت ان ما لایقبل الحرکة المستقیمة منها لایقبل الکون والفساد فاذن ما یقبلهما منها یقبلها فان القابلة للحرکة المستقیمة منها اذا کانت فی احیازها ولا قاسر تحرکها فکما یسکن فی الاین یسکن فی الوضع اذ لیس فیها مبدأ المستدیرة فاختصاص جزء منها بجهة لایکون من صرف الطبیعة لتشابه الاجزاء ولا کل ذلک لقاسر بعد الوجود نقل کلا الی الجهة التی هو فیها حتی لولا ذلک لم یکن للاجزاء تخصیص بالجهات بل التحدد فیه ان الجزء کان فی بدء تکونه فی هذا الحیز او حیز یؤدی الحرکة الطبعیة منه الی هذا واذا الکون والفساد نمایتأتیان بین عنصرین من الاربعة والازدواجات الثنائیة منها ستة ویتصور فی کل ازدواج نوعان متعاکسان فالانواع اثنا عشر وفی الحس شواهد متظافرة علی الستة التی بین المتجاورین فالارض ینقلب ماء کان ینقلب الاحجار میاها علی ما یفعله اهل الحیل وکما یری الاجزاء الارضیة الندیة المحترقة تصیر ملحا وتذوب بالماء وبالعکس کما قد یتکون وکما یتحجر بعض المیاه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء کما فی التبخیر وبالعکس کما یجمد الهواء فی قلل الجبال الباردة سحابا ینزل ثلجا وکما یری من قطرات یجتمع فی اناء رصاص او ترکیبة اذا وضع فی الجمد او الجمد فیه والهواء نارا کما فی کور الحدادین وبالعکس کما فی انتفاء الشعل تخرج لاخفاء فی تحقق الستة الباقیة علی سبیل الترکیب من اثنین او ثلثة من الاول وهما یقضیان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة تلبس اخری بانتقاص استعدادها لتلک اشتداده لهذه وذلک باستحالة بما یلائم تلک من الکیفیات الی ما یلائم هذه وشهادة الحس بها ابین **اقول** لعلک قد عرفت الفرق بین الکون والفساد وبین الاستحالة فان الکون والفساد زوال صورة جوهریة وحدوث اخری ویکون دفعة والاستحالة تغیر فی الکیفیة مع بقاء الجوهر ویکون تدریجا ولنتکلم اولا فی الکون والفساد فنقول اما المرکبات فوجودهما فیها ظاهر من جهة العقل فان المرکب من حیث

هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لا لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو لفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فكما تكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا هو تقاسر بعد الوجود ونقل كل جزء من اجزاء وكل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط دون طريان نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون تخصيص الحاصل بالفعل في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي هو تخصيص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء كان في حد تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فكون هذا الجزء من الهواء مثلا في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان في هذا الحيز ماء فيكون هواء او كان الماء في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب لاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه مثل ذلك ويتسلسل الى لا نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين عنصرين يفسد احدهما الى الآخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنا عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء او الماء والهواء او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير زلالا وان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل على الايام وايضا في الاحجار والارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من ماءين ينعقد جوهرا حجريا كما سيجي ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما

في الابخرة الصاعدة من المياه المتسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما ينقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يعرض لهواء الصحو في قلل الجبال البارده صرفا يجمد سحابا تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى تجتمع باطن الاناء او تركب ظاهره كلما التقطتها تعقبها اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذي تبرد لمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انها يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا التقطت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او يتناقص كل مرة او تراخي ازمنة حصولها ولا بالرشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يرشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير موضع الرشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للرشح مع انه لا يحصل منه ذلك واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء وجب ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوث الماء في بعض السطح دون بعض يكون لانتفاء شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا او اذ ليس سطح الاناء حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب يحصل من الندى حبات نشاهد وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء والجمد له فينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء ما يجمد ماء وايضا ينبغي ان يصير ما يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الهواء بمجاورة الاناء ماء ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثيرا جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الكيفية الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها طبعا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد تلك الاواني اذا اشتملت على المائعات حارة اسخن من تلك المائعات وتعلل التقاط الندى انما يحتاج اليه اما لانه كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد يبقى فيها اثر متشبث بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاقبال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى جاور بعضه تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا سد الطريق والح في النفخ فيه بالكير يحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان يحصل بالحاح النفخ جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فلتطاير في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب الى الكائن والانقلاب عن عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفئت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب العرض ان تطفا فتصير باردة يابسة على ما سنورد ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فيها يحكمان

تسبق الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتداد استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والا لتكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما نرى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانهم مع التصديق بالكون يترددون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام باردا وما يرى منه سخينا فمختلط وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون والاكثر هم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بهما وربما منهم من يكثره فان ثنى او ثلث ولد البقية بالتكاثف او التخلخل وان ربع لم يجوز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على زيغ في التمييز لاخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية وهما لا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب واما بسطوحا فيرون الكون والاستحالة بنحو ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى ماخذهم اولا ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لا شيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء شيئا وهو محال لان الاول اذ كان بدون الثاني كان محصلا في ذاته مباينا للكل ما عداه فاذا كان الثاني فاما ان يعدم الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لا شيء وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة في شيء فليس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة تخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والا لم يبق هو هو ثم لما كان الحس شاهدا بالكون والاستحالة تمحلوا للخروج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يكاد يوجد صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وبرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية وغلبت مقاومتها للمائية فاحس بها وبحرها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون يزعمون ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج وفشوها ثم اي ما كان من البروز والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولانقطع الكون بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون مترددون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم

اما جواهر قائمة لا فی محل او ہی ممتنعة الانفکاک عن محالها علی اختلاف بینهم وبالجملة فیرون ان الماء لابد وان یکون باردا ما دام ماء وما یری من الماء سخینا فهو

مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع قصد تقیم بالاستحالة یمنعون الکون واکثرهم قائلون بان العنصر واحد فحسب زعما منهم ان الاشیاء الطبیعیة تتغیر بعضها

الی بعض عموما والتغیر لابد له من موضوع مشترک بین کل من المتغیر والمتغیر الیه محفوظ فی جوهره متغیر فی حالاته هو العنصر فلا یکون هناک کون لبقاء الجوهر بعینه بل

استحالات وقد تشتت اهواءهم اختیار ذلک العنصر فان کان نارا ولد البواقی عنها بالتکاثف فی الهواء الانارة تکاثفت قدرا ما والماء نار تکاثف اشد من ذلک

القدر ولم تبلغ الغایة والارض نارا اشتد تکاثفها جدا والجوهر فی الکل غیر مختلف وان کان ارضا اقاموا التخلخل مقام التکاثف وان کان متوسطا بین الطرفین

هواء او بخارا او ماء عملوا فیه کلا من التخلخل والتکاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمی نارا او ماء او ارضا علی حسب المراتب المختلفة وقس علیه والداعی للذین اختاروا

الماء او الهواء هو ان العنصر یجب ان یکون مطاوعا للتشکل وذلک شان الرطوبة ثم رای صاحب الماء وکان اقدم هولاء الموحدین للعنصر ان الماء

هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب ان معنی الرطوبة فی الهواء اثبت منه فی الماء وللذین آثروا النار انها اعظم جرما کیف لا والسموات المشفة

والکواکب المضیئة ناریة علی ما زعموا ثم ان النار اقوی الاجسام طبیعة وان الحرارة ہی المدبرة للکائنات وانه لو لم یکن البرد امرا عرضا بل له عنصر مصور به

لکان فی العناصر ما یبرده فی وزان حیز النار وللذین اصطفوا الارض وهم شرذمة قلیلة استقرار جل الکائنات علیها وللذین اجتبوا البخار کونها وسطا بین العناصر

فیقتضی به درجة من التخلخل الی الهوائیة واخری الی الناریة ودرجة من التکاثف الی المائیة واخری الی الارضیة ومنهم من یعترف باکثر من عنصر لکنه یری

العنصر موضوعا للتغیر فیوافق الموحدین فی کون جوهره محفوظا البتة فمن لم یعترف بالاربعة منهم من اقتصر علی اثنین اما طرفین بناء علی ان سائر اسطقسات

تستحیل الیهما وهما لا یستحیلان الی اسطقسات خارجة عنهما وان الحرکة الاسطقسیة اما الی العلو وهی لطبیعة الخفة والغالب فیها النار او الی

السفل وهی لطبیعة الثقل والغالب فیها الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة متقلة بالماء وما الماء الا ارض متخلخلة

سیالة خالطها ناریة او طرف ووسط اعنی الارض والماء بناء علی احتیاج المرکب الی اختلاط یابس برطب

حتی یقبل التشکیل بالرطوبة ویحفظها بالیبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائی والنار هواء

سخنته الحرکة ومنهم من قال بثلثة لزعمه ان الماء لیس الا هواء تکاثف ومن اعترف بالاربعة

لم یحتج الی التولید ولم یجوز الانقلاب فی العناصر لانها اصول موضوعة للترکیب و

الافتراق حتی یتکون المرکبات وتفسد ولو تغیرت فی جواهرها لم یکن اصولا

ثم ان هولاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا یکون لها بذاتها

بل من قوة فاعلة فیها تنفعل ہی عنها ولا

یکون واحدة فاعلة للضدین فهناک قوتان یجمع احدهما اذا دعتها وبالحری ان تسمی الفة ومحبة ویفرق الاخری اذا تسلطت وبالحری ان تسمی بغضة وعداوة

وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسما متشابها تسمونه الکرة واذا استولت العداوة تصرفت طبایع ارکانها

خاتمة الطبع

احمدک یا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منیرا واشرق صدورنا بنور الحکمة ومن یوت الحکمة فقد اوتی خیرا کثیرا واصلی علی حبیبک الذی براہینہ ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء للآلام ومحاکماته حجة للانام سیدنا محمد المؤید بالروح الامین ولقد رآہ بالافق المبین وعلی آله واصحابه الذین ہم اقیسة نتائج الدین ومقدمات لمطالب الحق الیقین اما بعد فان علم الحکمة من العلوم العقلیة علم اشرف قدرا واعظم بیانا معیار للاطلاع علی الحقائق ومیزان لاعلام الدقائق وقد صنفت فیها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابہاہا وما احسنها وما احسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا **الشمس البازغة** وہو کاسمه کالشمس بین النجوم بازغة ولذا تراہ اشتہر بین العلماء الکبار کاشتہار الشمس علی نصف النہار کیف لا وہو من مصنفات علامة زمانه فہامة اوانه عدیم النظیر فی دہرہ فقید المثیل فی عصرہ منظر رحمة الرب الودود مولانا **محمود** الجونفوری اسکنه اللہ سبحانه بحبوحة الجنان وافاض علینا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخری بالحواشی المختلفة الی الآن مع ذلک لقیت خرائدہ تحت حجاب الاستار مستورة وفرائدہ تحت صخور عباراته مختفیة فقام استاذ الاستاذ علامة المحققین فخر المدققین اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران مولانا الحافظ الحاج **محمد عبد الحلیم** ادخله اللہ جنة النعیم لتصحیحه وترشیحه وتوجه الی تزیینه بالحواشی المفیدة وتوضیحه حتی زین اکثر من النصف ولم یتفق له الاکمال لما عجل علیه طبل الارتحال فیا حسرتاہ علی رحلته ورب الکعبة لو بلغ الی تمام الطبع لفاضت من فیضه الانہار وسالت من علمه البحار ثم قام ابنه ہو مرجع الفضلاء الکرام ملجأ العلماء الاعلام محیط الفنون العقلیة قطر دائرة العلوم النقلیة استاذی ومولائی مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات **محمد عبد الحی** اللکنوی رحمه اللہ القوی وہو ایضا قد توفی فی آخر لیل یوم الاثنین سلخ ربیع الاول سنة ۱۳۰۴ اربع وثلث عشرة مائة ہجریة فکمل ما بقی تکمیلا کافیا وزین تزیینا شافیا فجاء بحمد اللہ کما یروق النظائر ویجلو البصائر والحواشی التی کانت عند التعلیق حاشیة لاستاذ اساتذة الہند مولانا **محمد نظام الدین** ادخله اللہ فی اعلی علیین وحاشیة للمشتہر فی الزمن مولانا **محمد حسن** رحمه الرب ذو المنن وحاشیة لاستاذ استاذ استاذی مرجع الاقاصی والادانی مولانا **محمد یوسف** رحمه اللہ تعالی وحفظه فی الآخرة عن موجبات التلہف وحاشیة لمولانا **حمد اللہ** السندیلی رحمه عالم الخفی والجلی ومن الکتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازی والطوسی وتشریح الافلاک وشروح الثلاثة لامام الدین الدہلوی وعصمت اللہ السہارنفوری والحسین الخلخالی وشرح الجغمینی وحاشیة البرجندی علیه وغیر ذلک من افادات الاستاذ واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشیته توجه الی طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان ابن الحاج محمد مصطفی خان اللکنوی فی المطبع المشتہر بالمصطفائی فی شہر جمادی الاول سنة ۱۳۰۸ھ ثمان وثلث عشرة مائة من الہجرة وانا العبد المفتقر الکئیب الحقیر المتمسک بعروة اللہ الغنی محمد عبد الغنی الاحمدی البہاری ابن الحاج السید الطاف کریم ادخله اللہ تعالی جنة النعیم ثم طبع فی جید برقی پریس دہلی علی نفقة المالکین للمکتبة الرحیمیة بدہلی سنة ۱۳۵۳ھ ثلث وخمسین وثلث عشرة مائة من الہجرة النبویة علی صاحبہا افضل صلوة وازکی تحیات

الحمد للہ رب العالمین والصلوة علی سیدنا محمد وآله واصحابه اجمعین

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فی اثبات الہیولی

اعلم انه مهد قبل الخوض فی نظم البرهان فی وجود الهیولی الاولی فی الاجسام مقدمات منها ینتظم البرهان الاولی ان الاتصال الثابت
للاجسام المفردة بطلان تالفها من الاجزاء التی لاتتجزی ذاتی لها ولیس بعارض لها بسبب ما حل فیها من المقادیر کما تشکک به
کثیر وذلک لان المقادیر الحالة فی الجسم ای الجسم التعلیمی والسطح والخط اعراض متاخرة فی الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم یکن الاتصال
ذاتیا له لم یکن الجسم فی مرتبة وجود ذاته متصلا فیکون لامحالة اما مفارقا ان لم یکن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لاتتجزی او جزء لاتتجزی
ان کان ذا وضع ثم انه بعد تلک المرتبة یصیر محلا للمقادیر متقدرا بمرتبة مساحیة ای الجسم التعلیمی ومتکمما بابعاد متمادیة فی الجهات الثلث
موجودة کما فی المکعب او مفروضة کما فی الکرة وطول المقادیر المتصلة فی المفارق او فی المؤلف من الاجزاء التی لاتتجزی او فی الجزء
الذی لاتیجزی مما تحیله البدیهة بل الاعراض المتصلة من المقادیر القارة والحرکة ومقدارها الغیر القار اعنی الزمان انما اتصالها
لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله فی ذاته یتبع الجسم التعلیمی المتصل وهو لاتصاله وتناهیه یتحدد بالسطح المتصل والسطح
لاتصاله انما یتناهی اذا تناهی فی الوضع بالخط المتصل والمتحرک یرسم بالانطباق التدریجی علی المسافة المتصلة حرکة متقدرة بزمان
متصل الثانیة ان الجسم المفرد مع اتصاله فی ذاته یصح ان ینفصل وینفک ولایثبت ذلک بشهادة الحس لاحتمال ان لایکون
شیئ مما یری طریان الانفکاک علیه کالماء والهواء جسما مفردا بل ملتئما من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفکاک و
ان کانت ذات حظ من الامتداد فی الجهات کما یقول بها دیمقراطیس ویجعلها مبادی الاجسام فنقول ان الاجسام کلها حتی